Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

الهنـــد: تفويض كبير لتحـالف اليســار العلمـاني

الشابي.. عصف حياة خاطفة

أسبوعية عربية سياسية ثقافية

الحـــرية
ALHOURRIAH

WWW.ALHOURRIAH.ORG

April 6. 2008 N0. 1181 (2255) ٢٠٠٨/٤/١٢-٦ العدد ١١٨١ (٢٢٥٥)

العدد 1237

الحكومة الفلسطينية الجديدة
بين تعقيدات الحوار الوطني والاستحقاقات الوطنية العاجلة

بقلم
فهد سليمان

الفلسطينيون في مصر: خارج اهتمام المجتمع الدولي.. والدولة المضيفة

ذكرى النكبة في تونس

الكويت: انتصار للمرأة والليبراليين.. وتراجع «الإخوان»

أوباما ـ نتنياهو:
تلاقي في المصالح وتباين في الاولويات

Digitized by Birzeit University Library

عيون وآذان

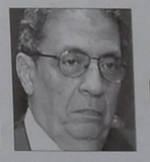

■ أوساط أميركية أطلعت على أجواء لقاء أوباما بنتنياهو، أكدت أن اللقاء لم يكن وديا «بما فيه الكفاية»، بين الحليفين التاريخيين، على غرار اللقاءات السابقة بين الرؤساء الأميركيين ورؤساء الوزراء الإسرائيليين.

الأوساط أفادت بأن أوباما تحدث بلهجة شديدة مع نتنياهو عندما قال له «إياك أن تفاجئني بهجوم على إيران». الأوساط أفادت أيضا بأن أوباما أبلغ نتنياهو بمخطط شامل يمتلكه حول ترتيب متكامل لكل أوضاع الشرق الأوسط يشمل إيران، وأن من شأن أي تحرك إسرائيلي منفرد أن ينسف هذا المخطط.

الأوساط ذكرت أن أوباما أبلغ نتنياهو بضرورة نقل تحذيره، إلى كافة الأوساط اليمينية الإسرائيلية الداعية لضرب إيران ■

■ مستشار مقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي، قال إن هناك تطابقا في الآراء بين إسرائيل ومعظم الدول العربية حول «الخطر النووي الإيراني» في المنطقة.

المستشار نقل عن نتنياهو رؤيته، بأن تطابق الآراء هذا، من شأنه أن يعزز التعاون بين إسرائيل وبعض الدول، وأنه يجب استغلال هذه الظاهرة لتطبيع العلاقات بأقصى قدر ممكن.

المستشار ذكر أيضا، أن نتنياهو «جد مرتاح» لأن بعض الدول العربية «سترفع» على التحالف مع إسرائيل، على الرغم من أنها ستكون «محرجة» في البداية، إلا أن الحرج سيزول أمام «الخطر الإيراني»، على حد قوله.

المستشار أكد أن نتنياهو أخذ أكثر من «إشارة إيجابية» من العديد من الدول العربية، حيال التعاون تجاه إيران ■

■ صحافي مصري كبير نقل عن الأمين العام لجامعة الدول العربية قوله إن القدرات النووية الإسرائيلية، وليس الإيرانية، هي الخطر الأكبر على منطقة الشرق الأوسط.

موسى أكد أن السواد الأعظم من العرب لا يرون في إيران تهديدا، في حين أنهم يعتبرون إسرائيل الخطر الرئيسي الماثل أمامهم.

موسى قال إن عدم اعتراف إسرائيل أو نفيها لامتلاك أسلحة نووية، وعدم انضمامها لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورفضها لتفتيش منشآتها هي أسباب كافية للشعور بخطر البرنامج النووي الإسرائيلي، في حين تقول إيران إن برنامجها مصمم للأغراض السلمية.

موسى قال أيضا إن الشعوب العربية عاشت مع إسرائيل عدة حروب ولا تزال تحتل إسرائيل أراض عربية، أما إيران فباستثناء حرب الخليج الأولى لم تحارب أيا من الدول العربية ■

■ «معظم الأفكار التي تم تداولها قبل لقاء أوباما - نتنياهو، ومواقف الطرفين من كافة المسائل الخلافية، تم التأكيد عليها أثناء وبعد هذا اللقاء، ليس هناك من جديد، سوى أننا لاحظنا أن الرئيس الأميركي الذي كان متحمسا للمبادرة العربية للسلام، واعتبرها كما وزيرة خارجيته، صالحة كي يعتمد عليها في العملية التفاوضية على كافة المسارات والملفات، هذه المبادرة تم تجاهلها تماما، على الأقل في التصريحات العلنية، وقد يكون ذلك لحساب خارطته الخاصة، بحيث تشكل تلك الخارطة اطارا جامعا لخارطة طريق بوش، والمبادرة العربية ومؤتمر أنابوليس، وقد يكون الأمر يتعلق بتأجيل الحديث عن المبادرة العربية لحين لقائه مع الرئيسين، أبو مازن ومبارك بعد أيام، خاصة وان خارطة أوباما ستكون محصلة لهذه اللقاءات اضافة إلى لقائه مع نتنياهو» ■

هاني حبيب
«الأيام» الفلسطينية (٢٠/٥/٢٠٠٩)

■ مسؤولون استخباريون إسرائيليون حذروا مواطنيهم، مما أسموه محاولات «الأعداء العرب» لإيذائهم أو تجنيدهم كجواسيس عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الانترنت.

جهاز الاستخبارات الداخلية (شين بيت) قال إن هناك العديد من المناسبات التي حاول فيها «الأعداء» جذب إسرائيليين إلى تلك المواقع.

«شين بيت» ذكر أيضا أن هناك العديد من مستخدمي المواقع الإسرائيليين، تعرضوا لمحاولات تجنيد مقابل أموال، ومن أهم مواقع الانترنت «Facebook» داعيا إلى عدم الإفصاح عن أي معلومات حساسة عبر الانترنت.

الجهاز أكد أن «الخطورة» لا تتمثل فقط في مجرد تسريب معلومات، بل هناك خشية من جر الإسرائيليين إلى خارج البلاد، ومن ثم القيام بعمليات اختطاف أو قتل.

الجهاز ذكر أن «الأعداء» يقصدون الآن المواقع والمنتديات التي يزورها جنود إسرائيليون، في محاولة للحصول على المعلومات، وعلى أساسه - يقول الجهاز - لا بد من أن يأخذ الإسرائيليون جميعا كل حذرهم ■

■ مجلة أميركية شهيرة، أكدت أن وزير الدفاع الأميركي السابق متهم بتضمين برقياته وتقاريره حول العراق، للرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، استشهادات من الكتاب المقدس.

واستنادا إلى ما أوردته المجلة، فإن الميجور جنرال جلين شاف - مدير الاستخبارات لدى رامسفيلد ولدى قائد أركان الجيش - هو من أشار إلى وزير الدفاع باستخدام هذه الاستشهادات التي كانت تكتب على الغلاف التقارير المرسلة إلى الرئيس إلى جانب صور جنود أميركيين أثناء الصلاة.

معلق أميركي اعتبر أن تسرب هكذا معلومات من شأنه أن يبرر مخاوف العالم الإسلامي بأن أميركا تشن حربا دينية عليهم، مضيفا أن رامسفيلد كان يجازف بالأمن القومي الأميركي.

المجلة نشرت نصوصا كاملة للتضمينات الدينية - المخالفة للقوانين - كما أشارت إلى احتمالية مقاضاة رامسفيلد ■

■ مصادر عربية مطلعة أكدت أن القرار السعودي بتأجيل الانتخابات البلدية التي كانت مقررة هذا العام، لمدة عامين قابلة للتمديد، هو عائد لخلافات في العائلة المالكة.

المصادر ذكرت أن الانتخابات التي أجريت للمرة الأولى في العام ٢٠٠٥، قد تؤجل لمدة ثلاث أو أربع سنوات وبشكل رسمي، على أساس خلاف حول مشاركة المرأة فيها، وسط دعوات لمشاركتها في التصويت على الأقل، في حين لم تشارك في التصويت أو الترشح في الانتخابات السابقة.

المصادر نقلت عن الأمير نايف بن عبد العزيز - الرجل الثالث في المملكة - قوله إن المرأة السعودية لا تحتاج للتمثيل وحتى التصويت.

المصادر أفادت أيضا أن الأمير نايف، قد حشد دعما في داخل العائلة المالكة، لمواجهة احتمال إجراء الانتخابات، مشيرة إلى أنه نجح في مساعيه ■

■ مصادر صحافية تركية مطلعة، أكدت نبأ قضاء محكمة تركية بجواز مقاضاة الرئيس عبد الله غل على خلفية مزاعم بارتكاب أعمال تزوير حزبية في نهاية التسعينيات.

المحكمة المذكورة - تقول المصادر - وجهت اتهامات لحزب «العدالة والتنمية»، باختلاس موارد مالية من الخزينة العامة، بذريعة أن «العدالة والتنمية» اعتمد في قيامه على أموال مختلسة لحزب «الرفاه» المختلسة.

مراقبون اعتبروا أن إثارة قضية تتعلق بالموارد المالية للحزب، يمكن أن تفاقم التوترات بين المؤسسة العلمانية وحزب «العدالة والتنمية».

في حين نقلت المصادر عن مكتب غل رفضه لقرار المحكمة، مؤكدا أن الدستور لا يسمح بمقاضاة الرئيس سوى في حالة الخيانة.

المصادر أوضحت في الختام، أنه ليس واضحا إذا كان غل سيمثل أمام هيئة المحكمة، أم أنه سيتمسك بالحصانة التي يمنحها له منصبه ■

■ دعت لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة إسرائيل (٥/١٥) إلى كشف حقيقة مراكز الاعتقال والاستجواب السرية الموجودة لديها ووضع حد لانشطتها.

واصدر أعضاء اللجنة تقريرا رأوا فيه أن «المديرية العامة لأمن إسرائيل تدير في مكان غير محدد في إسرائيل مركزا سريا للاعتقال والاستجواب يعرف باسم معتقل ١٣٩١ ولا تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر دخوله ولا محاموا المعتقلين أو ذووهم».

وطالبت اللجنة بإخضاع المزاعم بشأن عمليات التعذيب وسوء المعاملة بحق المعتقلين في معتقل ١٣٩١ لتحقيق محايد، ودعت اللجنة إسرائيل إلى الكشف عن «حقيقة وجود أي معتقل آخر مماثل وتحديد تحت أي سلطة تم انشاؤه». بالإضافة إلى إعلان نتائج التحقيق ومحاسبة أي مسؤول عن انتهاك شرعة مناهضة التعذيب ■

«معتقل ١٣٩١»

اختراقات أمنية

■ كشفت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية (٥/١٥) أن جيش الاحتلال سيعيد النظر في التدابير الأمنية المعتمدة في عدد من قواعده الجوية، بعد ما تمكن جنود في زي مدني من خرق أمن قاعدة «نيفاتيم»، أكبر قاعدة سرية في جنوب إسرائيل، وسرقة جهاز كمبيوتر وشيفرات غرفة الحرب.

ورأى أحد المسؤولين في القاعدة أن هذا الخرق كان نتيجة «خطأ أمني جسيم، وعلينا النظر إلى ما حدث». وخصوصا أن القاعدة العسكرية تعرضت للخرق ٤ مرات على الأقل في الأشهر الثلاثة الماضية ■

رئيس فاسد

■ ظهر الرئيس الإسرائيلي السابق موشي كتساف (٥/١٤) في المحكمة وذلك للمرة الأولى بعد أن وجهت إليه تهم التحرش والاغتصاب.

وقال كتساف الذي اضطر إلى تقديم استقالته «تبدأ اليوم معركة طويلة وصعبة لتبييض اسمي واعدكم مرة جديدة بأنني سأخرج منها بريئا».

وكان القضاء الإسرائيلي وجه التهمة رسميا في ١٩ آذار (مارس)، إلى موشيه كتساف بالاغتصاب والتحرش الجنسي، ويواجه الرئيس السابق عقوبة السجن ١٦ عاما في حال إدانته.

وكان كتساف (٦٣ عاما) اليهودي من أصل إيراني، والأب لخمسة أطفال، استقال من منصبه الرئاسي في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ بعد أن طلب تعليق مهامه في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، بسبب الشبهات التي كانت تحوم حوله ■

صفقة ناشلة

■ تسعى أنقرة إلى إلغاء صفقة شراء طائرات إسرائيلية من دون طيار من نوع «هيرون»، بعد فشل تل أبيب في إيجاد حلول للمشكلات التقنية.

ونقلت صحيفة «تـوداي زمان» التركية (٥/١٧) عن مسؤول عسكري تركي قوله إن عدم التوصل إلى حلول للمشاكل التقنية التي تواجهها طائرات «هيرون»، التي اشترتها بلاده، بات يحرج القوات الجوية ويهدد بإلغاء الصفقة مع تل أبيب.

وأضاف المسؤول أن وزارة الدفاع التركية المحبطة من التأخير في تسلم بقية الطائرات ومن الصعوبات التي لا تنتهي التي تواجهها هذه الطائرات.

ولم توافق القوات الجوية التركية بعد على الطائرتين اللتين تم تسلمهما من إسرائيل في العام ٢٠٠٨، بسبب عدم تطابقهما مع المواصفات الواردة في العقد، الذي يضمن شراء عشرة طائرات «هيرون» ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

حرب في غير محلها

ليست هي المرة الأولى التي يقابل فيها تشكيل حكومة للسلطة الفلسطينية، لمرحلة ما بعد الانقلاب في قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، بهذا النمط من الضجيج والصخب الإعلامي. فعندما تشكلت حكومة الطوارئ بعد أيام قليلة على إقالة الرئيس عباس لحكومة هنية، سجلت حماس احتجاجها ورفضت الاعتراف بالحكومة الجديدة، معتبرة أن حكومة هنية (ومن تبقى منها) هي الحكومة الفلسطينية الشرعية ثم تكرر الموقف ذاته مع الحكومة الثانية، حتى أن رئيس المجلس التشريعي، بالإنابة، أحمد بحر، أغلق أبواب المجلس أمام النواب في غزة، لمنعهم من منح هذه الحكومة الثقة، فبقيت، والحال هكذا، حكومة تسيير أعمال، لا تعترف حماس، وقوى أخرى، بشرعيتها، بدعوى أن ما تبقى من حكومة هنية، هي الحكومة الشرعية.

والمشهد ذاته يتكرر مع هذه الحكومة، وقد دخل على خط الاحتجاج، عوامل جديدة، ليس أهمها عامل الحوار الوطني، الذي بدأ يتحول إلى مادة استخدامية رخيصة، لتمرير مواقف انقسامية، معروفة الدوافع والأهداف.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تجاوز الأجواء التي اختلقها البعض ردا على ولادة الحكومة الفلسطينية، وطي صفحة هذه الأجواء، لصالح أجواء بديلة تهيئ الظروف ليس فقط لاستئناف الحوار بل وللوصول إلى توافقات وطنية، حتى لا يصبح الحوار هدفا بحد ذاته، وحتى لا ينجح البعض في إبقاء الحالة الفلسطينية رهينة هذا الحوار وأسيرة له

حكومة هنية: حديث عن الشرعية!

وحتى لا تجرفنا العبارات الرنانة والمواقف الصاخبة، وتأخذ بنا مأخذا، من المفيد أن نضع، مرة أخرى، النقاط فوق الحروف، وأن نعيد تظهير المشهد، الذي يحاول البعض التلاعب به، ليقف رأسا على عقب.

• فالقول إن ولادة حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية من شأنها أن تعمق الانقسام، هو قول يهدف إلى التعمية ويريد أن يحول الجميع أسرى للانقسام وأصحابه، ويريد أن يعطل الحياة السياسية، تحت وطأة هذا الانقسام. لذلك علينا أن نسأل مرة أخرى، من الذي ارتكب جريمة الانقسام، وقاد الحالة الفلسطينية إلى ما هي عليه الآن. وضد من وقع الانقسام. ومن هو صاحب المصلحة في إدامته وعدم التراجع عنه، بل بيد من مفتاح التراجع عن الانقسام. إن التباكي على الوحدة الداخلية من جهة، والمضي قدما في تكريس الانقسام من جهة أخرى، إنما هو لعبة باتت مكشوفة للعيان ووقائع الحوار الذي شهدته القاهرة في شهر آذار / مارس الماضي، وبحضور الفصائل المعنية، كشف للجميع من هو الطرف الذي عرقل الوصول إلى توافق على القضايا المثارة، وبالتالي عطل الوصول إلى استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام. ثم كيف تعمق الانقسام حكومة أعلنت عن نفسها أنها مؤقتة، وأنها سترحل فور الوصول إلى توافق على حكومة بديلة، في إطار الحوار الشامل؟

• والقول إنها حكومة غير شرعية لأنها لم تمثل أمام المجلس التشريعي، وإن حكومة هنية هي الحكومة الشرعية، إنما هو قول يثير السخرية. فالكل يدرك - أولا - أن حكومة هنية انتهت يوم أقالها الرئيس عباس. وأن مجموعة من الوزراء لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وبقرار من حماس، بقوا مجتمعين على مقالة «حكومة الوحدة الوطنية» المسماة على أنهم الحكومة الشرعية. علما أن هؤلاء جميعهم من حماس. ثم أخذ هنية يوسع حكومته بقرار من الحركة، مع أن القانون يوجب أن رئيس السلطة هو من يسمي الوزراء. واستكمل، على هذه الطريقة، هنية «حكومته» التي نصبت نفسها بنفسها «حكومة شرعية» مزعومة واحتوت على المناصب الوزارية كافة، ما عدا وزارة المال، حتى لا تتحمل أية مسؤولية إزاء الوضع في القطاع، معتبرة أن وزارة المال مقرها في رام الله، علما أنها لا تعترف لا بالرئيس ولا بالحكومة الفلسطينية، وهذا شكل جديد من أشكال الألاعيب والبهلوانات السياسية التي ينجح في ابتداعها العقل السياسي لدى بعض الفئات دون أن يجد في مواقفه تناقضا ما. أما - ثانيا - قضية مثول حكومة فياض أمام المجلس التشريعي، فإن مفتاحها بيد رئيس المجلس بالإنابة، الذي يتوجب عليه، من موقع مسؤوليته، أن يدعو المجلس، بقوامه الحالي، إلى جلسة تعقد ما بين رام الله والقطاع، عبر الفيديو كونفرنس (كما كان المجلس يفعل في زمن رئاسة عبد العزيز دويك له، وكما كانت حكومتا هنية الأولى والثانية تفعلان في ما مضى) تتقدم فيها الحكومة ببيانها الوزاري، فيقرر المجلس مصيرها كما يرى ذلك مناسبا.

أما الإدعاء من جهة، أن الحكومة لم تمثل أمام المجلس التشريعي، ومن جهة أخرى تعطيل المجلس وشله، فإن هذا عمل لا ينتمي إلى المسؤولية بصلة. لذلك يندرج الحديث عن شرعية الحكومة (أولا شرعيتها) في إطار المناكفة السياسية ليس إلا، خاصة وأن الذين يتلطون خلف القانون الأساسي هم أول من انقلب على القانون الأساسي في ٢٠٠٧/٤/١٦، ومارس الانقلابات اليومية عليه، باستحداث نظام خاص به، من «حكومة» وإدارات، وأجهزة أمنية، وقضاء على مقاس الانقلاب وأصحابه، وفي خطوة تهدف إلى تكريس الحالة الانقسامية. وإلا كيف نفسر قبول حماس الاقتراح ببقاء «حكومتين» واحدة في رام الله، والثانية في غزة، تنسق بينهما لجنة فصائلية خماسية.

• القول إن تشكيل حكومة جديدة يعتبر بمثابة طلقة الرحمة تسدد إلى الحوار إنما فيه استخفاف بالعقول وبوعي البشر. لماذا لم يصل الحوار إلى خواتيمه السعيدة، في ظل حكومة فياض السابقة، وما هي العلاقة بين قضايا الحوار، وبين تشكيل حكومة جديدة. وهل إذا ما تراجع الرئيس عباس عن تشكيل هذه الحكومة يصبح الطريق إلى الوفاق الوطني مفتوحا على مصراعيه، أم أن الحوار تحول على يد البعض إلى وسيلة ابتزاز يراد بها تجميد الحالة السياسية الفلسطينية إن في إدارة الشأن الداخلي، أو في التصدي للاستحقاقات السياسية والتحديات التي تنتصب أمام الحالة الفلسطينية. ومن هو المستفيد من تحويل الحوار إلى مادة سجالية، لا سقف زمنيا لها، وإلى قيد يفرض على الحالة السياسية الفلسطينية.

• وأخيرا وليس آخرا، إن الدفاع عن مشروعية الحكومة الفلسطينية الجديدة، شيء، وعن سياستها شيء آخر. إذ يفترض بهذه الحكومة أن تستجيب للمهام التي من أجلها تم تشكيلها، بما في ذلك معالجة قضايا البطالة، والفقر، وإتباع سياسات اقتصادية تخدم مصالح أوسع الفئات الاجتماعية، بمن فيها الفئات الدنيا، وضمان الحريات وحقوق الإنسان، وتكريس استقلال القضاء، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ومقومات الصمود للشعب في مواجهة الاحتلال والاستيطان، ومكافحة الفساد، ووضع حد لكل مظاهر الهدر للمال العام، وتوفير الأمان بعيدا عن سياسات القمع، وتحت سقف القانون، وتعزيز دور المنظمات الأهلية والاجتماعية في تمتين الروابط الاجتماعية في مواجهة الحصار الإسرائيلي، والتعامل مع قطاع غزة باعتباره جزءا لا يتجزأ من مناطق السلطة الفلسطينية بكل ما يمليه ذلك على هذه الحكومة من واجبات سياسية واقتصادية ومالية نحو القطاع وسكانه، دون الرضوخ لضغوط الانقسام، ومناكفات قوة الأمر الواقع التي تسيطر عليه، والمساهمة في الوقت ذاته، في توفير الأجواء لاستئناف الحوار وإنجاحه ووصوله إلى أهدافه في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية، وتوحيد المؤسسات والإدارات والأجهزة، والتمهيد عبر ذلك لولادة حكومة وفاق وطني، تكون معنية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ضمن القانون، وتفعيل مؤسسات م.ت.ف. وإعادة تشكيلها على أسس ديمقراطية.

إن الحكم على الحكومة، منذ اللحظة الأولى لولادتها، وربطها باشتراطات دولية، وإقليمية إنما هو سلوك يندرج في إطار تأجيج الاحتراب الإعلامي، وتوتير الأجواء، وزرع العراقيل في طريق استئناف الحوار لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام: خاصة وأن البعض يتجاهل طبيعة تكوين هذه الحكومة، إن في السياسة أو في الكفاءة، منطلقا من تكتيكات بعض الأطراف ليصنع منها أساسا لمواقف موغلة في التضخيم وفي إتباع سياسة انتقائية تظهر أن الأزمة التي تستبد بأصحابها إنما تزداد تفاقما، وتعبر عن ذلك بسلسلة التصريحات والمواقف المتشنجة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تجاوز الأجواء كلها، وطي صفحتها، لصالح أجواء بديلة تهيئ الظروف ليس فقط لاستئناف الحوار، بل وللوصول به إلى توافقات وطنية، حتى لا يصبح الحوار هدفا بحد ذاته، وحتى لا ينجح البعض في إبقاء الحالة الفلسطينية - وكما أسلفنا - رهينة هذه الحوار وأسيرة له ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

بعدما عطلت «المفاوضات» الثنائية مسيرة الحوار الشامل

حكومة فلسطينية جديدة برئاسة فياض

• هل تستطيع الحالة الفلسطينية وضع المجتمع الدولي أمام تعهداته بإعمار قطاع غزة في ظل حوار معطل وحكومة مستقيلة؟

• أعضاء في «التشريعي» يتجاهلون الدور السلبي للمجلس في مسار الأزمة الفلسطينية ويتعاملون مع تشكيل الحكومة كما لو كان الوضع الفلسطيني في أفضل حالاته!

«الحرية» - رام الله

■ أدت الحكومة الجديدة برئاسة سلام فياض اليمين الدستوري أمام الرئيس محمود عباس (٢٠٠٩/٥/١٩) بعد تأخير إعلانها وترسيمها نحو أسبوع كان من المفترض أن تنطلق فيه جولة أخرى من الحوار الوطني الشامل، وبعدما أطلقت دعوات لإفساح المجال أمام هذه الجولة وبالتالي تشكيل حكومة وفاق وطني في حال وصل الحوار الشامل إلى خواتيمه المرجوة.

لكن الذي حصل - وكالمعتاد - دخل على خط الآمال هذه اجتماع آخر بين حركتي فتح وحماس استعادتا فيه أسطوانة الجدل العقيم لتخرجا من الاجتماع كما دخلتا من غير اتفاق. وادلى ممثلون عن كل منهما ببيانات مقتضبة لم تفد سوى بإعادة تلاوة عناوين القضايا المختلف عليها.

وابدت اوساط سياسية وشعبية واسعة استياءها لما يحدث وراْت بأن الحركتين ما تزالان على موقفهما برهن الحوار الوطني الشامل وتناْجه بخطوط التقاطع الذاتية التي يسعيان لحشر الحالة الفلسطينية بكافة مكوناتها بين اضلاع زواياها الحادة.

وكان من الطبيعي بل من الضروري أمام وضع كهذا أن توضع مسالة تشكيل الحكومة وترسيمها في خانة المهام العاجلة، واشارت هذه الاوساط إلى أن ربط القضايا اليومية للمواطنين بعجلة الحوار الوطني المعطل تعميه كارثي لحالة العطالة والجمود في الحالة الفلسطينية وعلى الأقل في الضفة والقطاع.

وتلفت هذه الأوساط النظر إلى أن وضع المجتمع الدولي أمام تعهداته بإعادة إعمار غزة يتطلب من الفلسطينيين التحرك على هذا الصعيد والتوجه إلى العالم من خلال حكومة تتقدم برنامجها قضية إعادة اعمار غزة ورفع الحصار عن القطاع والالتفات إلى القضايا المعيشية للمواطنين. وتتساءل هذه الأوساط: الا يشكل هذا الهدف الوطني الحيوي دافعا للقوى السياسية والاجتماعية للانخراط بتنفيذه؟

الحكومة والحوار

تشير الأوساط الفلسطينية إلى أن تشكيل الحكومة ليس انعطافة في مسار الحوار الوطني والحديث بعكس ذلك يقزم مفهوم الحوار ويضعف اهميته بما يشتمل عليه من قضايا كبرى تحدد مسار العمل الوطني والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في هذه المرحلة. والحكومة الجديدة وعلى لسان رئيسها أشارت بوضوح أنها حكومة انتقالية واعترفت بسلطة الحوار الوطني على مستقبلها وقالت صراحة بأنها بحكم المستقيلة فور وصول الحوار الوطني إلى نهايته السعيدة وانها ستخلي المكان فورا لحكومة الوفاق الوطني.

وتلاحظ الأوساط السياسية والشعبية إلى أنه من الأفضل توجيه الأنظار وبمسؤولية وطنية نحو أسباب عدم نجاح الحوار ومراوحته عند حدود التمترس في المواقف، كما تلاحظ أن جولات الحوار الشامل لم تأخذ مداها الذي تستحق والذي ضيع الوقت وبدد الجهود هي جولات الحوارات او «المفاوضات» الثنائية بين فتح وحماس.

وتضيف هذه الأوساط أن من يعتقد أن الحكومة جاءت إشكالا للحوار، فبالتأكيد ليس المقصود الحوار الشامل بل الثنائي، والحكومة وغيرها من البنى والمؤسسات ليست معنية لا قانونا ولا سياسيا بوقائع الحوار الثنائي ولا بنتائجه بل باليات الحوار الشامل ونتائجه حصرا. وما لا يلزم الحكومة من الحوار الثنائي، لا يلزم بالأساس المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية، لذلك ومن هذه الزاوية، تقول الأوساط، يجب فتح الباب واسعا أمام الحوار الوطني الشامل وإعطائه مداياته وعدم الالتفاف عليه من خلال «مفاوضات» ثنائية، وهذه «المفاوضات» - تضيف الاوساط - هي الانعطافة في مسار الحوار الوطني وليس تشكيل الحكومة.

اعتراضات

للمرة الأولى منذ انفجار تجليات الانقسام الفلسطيني، تتفق كتلتا فتح وحماس في «التشريعي» على جهة تصريح واحد من الحكومة الفلسطينية الجديدة وإن اختلفت التوصيفات وخلفيات النقد.

فمنذ الإعلان عن تشكيل الحكومة برئاسة سلام فياض اعترضت كتلة فتح البرلمانية على ما اسمته «اسلوب تشكيلها، وتقصد بذلك تجاهلها في المشاورات السابقة للتشكيل، لكن الأبرز كان تصرف الكتلة وكأن المجلس التشريعي في كامل عافيته وإنها لن تمنح الحكومة الثقة البرلمانية بل ستسقطها.

هذا يعيدنا إلى سنوات مضت عندما كانت فتح مسيطرة على «التشريعي» فمارست كتلتها البرلمانية قوة مانعة أمام حكومات عدة اقترحها الرئيس الراحل عرفات وكادت تسقط إحداها في جلسة التشريعي لكن عرفات سحب اقتراح التصويت على الحكومة، ورسم الحكومة بنفسه متجاوزا «التشريعي» بكامله.

حضور حركة فتح في الحكومة الحالية يقتصر على تكنوقراط الحركة، وفي ذلك قطع مع المرحلة التي كانت فيها الحكومات السابقة لفتح مدججة بأعضاء اللجنة المركزية وقيادات الصف الأول مما وضع محمود عباس عندما كان رئيسا للوزراء أمام عقبات كبرى طالب بعدها بخروجهم من الحكومة..

لكن بعد ذلك استقال هو نفسه من رئاستها.

الأوساط السياسية والشعبية تشير إلى أن أمام الحكومة الفلسطينية مهام ملحة في خدمة المجتمع الفلسطيني بعيدا عن ملف التجاذبات والصراعات الجانبية وان الحالة الفلسطينية التي غرق معظمها في دوامة الانقسام ومفرداته وسلوكياته باتت بحاجة ماسة إلى المبادرة الإيجابية تجاه المواطن الفلسطيني، دون أن يعني ذلك بالطبع ادارة الظهر للحوار الوطني الفلسطيني وضرورة انجاحه.

وامام الحكومة دور في إعادة الاعتبار للقانون وسيادته وضمان الحريات العامة في إطار القانون والدستور واحترام استقلال القضاء واعتماد الشفافية في عملها وأداء مهامها، مع أسفنا للواقع الفلسطيني القائم الذي نفتقد فيه إلى الدور الرقابي للمجلس التشريعي وقد اقسم على نفسه متجاوزا الدور الذي كان من المفترض ان يقوم به في معالجة الانقسام وتصويب الاوضاع باعتباره منتخبا من الشعب على أساس برامج وشعارات وعد أصحابها منتخبيهم بالعمل على تحقيق طموحاتهم الوطنية والاجتماعية ■

تشكيلة الحكومة

■ فيما يلي أسماء التشكيلة الحكومية الجديدة:

١- د. سلام فياض رئيسا للوزراء، ووزيرا للمالية (مستقل).
٢- د. رياض المالكي وزيرا للشؤون الخارجية (مستقل).
٣- د. سعيد ابو علي، وزيرا للداخلية (فتح).
٤- د. احمد مجدلاني، وزيرا للعمل (جبهة النضال).
٥- د. سعدي الكرنز وزيرا للنقل والمواصلات (فتح).
٦- د. خالد القواسمي وزيرا للحكم المحلي (فتح).
٧- د. محمد اشتية، وزيرا للأشغال العامة والاسكان (فتح).
٨- د. خلود دعيبس، وزيرة للسياحة والآثار (مستقلة).
٩- د. فتحي ابو مغلي، وزيرا للصحة (مستقل).
١٠- ليس العلمي، وزيرة للتربية والتعليم العالي (مستقلة).
١١- د. محمود الهباش، وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية (مستقل).
١٢- د. مشهور ابو دقة، وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مستقل).
١٣- د. سعدي الكشان، وزيرا للعدل (مستقل).
١٤- د. إسماعيل ادعيق، وزيرا للزراعة (حزب الشعب).
١٥- باسم خوري، وزيرا للاقتصاد الوطني (مستقل).
١٦- حاتم عبد القادر، وزيرا لشؤون القدس (فتح).
١٧- د. علي الجرباوي، وزيرا للتخطيط والتنمية الادارية (مستقل).
١٨- سهام البرغوثي، وزيرة للثقافة (فدا).
١٩- ماجدة المصري، وزيرة الشؤون الاجتماعية (ج.د).
٢٠- المهندس ماهر غنيم، وزيرا للدولة (فتح).
٢١- د. حسن ابو لبدة، امينا عاما لمجلس الوزراء بدرجة وزير (فتح).
٢٢- د. يوسف ابو صفية (فتح) - غزة / لم يحضر لاداء القسم.
٢٣- د. جبر الداعور (فتح) - غزة وزير دولة.
٢٤- رببحة دياب - وزيرة المراة (فتح) ■

«الديمقراطية»: مشاركتنا في الحكومة التزام بمسؤولياتنا الوطنية وتمسك بالحوار الوطني الشامل

«الحرية» - القدس المحتلة

■ أكد متحدث باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن مشاركة الجبهة في حكومة الدكتور سلام فياض من خلال اضطلاع الوزيرة ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للجبهة بحقيبة الشؤون الاجتماعية جاءت انسجاما مع قرار اعلى الهيئات التشريعية والتنفيذية في الجبهة التي عقدت دورة اجتماعات متصلة خلال الاسبوعين الماضيين لبحث نتائج ومسارات الحوار الفلسطيني والتحديات التي تواجه شعبنا وقضيته الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة.

وقال الرفيق نهاد ابو غوش عضو اللجنة المركزية للجبهة للديمقراطية ومسؤول الاعلام في القدس والضفة إن الجبهة ستواصل مساعيها وجهودها لانجاح الحوار الوطني الشامل باعادته الى سكته الوطنية الواسعة عبر استناده إلى قرارات الإجماع الوطني ووثيقة الوفاق واخراجه من دهاليز الحوارات الثنائية والعقيمة التي فشلت بسبب إصرار اطرافها على البحث عن صيغ جديدة للمحاصصة وتقاسم السلطة واحتكار النفوذ بدل البحث عن مخارج وطنية شاملة للأزمة الفلسطينية بما يعيد للقضية الوطنية اعتبارها ويساهم في مجابهة المخاطر والتحديات ومشاريع حكومة اليمين العنصري المتطرف في اسرائيل.

واضاف الرفيق أبو غوش أن هيئات الجبهة الديمقراطية قررت بالإجماع المشاركة في حكومة سلام فياض وتزكية إحدى ابرز قياداتها السياسية والاجتماعية لهذه المهمة انطلاقا من إدراكها لمسؤولياتها الوطنية في هذه المرحلة الحساسة وقناعتها الراسخة بضرورة التصدي لهذه المسؤوليات من خلال المشاركة الفاعلة بدل المراقبة والانتقاد من بعيد، وبدل رهن المصير الوطني ومصالح الناس بالحسابات الفئوية التي تريد اطالة امد الحوار إلى اجل غير مسمى وتحويل الحوار الوطني إلى هدف بحد ذاته، ووسيلة للبحث عن المغانم والمكاسب الآنية العابرة.

واكد أن الجبهة الديمقراطية ستواصل العمل من خلال وجودها في الحكومة وفي غيرها من المؤسسات والهيئات الوطنية على بذل أقصى الجهود لاستئناف الحوار بغية إنجاحه ووصوله إلى الغايات والاهداف التي تخدم مصالح شعبنا وقضيته وابرزها طي صفحة الانقسام وتوحيد المؤسسات السياسية والتشريعية وتشكيل حكومة توافق وطني وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها ■

أوباما - نتنياهو.. تباين الأولويات ووحدة المصالح

محمد السهلي

■ اجتماع أوباما نتنياهو الرسمي الأول، جاء في إطار التوقعات التي سبقت انعقاده، وإن بالغت بعض وسائل الاعلام ومرجعياتها السياسية في إظهار الرجلين في موضع التقابل من القضايا الرئيسية التي تداولاها، وكان كل منهما أعلن قبل اللقاء بوضوح موقف إدارته السياسية من تلك الملفات، ولم يشهد المؤتمر الصحفي الذي عقد عقب الاجتماع سوى تكرار لما أعلن سابقا ليظهر كل منهما كـ «صاحب موقف» ثابت وقناعات راسخة تجاه القضايا موقع الاهتمام المشترك وترتيب أولوياتها في المعالجة.

الملف الفلسطيني.. «رؤية أوباما»

أعاد أوباما طرح موقف إدارته حول سبل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فأكد على «حل الدولتين» كهدف للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي دعا إلى إطلاقها وفق قواعد لقاء أنابوليس وخارطة الطريق وإلى وقف توسعة الاستيطان في الضفة وإزالة ما أسماها بالبؤر الاستيطانية غير القانونية.

وقبل الدخول في بعض تفاصيل الطرح الأميركي على لسان إدارة أوباما نشير إلى أن تظهير التقدم في الموقف الأميركي هذا والترحيب به على لسان البعض إنما جاء وفق مقارنة خادعة ربطا بموقف نتنياهو وحكومته التي أولا تضع حل القضية الفلسطينية في مرتبة متأخرة في أجندة أولوياتها لصالح تقديم الملف الإيراني، وثانيا تفصل بين أية مفاوضات ممكنة وهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى دون الخوض بطبيعة هذه الدولة وحدودها.

لذلك عندما تسترسل الأوساط الإعلامية في عرض الخطة الأميركية نقلا عن طاقم أوباما ذي الصلة، يلاحظ المتابع أن المسافة الكبرى ليست بين موقفي واشنطن وتل أبيب بقدر ابتعاد موقف واشنطن حتى عن مقاربة الحقوق الفلسطينية بعناوينها الأساسية.

فـ «الدولة الفلسطينية» بالرؤية الأميركية وفق باراك أوباما تقوم على حدود ١٩٦٧ مع «تعديلات حدودية متبادلة ومتساوية». وسيكون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني محصورا في تطبيقه في إطار الدولة الفلسطينية العتيدة على أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين «خارج إسرائيل». باستثناء «لم شمل رمزي» في حين يعمل على توطين اللاجئين وتعويضهم.

وعلى اعتبار أنه كرر التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، فإن طاقمه يقترح وجود قوات متعددة الجنسية بقيادة أميركية في الضفة الفلسطينية ولمدة طويلة ربطا بالحاجة الأمنية الإسرائيلية. وستطلب الإدارة الأميركية فور انطلاق المفاوضات (وليس وفق نتائجها) من الدول العربية إنشاء علاقات مع إسرائيل بدءا بفتح «مكاتب مصالح» لها في عواصمها.

ويشير المتابعون إلى أن هذا هو ما ينتظر الرئيس محمود عباس (أبو مازن) عند زيارته البيت الأبيض في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، وهذه هي النقاط الرئيسية التي يجري بلورتها لتكون أساس خطاب أوباما عند مجيئه إلى العاصمة المصرية، القاهرة في الرابع من حزيران (يونيو) القادم ويطرحه كخطة لـ «السلام الإقليمي».

نتنياهو.. كيان مجزأ

في الموضوع الفلسطيني ابتعد نتنياهو تماما عن ذكر «حل الدولتين» ووضع شرطا أساسيا مستحدثا لبدء المفاوضات مع الجانب الفلسطيني عنوانه اعترافهم بيهودية دولة إسرائيل. ونلاحظ هنا وعلى امتداد سنوات التفاوض منذ انطلاقتها وفق «أوسلو» أنه في كل مرحلة يحيل الإسرائيليون أهداف جولات المفاوضات السابقة إلى شروط لبدئها من جديد، وينقلب الأمر عند الجانب الفلسطيني الذي كان ينجر إلى قبول تحول شروطه لبدء المفاوضات إلى أهداف مرحلية لها، مثل وقف الاستيطان ورفع الحواجز وإطلاق أسرى وغيرذلك من القضايا الفرعية على اهميتها الوطنية والاجتماعية.

وحول مستقبل المفاوضات في حال انطلاقها فإن نتنياهو يفضل الحديث عن كيان سياسي فلسطيني مجزأ ردا على توصيف أوباما للدولة الفلسطينية بأنها «متصلة إقليميا» وهو يركز على برنامجه المعروف بالمسارات، السلام الاقتصادي، الأمن.... ومن ثم المسار السياسي.

وعبر نتنياهو صراحة عن موقفه تجاه الاستيطان واعتبره ضمانة عملية لأمن إسرائيل وكان أوعز ببناء مستوطنة جديدة في غور الأردن قبيل توجهه للقاء أوباما. وعندما أشار أوباما إلى ضرورة وقف الاستيطان كالتزام إسرائيلي بخطة خارطة الطريق، أحال نتنياهو الموضوع إلى الملعب الفلسطيني قائلا بأن هذا الأمر مرتبط بقيام الفلسطينيين بالإيفاء بتعهداتهم، وبذلك يعيد المسألة إلى المربع الأمني بالتصور الإسرائيلي المعروف.

الملف الإيراني

أوباما اعتبر أن حل الموضوع الفلسطيني أو للدقة إطلاق المفاوضات السياسية ووقف توسعة الاستيطان سيساعد على «وقف إيران»، فيما يرى نتنياهو أن الأولوية للملف الإيراني من خلال توجيه ضربة عسكرية تحت عنوان أن «التهديد الإيراني هو الخطر الأكبر» وفقط عندما يزول سيصبح ممكنا الوصول إلى سلام».

ومع أن الرئيس أوباما كان يرفض في البداية تحديد سقف زمني للجهود الدبلوماسية مع طهران إلى أنه أشار عقب اللقاء مع نتنياهو إلى أن إدارته «ستنتظر حتى نهاية العام الجاري لتقييم نتائج هذه الجهود، وأضاف بأن إسرائيل ستكون مطلة على وقائع الحوار مع إيران.

نتنياهو حاول أن يظهر «استقلال» الموقف الإسرائيلي عن مثيله الأميركي، موضحا إلى طاقمه السياسي (بحسب الإعلام الإسرائيلي) بأنه لم يعط تعهدا بعدم استهداف المنشآت النووية الإيرانية قائلا «إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق العمل في الوقت الذي يناسبها». ومنذ بدء المحادثات بينهما حاول نتنياهو أن يضع أوباما في صورة «الخطر الإيراني» وبأنه يهدد أمن واشنطن نفسها وليس فقط أمن إسرائيل ووجودها.

أوساط سياسية إسرائيلية وإعلامية اعتبرت محاولات نتنياهو هذه بأنها مزايدة على المسلحة الأميركية تصل إلى حد الاستهانة بقدرة المؤسسة السياسية والأمنية الأميركية على تلمس ما يتهددها من أخطار مباشرة وغير مباشرة على المدين القريب والمتوسط.

وبغض النظر عما يمكن أن يحصل من تطورات في هذا الملف إلا أن المتفق عليه بين المتابعين أن دوافع تركيز نتنياهو وأركان حكومته على الملف النووي الإيراني تنطلق من سياسة تعتمد التهويل بهدف وضع المجتمع الإسرائيلي أمام خطر وجودي مصدره طهران بما يعزز التطرف القائم على التوجس الأمني، ويبعد الحكومة الإسرائيلية بائتلافها القائم عن التداعيات الممكنة في حال الخوض في استحقاقات حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وخاصة أن عنوان «الخطر الإيراني» كان أحد عوامل ازدياد شعبية أحزاب اليمين واليمين المتطرف قبيل انتخابات الكنيست (٢٠٠٩/٢/١٠).

تل أبيب.. واشنطن

يلفت الانتباه أن بعض المحللين السياسيين في الصحف العبرية نظر بإيجابية إلى عناوين الخلاف بين مواقف الإدارتين الإسرائيلية والأميركية وتباين أولوياتهما، مستذكرين تجارب رؤساء حكومات إسرائيلية مع رؤساء أميركيين اختلفوا حول قضايا رئيسية منها موضوعة الاستيطان فأشاروا إلى الخلاف بين شامير وبوش الابن الذي سريعا ما تحول - بنظرهم - إلى تفاهم ودود وتنسيق ميداني في حرب الخليج الثانية (١٩٩١) وما افضت إليه التطورات وصولا إلى مؤتمر مدريد في خريف العام ذاته.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك فيرجع - بالمقارنة - إلى العلاقات بين رئيس الوزراء البريطاني إبان الحرب العالمية الثانية ونستون تشرشل والرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣-١٩٤٥) الذي تعهد بعدم الانصياع للرغبة البريطانية بالانخراط في الحرب لكنه بعد ذلك وضع بلاده على راس التحالف العسكري والسياسي الذي هاجم المانيا من الجبهة الغربية.

الملاحظ ان الاصوات التي ترتفع بهذه المقولات والمقاربات إنما هي من أوساط بنيامين نتنياهو وهدفها التخفيف من توجس الراي العام في إسرائيل من تطور الخلافات مع واشنطن إلى حد الأزمة. في ظل نقد حاد توجهه قيادة حزب كاديما وشخصيات سياسية أخرى إلى سياسة نتنياهو تجاه «الشريك» في واشنطن، والتي ترتكز على إعطاء الملف الفلسطيني الأولوية لإدراكها بأن هذا الأمر سيضع نتنياهو أمام تعارضات مباشرة مع أركان الائتلاف الحكومي الذي يتراسه، بما يفتح الباب أمام أزمة حكومية يمكن أن تفضي إلى انتخابات مبكرة تضع «كاديما» وغيره أمام معركة تصفية الحساب مع نتنياهو الذي خطف مقعد رئاسة الحكومة من تحت تسييبي ليفني وهي كادت أن تعتليه.

لكن المتابعين يبتعدون عن هذه السيناريوهات معيدين القضايا إلى حجمها الحقيقي إنطلاقا من أن العلاقة بين العاصمتين تل أبيب وواشنطن، محكومة بشبكة المصالح الكبرى التي تراكمت قوتها واتسعت مساحات تداخلها لتجعلها أقوى من أن تتعرض للاهتزاز الفعلي بسبب الخلاف حول موضوعة توسعة الاستيطان (وليس تفكيكه وترحيله) أو إطلاق المفاوضات أو عدم تبني «حل الدولتين» لأن هذا الشعار يعبر عن مقولة عامة بلا ملامح قانونية أو سياسية ومن غير التزامات ولا تحكمها مرجعية حيادية ملزمة. وأقصيت في الأساس عن محددات تنفيذه قرارات المجتمع الدولي وعلى نحو خاص قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ■

أهلا وسهلا

عبد القادر ياسين
كاتب وصحفي فلسطيني - القاهرة

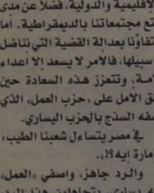

■ التأهيل والتسهيل هو بالرئيس الأميركي الحالي، باراك حسين أوباما، فمن حظه انه خلف رئيسا بلطجيا، وقحا، لذا رحب الجميع بأوباما، وبانزياح كابوس جورج دبليو بوش.

على أن هذا الترحيب لا يعني التعويل على أوباما، وتوقع أن يأتي بالذيب من ديله، ويمنحنا دولة «قابلة للحياة»، خاصة بعد أن أبلغ حكام العرب بضرورة تخفيض سقف مبادرتهم (رحمها الله.. منذ ما يربو على السبع سنين)، حتى تأتي على مقاس عدونا الإسرائيلي، ولا ضير في أن يبقى اسمها «المبادرة العربية»، وكان الرئيس أوباما واضحا، كل الوضوح، حين شدد على أن تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، في المجال الفلسطيني يجب ألا تتطرق لعودة اللاجئين إلى ديارهم، أو انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو استعادة القدس الشرقية، أو المساس بالمستوطنات الصهيونية في الضفة، تماما مثل سلفه بوش، حين تعهد لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، اريئيل شارون، قبل خمس سنوات بتلك التعهدات نفسها.

صحيح أنه من الفطنة السياسية التفريق بين رئيس ورئيس أميركيا أم إسرائيليا، لكن من الخطأ التعويل على هذا الرئيس أو ذاك، فالمحدد الرئيسي في نضالنا هو قوتنا الذاتية كعرب (أين هي؟!) وسلامة استراتيجيتنا، وصواب تكتيكاتنا، وصحة تحالفاتنا، المحلية والإقليمية والدولية، فضلا عن مدى تمتع مجتمعاتنا بالديمقراطية. أما اكتفاؤنا بعدالة القضية التي نناضل في سبيلها، فالأمر لا يسعد إلا أعداء الأمة، وتتعزز هذه السعادة حين تعلق الأمل على «حزب العمل» الذي يصفه المذنّ بالحزب اليساري.

في مصر تساءل شعبنا الطيب، «بإمارة إيه؟!».

والرد جاهز، واصفي «العمل» بأنه يساري، يتجاهلون هذا الرد، فهم يتغافلون عن أن «العمل هو الذي شن كل الحروب العدوانية لإسرائيل، عدا الحرب ضد لبنان، صيف ١٩٨٢، التي تجرأ «الليكود» على شنها، وحتى آخر عدوانين بهما كبيرين لإسرائيل، واعني بهما العدوان على لبنان (صيف ٢٠٠٦) وحرب الإبادة ضد غزة (أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩) كان وزير الدفاع في كل منهما رئيس «العمل» شخصيا، بيرتس في الأول، وباراك في الثانية، وليس أغبى ممن يعلق الأمل على هذا العدو أو ذاك، إلا من يحاول تسخير التناقضات في صفوف الأعداء، ويذهب لينام في الطراوة! ■

Digitized by Birzeit University Library

ضمن برنامجه العام ٢٠٠٩ عام القضية الفلسطينية

حزب الوحدة الشعبية يحيي ذكرى النكبة الوطنية بالاشتراك مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• ندوات ولقاءات سياسية في أنحاء مختلفة من تونس تحولت إلى تظاهرات سياسية دعما لشعب فلسطين وحقوقه الوطنية.. ودعوات واسعة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية

• محمد بوشيحه الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية: إلى جانب شعب فلسطين وحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق اللاجئين في العودة

• معتصم حمادة: نتطلع إلى الحوار الوطني مدخلا لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتحصينه ديمقراطيا

اشترك حزب الوحدة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في إحياء الذكرى الحادية والستين للنكبة الفلسطينية، في سلسلة من الندوات والأنشطة السياسية والجماهيرية في عدد من مدن تونس. ولقد جاء ذلك في سياق إعلان حزب الوحدة الشعبية التونسي العام ٢٠٠٩، عام فلسطين.

ولقد وصل لهذا الغرض، صباح يوم الأحد في ٢٠٠٩/٥/١٠ إلى تونس، وبدعوة من حزب الوحدة الرفيق معتصم حمادة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

مع أعضاء المجلس المركزي للحزب

ولقد شهدت مدينة سوسة الساحلية، في ذلك اليوم اختتام أعمال المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية التي دامت يومين، برئاسة أمينه العام محمد بوشيحه، خصص الحزب القسم الأخير من أعمال المجلس لبحث القضية الفلسطينية وتطوراتها الأخيرة على ضوء حالة الانقسام القائمة، وفي مواجهة الاستحقاقات الكبرى التي تنتصب أمام الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

وبدعوة من الأمين العام بوشيحه، قدم الرفيق حمادة مداخلة عرض فيها للوضع الفلسطيني، دار في ختامها نقاش في المجلس المركزي للحزب، جرى خلاله التأكيد على مواقف الحزب ومناضليه من القضية الوطنية الفلسطينية ومن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى ضرورة إنهاء حالة الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية بحوار وطني شامل وبحيث يجري تطوير النظام السياسي الفلسطيني وتحصينه، وتعزيز دور مؤسساته التشريعية والتنفيذية، وبما يمكن من مواجهة الاستحقاقات القادمة مع حكومة نتنياهو-ليبرمان، المعروفة بتطرفها ودمويتها.

.. في القيروان

في اليوم التالي (الاثنين في ٢٠٠٩/٥/١١) احتضنت مدينة قيروان، المعلن عنها عاصمة للثقافة الإسلامية للعام ٢٠٠٩، ندوة سياسية في مقر الوحدة الشعبية تحدث فيها الرفيق حمادة، فقدم عرضا تاريخيا لولادة النكبة وتداعياتها على الحالة الفلسطينية، ولحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها. كما عرض للدور المتقدم الذي لعبه اللاجئون إلى جانب باقي فئات الشعب الفلسطيني في مناطقه كافة، في اطلاق الثورة الفلسطينية، وتكريس الدور التمثيلي لمنظمة التحرير، وتفجير الانتفاضة الأولى، والثانية، كما عرض لمخاطر التلاعب بحق العودة، وضرورة الاستجابة لحقوق اللاجئين كاملة. كذلك شارك في الندوة وعدد واسع من أبناء مدينة القيروان و نشطائها السياسيين، فادانوا جرائم الاحتلال الإسرائيلي، خاصة جريمته الأخيرة على قطاع غزة، ودعوا الى وضع حد فوري للانقسام السياسي نظرا لخطورته على الحالة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. واستذكر الحضور نضالات الشباب التونسي في صفوف الثورة الفلسطينية في فصائلها المختلفة.

.. وفي دكاش

في السياق نفسه، احتفل حزب الوحدة الشعبية بافتتاح مقره الجديد، في مدينة دكاش الصحراوية، في أقصى الجنوب التونسي، بحضور الأمين العام للحزب محمد بوشيحه، وأعضاء المكتب السياسي للحزب، والرفيق حمادة.

بوشيحه أكد عزم الحزب على خوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، من موقعه المعارض، متمسكا بالتعددية السياسية والحوار والديمقراطية أساسا للعلاقات في المجتمع التونسي، وبين الحكم وأحزاب المعارضة وقوى المجتمع المدني. وأشاد بنضالات مناضلي حزب الوحدة في دكاش وتوزر ونفطه وباقي مدن الجنوب الشرقي في البلاد، وانحيازهم المطلق إلى القضية الفلسطينية وتأييدهم نضالات شعبها، كما أكد على العلاقة المميزة التي تربط بين حزب الوحدة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

الرفيق حمادة أشاد بدور مناضلي الحزب في دكاش وقدم لهم التهنئة بافتتاح مقر جديد للحزب، عند أبواب الصحراء الجنوبية للبلاد، الأمر الذي يدل على انتشار شعبية الحزب وجماهيريته.

كما تناول الرفيق حمادة آخر مستجدات الوضع الفلسطيني، مشيدا بقرار حزب الوحدة الشعبية إعلان العام ٢٠٠٩ عاما للقضية الفلسطينية.

.. وفي قفصه

وفي جوماطر فاجا البلاد، انعقد في مقر الوحدة الشعبية في مدينة قفصه لقاء سياسي موسع حضره إلى جانب الأمين العام بوشيحه والرفيق حماده وأعضاء المكتب السياسي للحزب ومناضليه في المدينة، حشد غفير من فعالياتها ونشطائها ووجهائها الوطنيين، تحدث في اللقاء الرفيق بوشيحه، فعرض لموقف حزب الوحدة الشعبية من القضية الفلسطينية ونضالات شعب فلسطين.

كما توقف أمام الاستحقاقات السياسية التي تنتظر تونس في الخريف القادم بما في ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية التي قرر الحزب خوضها في كافة الولايات بما في ذلك ترشيح بوشيحه للرئاسة. كذلك أشاد بدور مدينة قفصه في النضال الوطني في تونس، إن في مرحلة التصدي للاستعمار أو في مرحلة بناء دولة الاستقلال في العهود المختلفة.

الرفيق حمادة قدم عرضا موسعا للحالة الفلسطينية ولولادة قضية اللاجئين وللاستحقاقات السياسية الناتجة عن وصول إدارة وحكومة جديدتين إلى السلطة في الولايات المتحدة وإسرائيل. كما عرض للانقسام كعائق لتقدم الحركة الوطنية الفلسطينية وقدم رؤية الجبهة الديمقراطية لحل أزمة الانقسام ، ومواجهة الاستحقاقات القادمة. كما أشاد بالعديد من المناضلين من أبناء قفصه الذين ناضلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية واستشهدوا فوق تراب فلسطين.

في ضيافة صحيفة «الوحدة» ولجنة مقاومة التطبيع

وفي العاصمة تونس، وفي ضيافة صحيفة الوحدة ورئيس تحريرها الزميل هشام حاجي، وبدعوة من لجنة دعم المقاومة الفلسطينية ومقاومة التطبيع، انعقدت ندوة لبحث القضية الفلسطينية في ظل التطورات الدولية، حضرها لفيف من الصحفيين والكتاب والمؤرخين والباحثين، ومن مناضلي حزب الوحدة الشعبية.

بوشيحه الأمين العام للحزب تناول في مداخلته تأثيرات الحالة العربية والإقليمية والدولية على قضية شعب فلسطين، داعيا إلى وقفة عربية تضامنية، رسمية وشعبية، إلى جانب هذا الشعب وقضيته، مشددا على أن كسب الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية يفترض سلسلة من المواقف والإجراءات والتحركات التي تصب في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني وتتصدى للمشروع الصهيوني المدعوم امبرياليا.

بوشيحه أعاد شرح موقف حزبه من قضية فلسطين، مؤكدا أن شعب تونس بكل فئاته، يقف إلى جانب هذا الشعب في خياراته الوطنية.

بدوره قدم الرفيق حمادة رؤية الجبهة لطبيعة الإدارة الأميركية الجديدة، وموقفها من القضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط، ورؤيتها لطبيعة حكومة نتنياهو ومشروعها للتسوية. وتوقف أمام تجربة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تحت سقف مؤتمر أنا بوليس ، موضحا الشروط الضرورية للعودة إلى المفاوضات مرة أخرى، بما فيها وقف الاستيطان، وتشييد الجدار وتهويد القدس، وإزالة الحواجز والسواتر، واستئناف المؤسسات الفلسطينية لعملها في القدس الشرقية، والإضرار بالحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين كما كفلتها قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك حق اللاجئين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

وشهدت الندوة حوارا واسعا شارك فيه الحاضرون متناولين الموضوع المثار من جوانبه المختلفة■

بيان مشترك بين حزب الوحدة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• يثمن الطرفان العلاقات الثنائية بينهما بما يخدم القضية الفلسطينية ويدعم أهداف النضال الديمقراطي لشعب تونس

«الحرية» ـ تونس

في ختام زيارة الرفيق معتصم حمادة إلى تونس، أصدر حزب الوحدة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا مشتركا أكدا فيه العمل على تعزيز العلاقات الثنائية بينهما بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية ونضال الشعب التونسي لتعزيز مسيرة الديمقراطية والتعددية والحوار. ومما جاء في البيان،

«تلبية لدعوة من حزب الوحدة الشعبية، زار تونس في الفترة الممتدة بين ١٠ و١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٩ الرفيق معتصم حمادة، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وذلك للمشاركة في الأنشطة والفعاليات التي أقرها حزب الوحدة الشعبية ضمن تخصيصه سنة ٢٠٠٩ لفلسطين.

وقد أتاحت هذه الزيارة لممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الرفيق معتصم حمادة لتقديم مداخلة في إطار جلسة خاصة عقدها المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية يوم الأحد ١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٩، تمحورت حول آفاق القضية الفلسطينية وعرض خلالها للأوضاع الفلسطينية تحت الاحتلال وما توصلت له جولات الحوار الفلسطيني في القاهرة.

«وشارك الرفيق معتصم حمادة في سلسلة الفعاليات التي نظمها حزب الوحدة الشعبية لإحياء الذكرى الحادية والستين للنكبة الفلسطينية K بما في ذلك الندوات السياسية في القيروان وقفصة ودقاش، وساهم في أعمال لجنة مناهضة الصهيونية ودعم المقاومة يوم السبت ١٦ أيار (مايو) ٢٠٠٩ والتقى عددا من قيادات الأحزاب السياسية التونسية.

«وعقد الرفيق معتصم حمادة اجتماعين مع الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الرفيق محمد بوشيحة، ومع عدد من أعضاء المكتب السياسي للحزب، وقع خلالها التطرق للأوضاع التونسية والفلسطينية وكذلك الإقليمية والدولية إلى جانب العلاقات الثنائية بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الوحدة الشعبية، ■

وأضاف البيان يقول،

«وثمن الطرفان العلاقات الثنائية بينهما وتباحثا في كيفية تطويرها وتعزيز العمل المشترك في ما بينهما بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية ويدعم أهداف النضال الديمقراطي، وأكدا على ضرورة مضاعفة الجهد من أجل العمل على بناء جبهة القوى التقدمية والديمقراطية العربية، وذلك من خلال توفير الأطر والآليات لتنسيق وتوحيد فعاليات وأنشطة وبرامج عمل قوى حركة التحرر العربية في مواجهة المشاريع الهادفة إلى النيل من استقلال الشعوب العربية وإخضاعها للتدخل الأجنبي بدعوى تسريع نسق الإصلاح السياسي.

وعبر الرفيق معتصم حمادة عن تثمين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للدور الذي يلعبه حزب الوحدة الشعبية في الحياة السياسية في تونس، ولإسهامه في دعم عملية الإصلاح السياسي والتمسك بالثوابت الاشتراكية ونضاله من أجل مجتمع ديمقراطي ومتوازن يضع حقوق الإنسان والحريات السياسية في صلب مشروعه السياسي».

وختم البيان يقول،

«وأكد الرفيق معتصم حمادة على تقدير الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لمواقف تونس قيادة وأحزابا وشعبا في دعم النضال الفلسطيني.

واتفق الطرفان على الالتزام بما تم الاتفاق عليه في إطار العمل المشترك بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الوحدة الشعبية، ■

المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية: تمسك بالثوابت الوطنية وإصرار على إنجاح الاستحقاقات الانتخابية

الحرية، تونس

■ عقد المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية اجتماع دورته العادية يومي ٩ و١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٩ بمدينة سوسة.

وقد ألقى محمد بوشيحه، الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية كلمة في مستهل الاجتماع تطرق فيها بالتحليل للوضع السياسي وطنيا وعربيا ودوليا.

واعتبر أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة تمثل مناسبة لحزب الوحدة الشعبية ليبرز تميز مقاربته السياسية وليؤكد انخراطه الفاعل في المعارضة الديمقراطية التي تؤمن بالحوار لكنها ترفض منطق التبعية والموالاة. وأشار الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية إلى ضرورة أن يبلور الحزب تصوراته المنحازة للفئات الشعبية والداعمة للحريات والمنتصرة للديمقراطية وللحداثة والمناهضة للرجعية وللسلفية.

وقد شهدت أشغال المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية نقاشا تمحور حول الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي للاستحقاق الرئاسي والبرلماني وحول الأساليب التي سيقع اعتمادها في الحملة الانتخابية.

وفي سياق التأكيد على العلاقات التي تربط حزب الوحدة الشعبية بالقوى العربية الديمقراطية والاحتفاء بسنة فلسطين التي أقرها الحزب بالنسبة للسنة الحالية عقد المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية على هامش أشغاله جلسة ألقى خلالها الرفيق معتصم حمادة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محاضرة حول عوائق الحوار الوطني الفلسطيني.

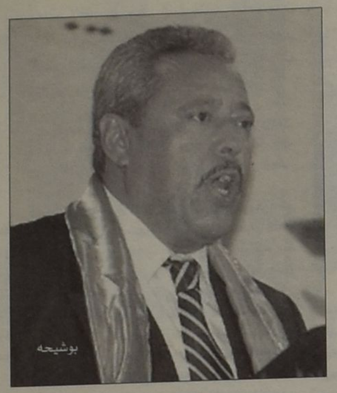
بوشيحه

ويعتبر المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية أن ما يسود الحزب من أجواء إيجابية يمثل دليلا على ديمقراطية التسيير وشفافيته، وعلامة على التفاف المناضلين والمناضلات حول قيادة الحزب، ويؤكد أن الحفاظ على هذه الأجواء يستدعي الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية على جميع المستويات بما في ذلك في ضمان حسن اختيار المترشحين، وفي ما يتعلق بالاستعداد على المستوى السياسي فإن المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية إذ يؤكد رفضه المبدئي لفتح الباب أمام المراقبة الأجنبية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، فإنه يجدد التأكيد على ضرورة تطوير آليات الحوار الوطني بما من شأنه أن يكرس قواعد التنافس السياسي المتكافئ والنزيه بين جميع الأحزاب السياسية وأن يضمن حياد الإدارة.

ويعتبر المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية أن الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة مثل مناسبة متجددة لإبراز تمسك الحزب بحرية الإعلام والتزامه بالإسهام في الارتقاء بالمشهد الإعلامي بما يكرس مبدأ الحرية ويوفر للإعلاميين الظروف المثلى لأداء رسالتهم النبيلة.

كما يؤكد المجلس المركزي أن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية تمثل بالأساس موعدا لإبراز انخراط الحزب في النضال من أجل تكريس الديمقراطية ودعم العدالة الاجتماعية وتفعيل المشاركة السياسية والانتصار لقيم الحداثة والتقدم، ومن هذا المنطلق أقر المجلس المركزي أن يخوض حزب الوحدة الشعبية الانتخابات التشريعية تحت شعار، جميعا نبني تونس التقدم والعدالة.

أما في المستوى العربي والدولي فإن المجلس المركزي لحزب الوحدة الشعبية يعبر عن دعمه الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية، وعن تصديه لكل محاولات التراجع عن الحقوق الفلسطينية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير. كما يجدد المجلس المركزي دعمه للمقاومة العراقية في تصديها للاحتلال الأميركي، ودعمه للسودان أمام المؤامرات التي تحاك ضد سيادته تحت مسميات قانونية واهية■

مباحثات بين التجمع الدستوري الديمقراطي والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• وفد «الديمقراطية» يلتقي نائب الأمين العام للحزب الحاكم في البلاد

«الحرية» ـ تونس

■ في إطار زيارته إلى تونس بدعوة من حزب الوحدة الشعبية، ممثلا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقى الرفيق معتصم حمادة، عضو المكتب السياسي للجبهة، السيد عبد الجليل الزدام نائب الأمين العام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وتباحث معه في العلاقات الثنائية، وفي تطورات القضية الفلسطينية، كما اطلع منه على الانجازات التي حققتها تونس في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

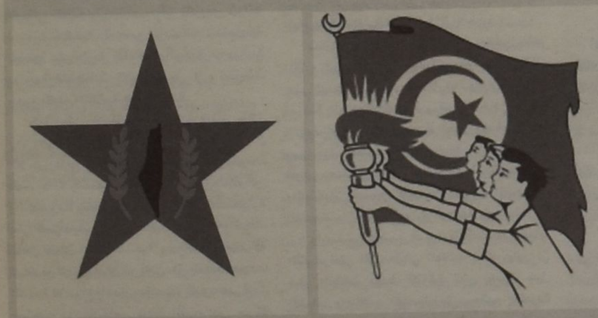

وقد ثمن الرفيق حمادة دور تونس، قيادة وشعبا في دعم القضية الفلسطينية وشعبها، برئاسة الرئيس زين العابدين بن علي، والدور الذي لعبته في احتضان قيادة الشعب الفلسطيني لفترة غير قصيرة من الزمن. كما عرض لآخر تطورات الحوار الوطني، والثنائي، وللعقبات التي ما تزال تعيق الوصول إلى توافق وطني يعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية ووفقا لاستراتيجية كفاحية متوافق عليها.

السيد الزدام، نائب الأمين العام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي ثمن عاليا مواقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ودورها التوحيدي، وفعاليتها النضالية في صفوف الشعب الفلسطيني في الميادين المختلفة، وجدد تأييد بلاده وانحيازها غير المشروط، برئاسة الرئيس زين العابدين بن علي لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. كما عرض للتحضيرات الجارية لاستحقاق الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة في البلاد، تأكيدا على الديمقراطية والتعددية.

وأكد الجانبان على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بينهما، بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء والازدهار والتنمية والديمقراطية في تونس ■

Digitized by Birzeit University Library

المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان تحيي الذكرى الـ ٦١ للنكبة

«الحرية» - بيروت

شهدت المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، عددا من النشاطات لمناسبة الذكرى الـ ٦١ للنكبة، تميزت بحضور جماهيري لافت من أهالي المخيمات، وحضرها ممثلو الفصائل الفلسطينية والفعاليات الاجتماعية والنقابية، فيما يلي عرض لأبرز هذه النشاطات:

من مسيرة اللاجئين إلى بوابة فاطمة

على حدود فلسطين

فيصل: إقرار الحقوق الاجتماعية للاجئين دعم لصمودهم في وجه مشاريع التوطين

تحت شعار «حق العودة عنوان للنضال الفلسطيني»، نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (٥/١٥) مسيرة جماهيرية حاشدة عند بوابة فاطمة، بمشاركة عدد كبير من أبناء مخيمات الجنوب والبقاع، تقدمها حملة الرايات والأعلام الفلسطينية واللبنانية. ولافتات تؤكد على التمسك بحق العودة ورفض مشاريع التوطين والتهجير وانهاء الانقسام الفلسطيني.

تحدث عضو قيادة حزب الله الحاج علي خشاب، فعبر عن «التقدير الكبير لموقف الشعب الفلسطيني، ونضاله من أجل عودته وتقديمه الكثير من التضحيات خلال واحد وستين عاما، مؤكدا على دعم جميع أحرار العالم للقضية الفلسطينية، لأنها قضية حق، اي حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي كان وما زال السبب الرئيسي لمأساته».

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ومسؤولها في لبنان الرفيق علي فيصل قال في كلمته: «إن هذه التظاهرة اليوم عند حدود فلسطين، انما هي تأكيد جديد على أن لا بديل عن حق العودة إلى الأرض والممتلكات التي هجر عنها الآباء والأجداد عام ١٩٤٨ بقوة القتل والإرهاب الإسرائيلي، وان تطبيق حق العودة وفقا للقرار ١٩٤ سيبقى المعيار الحقيقي لأية تسوية متوازنة، ولا يمكن لسلام ان يستقر ما لم يأخذ بالاعتبار حق شعبنا في عودته الى دياره وممتلكاته وتقرير مصيره في دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس والغاء مفاعيل النكبة».

واكد الرفيق فيصل أن الانقسام الفلسطيني المدمر يهدد بالاطاحة بكل ما أنجزه شعبنا خلال سنوات نضاله الطويلة وقد آن الاوان للانتهاء من هذا الواقع الذي هو اساس نقاط الضعف في الموقف الوطني الفلسطيني، داعيا إلى تكريس شراكة سياسية حقيقية في جميع المؤسسات الفلسطينية كخطوة على طريق بناء استراتيجية موحدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تستهدف جميع مكونات القضية الفلسطينية.

كما اعتبر أن نضال شعبنا في لبنان خلال (٦١) عاما كان من اجل حق العودة، مشددا على أن اللاجئ يطمح اليوم إلى دعم حقيقي يوفر مقومات الصمود الاجتماعي في مواجهة مشاريع التوطين والتهجير بما يتطلب تنظيم العلاقات الفلسطينية على اسس سياسية واجتماعية وقانونية واضحة، تشكل نقطة ارتكاز لناحية وضع خطة مشتركة لدعم نضال اللاجئين من اجل حق العودة. مجددا الدعوة للإسراع باعمار مخيم نهر البارد على كامل مساحته دون انتقاص ورفع القيود عن حركة السكان من وإلى المخيم.

يوم فلسطيني في مخيم البرج

نظم اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) (٢٠٠٩/٥/١٧) يوما فلسطينيا في قاعة نادي القدس في مخيم برج البراجنة، حضره رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان يوسف احمد ومسؤول الجبهة الديمقراطية في المخيم احمد مصطفى وعدد من الفعاليات الوطنية والتربوية والاجتماعية وممثلو القوى الشبابية والطلابية الفلسطينية.

تضمن اليوم المفتوح معرضا لصور القرى والمدن الفلسطينية التي دمرت عام ١٩٤٨ وصور المخيمات الفلسطينية في لبنان وعرض فيلم بعنوان «رحلة العذاب وحلم العودة».

القت عضو قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني في المخيم الطالبة حنين شعبان كلمة أشارت فيها إلى معاني احياء ذكرى النكبة وما يرمز اليه هذا اليوم بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين «الذي يعتبرونه يوما للتاكيد على التمسك بحق العودة إلى ديارهم في فلسطين ورفضهم لكل تداعيات النكبة وما تسببت به من لجوء ومعاناة لآلاف الفلسطينيين، ومؤكدة أن الفلسطينيين اثبتوا بعد كل سنوات اللجوء والشتات بانهم اقوى من كل المؤامرات والمشاريع التصفوية التي تستهدف تصفية قضيتهم الوطنية».

واستمع الحضور إلى عدد من الشهادات رواها كل من (الحاج محمد حسين ابو حسان، عبد الله حسن ابو هاشم، الحاجة روحية إبريق)، وكان القاسم المشترك في الروايات الثلاث التي سمعها الحضور من كبار السن، بأن النزوح عن فلسطين وعن القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٨، لم يكن بإرادة الفلسطينيين وان ما حصل من تهجير كان بفعل الإرهاب والمجازر الصهيونية التي ارتكبت بحق أبناء القرى والمدن الفلسطينية.

.. ويوم فلسطيني في جامعة بيروت

اقام قطاع الطلبة الجامعيين في اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) يوم ٥/١٤ /٢٠٠٩ يوما فلسطينيا في الحديقة الخضراء أمام كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية.

وامتلأت الحديقة بالاعلام الفلسطينية وصور القرى والمدن الفلسطينية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، بالاضافة إلى صور اللاجئين الفلسطينيين أثناء نزوحهم القسري من فلسطين وبعض اللوحات التي تظهر وحشية وهمجية الاحتلال الإسرائيلي ومجازره البشعة التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ ولغاية مجزرة غزة الاخيرة.

شارك في افتتاح اليوم الفلسطيني عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية الرفيق علي فيصل، الدكتور هلال ناتوت وعدد من أساتذة الجامعة العربية ورئيس اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني في لبنان يوسف احمد ومسؤول منظمة الجامعيين في الاتحاد نبيل فارس، وممثلون عن القوى الطلابية الفلسطينية واللبنانية وجمهور كبير من الطلبة الجامعيين الفلسطينيين واللبنانيين في الجامعة العربية.

واعتبر عضو قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني الطالب نافع جابر ان هذا النشاط يهدف للتأكيد على تمسك جيل الشباب والطلاب الفلسطينيين بحقهم بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ورفضهم لكافة مشاريع التوطين والتهجير مهما بلغت سنوات اللجوء والشتات.

كما أشار إلى أنه تأكيد على فشل نظرية العدو الإسرائيلي التي صرح بها احد قادته يوما بأن «الكبار يموتون والصغار ينسون»، مؤكدا ان الشباب على العهد والوفاء لكل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم حتى يتحقق حلم العودة.

من جهتها أشارت الرفيقة حنين شعبان إلى أن ذكرى النكبة تعني للفلسطينيين يوم العودة لان الفلسطينيين في كل عام يشعرون ان فلسطين أصبحت قريبة، وأن الأسلاك الشائكة وجدار الفصل العنصري وكل الحواجز والقيود سوف تنهار أمام إصرار شعبنا بمختلف شرائحه على التمسك بحق العودة.

وأضافت «طالما أن هناك فلسطينيا على قيد الحياة، سيبقى النضال مستمرا ولا بد في يوم من الأيام أن يتحقق أملنا وحقنا بالعودة إلى ديارنا طال الزمن ام قصر. والتاريخ علمنا أن الاحتلال إلى زوال، وحتماً سيأتي ذلك اليوم الذي ستتحول فيه مستوطنات الاحتلال إلى آثار من الماضي الاحتلالي».

اعتصام في مخيم البص

نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اعتصاما جماهيريا في مخيم البص امام مقر الاونروا، حضره ممثلو الفصائل الفلسطينية واللجان والاتحادات الشعبية والنقابية اللبنانية والفلسطينية وجمهور من مخيمات منطقة صور. كلمة القوى الوطنية اللبنانية القاها الشيخ احمد مراد عضو قيادة حزب الله في منطقة الجنوب. حيا فيها الشعب الفلسطيني المقاوم المدافع عن حقوقه المشروعة وطالب بالتحرك الفوري لإنقاذ الشعب الفلسطيني وإعطائه حقوقه وفك الحصار عنه وطالب الفصائل الفلسطينية الإسراع باستعادة الوحدة الوطنية، كما دعا الدولة اللبنانية إلى منح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم الإنسانية.

كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ألقاها عضو قيادتها في لبنان الرفيق عبد كنعان ، فأكد على رفض كافة محاولات تجاوز وشطب القرار ١٩٤، حيث قال «بالرغم من استخدام وسائل الترغيب والترهيب فان شعبنا متمسك بحق العودة إلى ارضه و ممتلكاته»، مؤكدا على ان سياسة المشروع الوطني الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال انجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية وانهاء حالة الانقسام، وفقا لـ «إعلان القاهرة» و«وثيقة الوفاق الوطني» والإصلاح الديمقراطي في م.ت.ف ومؤسساتها، مؤكدا على ان الحوارات الثنائية البديلة لن تنتج إلا اتفاقات محاصصة تؤسس لصراعات أهلية . وطالب بإجراء انتخابات فلسطينية على قاعدة التمثيل النسبي الكامل .

وتلا الرفيق فؤاد أبو عادل مذكرة باسم المعتصمين موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بالتحرك الجدي والعاجل بالضغط على حكومة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية وإزالة جدار الفصل العنصري وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني والإفراج الفوري عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية والمطالبة بتطبيق القرار ١٩٤ والحفاظ على وكالة الأونروا وتطوير دورها ■

لقاءات ومؤتمرات تربوية في مدارس الأونروا

«الحرية» - بيروت

■ في إطار متابعته للأوضاع والمشكلات التربوية على صعيد مدارس الأونروا في لبنان، نظم المكتب الطلابي في اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) يوم ٥/١٣، سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات التربوية في كل من مخيمات عين الحلوة وبرج البراجنة ومخيم نهر البارد.

شارك في اللقاءات كل من رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي في لبنان يوسف احمد وعضوا السكرتاريا في لبنان محمد عربيد ونبيل فارس وعدد واسع من طلبة مدارس الأونروا في مختلف المراحل التعليمية.

عرض الطلاب لابرز المشكلات التي تواجههم وتعترض تقدم المستوى التعليمي في مدارس الأونروا، كما توقف الطلبة امام نسب النجاح المتدنية التي تحصل عليها مدارس الأونروا سنويا في امتحانات الشهادة المتوسطة. وبحسب اراء الطلبة فإن هذا المستوى المتدني في النتائج الرسمية يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- استمرار مشكلة اكتظاظ الصفوف في العديد من المدارس بحيث يوجد في الصف الواحد أكثر من ٤٥ طالبا في العديد من مدارس الوكالة، بالاضافة إلى استمرار العديد من المدارس بالعمل بنظام الدفعتين. وكذلك استمرار سياسة الترفيع الآلي المتبعة في المرحلة الابتدائية.
- غياب التطوير والمتابعة لرفع كفاءة المعلمين وقدرتهم على التماشي مع المناهج الجديدة ، على الرغم مما ينجز من دورات تدريبية إلا انها بغالبيتها تكون شكلية ولا تحقق الاهداف المرجوة منها.
- عدم وجود آلية تنسيق وتفاعل جدية بين دائرة التربية في الأونروا ومؤسسات المجتمع المدني لمتابعة كافة القضايا التربوية، وايجاد الحلول المشتركة للمشكلات التي تعترض المسيرة التعليمية، بالاضافة الى غياب الرؤية والاستراتيجية الموحدة لدى وكالة الأونروا من اجل معالجة المشكلات التي تعترض تطوير برنامجها التعليمي في لبنان.
- إصدار دائرة التربية والتعليم في الأونروا للقرارات والقوانين التي تسلب ارادة المعلم وتحد من تفاعله مع الطلاب، الأمر الذي انعكس سلبا على التحصيل العلمي للطلاب.
- فقدان المدارس للتجهيزات والمعدات المطلوبة سواء على صعيد المختبرات العلمية او قاعات الكمبيوتر والمكتبات العلمية ■

فعاليات ذكرى النكبة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية

«الحرية» - دمشق

أحيت جماهير اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا ذكرى النكبة الـ ٦١، بسلسلة من النشاطات والفعاليات المتنوعة، تضمنت مهرجانات سياسية وفنية ومعارض، حضرها ممثلو الفصائل الفلسطينية، وصف من الشخصيات الوطنية والفعاليات الاجتماعية، وممثلو اللجان الناشطة في الدفاع عن حق العودة، وأهالي المخيمات.

أبو خلدون متحدثا في مهرجان اليرموك

مهرجان جماهيري في مخيم اليرموك

أبو خلدون: ذكرى النكبة مناسبة لإنهاء الانقسام

أقامت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مهرجانا جماهيريا (٥/١٥) في مخيم اليرموك. بدأ بالنشيد الفلسطيني، وقدمت مجموعة من الأطفال عددا من اللوحات الفنية الوطنية.

كلمة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية القاها الرفيق عبد الغني هللو (أبو خلدون)، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

حيث توجه بالتحية لشهداء الثورة الفلسطينية والأمة العربية وقوى التقدم في العالم و توجه بالتحية للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، والتحية لكل أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم.

و أشار الرفيق أبو خلدون، إلى آلام النكبة وعذاباتها على امتداد ٦١ عاما، وإلى مخططات الاحتلال الاستيطاني الصهيوني بالاستيلاء على المزيد من الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس، وإلى العديد من المشاريع التي تستهدف حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها عام ٤٨ من خلال التوطين والتهجير.

وأكد الرفيق أبو خلدون أن الشعب الفلسطيني استطاع من خلال نضاله وتمسكه بحقوقه، بناء م. ت.ف ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، بعد رحلة طويلة من الآلام، مؤكدا أن المنظمة شكلت عنوان وهوية وكيان الشعب الفلسطيني وموحدة نضاله على امتداد سنوات النضال الطويلة فلسطينيا وعربيا ودوليا.

ونبه الرفيق أبو خلدون من آثار الانقسام الفلسطيني المدمر على الأوضاع الفلسطينية وضرورة إنهاء هذا الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية من خلال حوار وطني شامل، وعدم العودة إلى سياسة المحاصصة الثنائية التي قادت إلى الاقتتال والانقسام. ودعا الرفيق أبو خلدون كلا من «فتح» و«حماس» إلى وضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الفئوية. وشدد على ضرورة رفع الحصار وفتح المعابر وضرورة الإسراع في إعادة إعمار ما دمره العدوان في قطاع غزة.

ودعا إلى توحيد كل الجهود في مواجهة سياسة الاحتلال ونهب الأرض وإدارة الظهر لكل الأعراف والمواثيق الدولية.

وفي ختام المهرجان تم إطلاق مئات البالونات الحمراء كتب عليها اسماء المدن والقرى الفلسطينية التي دمرت وهجر سكانها وحمل بعضها أعلام فلسطين.

.. ومهرجان في السبينة

وبدعوة من فصائل م. ت. ف. في مخيم سبينة أقيم مهرجان سياسي (٥/١٥). حضره صف من الشخصيات الوطنية والفعاليات الاجتماعية، وممثلو فصائل العمل الوطني الفلسطيني في المخيم.

وجه عريف الحفل الأخ أحمد رفة من حركة فتح، التحية للشهداء الذين سقطوا من أجل العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كلمة الشخصيات الوطنية ألقاها الأخ محمد إسماعيل، حيا من خلال الشهداء «الذين تحول الشعب بفضلهم من شعب لاجئ إلى شعب مقاوم يناضل من أجل حقه في العودة إلى أرض أجداده».

ودعا في الذكرى الحادية والستين لإعادة اللحمة للصف الوطني الفلسطيني والتمسك بـ م. ت. ف باعتبارها البيت الكبير للشعب الفلسطيني الذي تم بنائه بالعرق والدم.

وألقى الأخ أبو فراس عضو قيادة فرع سوريا لجبهة النضال كلمة فصائل م. ت. ف. جاء فيها، «رغم مرور هذه السنوات الطويلة المليئة بالكوارث والمجازر التي لحقت بالشعب الفلسطيني على يد الصهاينة بقي هذا الشعب صامدا متماسكا ولم ينسى قضيته الوطنية بل هو أكثر وعيا وأشد تمسكا بحقوقه وثوابته الوطنية، وتأتي ذكرى النكبة وقضيتنا تمر بأخطر أزمة داخلية نتيجة الانقسام، والذي يهدد كل المنجزات التي تحققت عبر عقود من النضال والتضحيات.. «مشيرا إلى ان المخرج الوحيد من الأزمة هو الحوار الوطني الشامل بين جميع القوى دون استثناء وصولا إلى إنهاء الانقسام.

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية ألقاها الرفيق عبد الغني هللو (أبو خلدون)، قال فيها:

«استمر شعبنا بعد النكبة في نضاله من اجل انتزاع حقوقه الوطنية، فقدم عشرات الآلاف من ابناء شعبنا دمهم في سبيل انتصار قضيتهم العادلة، وبات العالم يعترف بوجود الشعب الفلسطيني وبحقه في دولة فلسطينية مستقلة وبات يدرك ان لا سلام ولا استقرار في العالم كله بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني».

وأضاف الرفيق أبو خلدون: «اليوم يواصل شعبنا نضاله الباسل ضد الاحتلال في مواجهة الاستيطان الزاحف لابتلاع الأرض وتهويد القدس متنكرا لقرارات الشرعية الدولية وفي محاولة لفرض حل يسعى لتصفية الهوية الفلسطينية من جديد والعودة بنا إلى الأوضاع التي كانت قائمة، قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧». مشيرا إلى أن إسرائيل تستفيد الآن من حالة الانقسام المدمر الذي تعانيه منه الحركة الوطنية الفلسطينية، داعيا لإنهائه عبر الحوار الوطني الشامل.

.. ومهرجان في خان دنون

أقامت فصائل م. ت. ف. في مخيم خان دنون (٢٠٠٩/٥/١٤) مهرجانا سياسيا وفنيا، حضره جمهور واسع من أبناء المخيم وصف من الشخصيات الوطنية والفعاليات وممثلو فصائل العمل الوطني ولجان حق العودة في المخيم.

وجه عريف الحفل الرفيق خالد التحية للشهداء الذين سقطوا من أجل العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ووجه التحية للأسرى والمعتقلين ودعا الحضور للوقوف صمتا.

تحدث الأخ عبد الله رميض أبو أياد أمين سر حركة فتح في مخيم خان دنون باسم فصائل العمل الوطني في دنون، مذكرا بالنكبة وما أصاب الشعب الفلسطيني من مصائب وتحويله من شعب له أرض إلى شعب لاجئ مشتت في أصقاع الدنيا يعاني ويلات الهجرة والحرمان من وطنه. كما تحدث عن الانقسام «الذي يهدد القضية الوطنية ويعيدها إلى نقطة الصفر»، داعيا الجميع إلى إنجاح الحوار الوطني الشامل من أجل إنهاء حالة الانقسام.

وألقى الرفيق حسين أبو ناصر عضو قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في سوريا كلمة م. ت. ف. فوجه من خلالها التحية للشهداء الذين سقطوا من أجل العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وأضاف الرفيق أبو ناصر: «ان التقدم نحو استعادة روح الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وطني للشعب الفلسطيني توجه كل جهودها وأسلحتها إلى صدر الاحتلال، يستلزم العمل الجاد و الدؤوب من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وان نعزز ثقافة المقاومة كمقاومة مستمرة ضد الاحتلال، لا شعارا يستخدم في تعميق الانقسام الداخلي الفلسطيني ولتفتيت وحدة الشعب والمجتمع الفلسطيني، فالوحدة الوطنية هي طريق الخلاص من الاحتلال والحوار الوطني الشامل وليس حوار المحاصصة الثنائية. والحوار الوطني الذي يقوم على الحرص على المصالح الوطنية العليا حوار يفضي إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على اسس ديمقراطية انتخابية بالانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق قانون التمثيل النسبي الكامل وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد في الداخل والخارج بنظام التمثيل النسبي الكامل وحكومة فلسطينية تعيد توحيد المؤسسات وبناء ما دمرته الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة».

قدمت فرقة «جذور الأرض» في نهاية المهرجان عرضا مسرحيا بعنوان «أكلة الذئب» نال إعجاب الجمهور.

ندوة سياسية في الحسينية

بدعوة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أقيمت في مخيم الحسينية ندوة سياسية يوم ١٧ / ٥ تناولت تطورات الأوضاع السياسية الفلسطينية بحضور الشخصيات والفعاليات الاجتماعية والمهتمين بالشأن السياسي.

تحدث في الندوة الرفيق حسن عبد الحميد عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فتوجه بالتحية للشهداء والأسرى ولأبناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي كل أماكن اللجوء والشتات، وأشار للغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية للأرض الفلسطينية وما ترتب عليها من ترحيل وتهجير وطرد ممنهج ومنظم وقيام دولة إسرائيل، وأشار إلى المخطط الاستعماري الصهيوني ليجعل فلسطين أرضا وشعبا من الماضي.

وشدد الرفيق عبد الحميد على مخاطر الحديث عن يهودية إسرائيل بما تشكله من تهديد لحق العودة ولفلسطينيي العام ٤٨. كما تحدث عن استمرار سياسة هدم المنازل وبناء المستوطنات وتهويد القدس.

وبشأن الأوضاع الفلسطينية الداخلية أكد الرفيق عبد الحميد أن الصراع يدور على النظام السياسي الفلسطيني وحول قواعد اسس تطويره وحول أسلوب استعادة وحدة المؤسسات الفلسطينية التي اقتسمت على نفسها بعد انقلاب ١٤ / ٦ / ٢٠٠٧، وأشار إلى أن إنهاء الانقسام لا مخرج منه إلا بالحوار الوطني الشامل بعيدا عن الاعتبارات الفئوية واتفاقات المحاصصة الثنائية.

معرض فن تشكيلي في مخيم درعا

بدعوة من الفصائل الفلسطينية في مخيم درعا تم إقامة معرض فن تشكيلي للفنان الفلسطيني مسعد عبد الرحمن في مركز الكرمل للشباب الفلسطيني تحت عنوان «يوم النكبة واغتصاب الأرض»، افتتح المعرض يوم ١٣ / ٥ بحضور الرفيق احمد خليل الحمادي مدير مديرية الثقافة في محافظة درعا، وممثلي الفصائل الفلسطينية والشخصيات والفعاليات الثقافية والاجتماعية في المخيم وجمهور من أهالي المخيم.

.. ومعرض في مخيم الرمل

ونظمت الفصائل الفلسطينية في مخيم اللاذقية تم معرض «من ذاكرة الوطن». افتتح المعرض يوم ٢٠٠٩/٥/١٥ بحضور ممثلي الفصائل الفلسطينية والشخصيات والفعاليات الاجتماعية في المخيم وجمهور كبير من أبناء المخيم.

تضمن المعرض مقتنيات من الأواني ومفاتيح البيوت والأزياء الفلسطينية كما تضمن لوحات عن المجازر التي ارتكبها الاحتلال الصهيوني في عدوانه على قطاع غزة ورسومات كاريكاتير تشير إلى الألم وعذابات النكبة والتمسك بحق العودة.

مسيرة واعتصام في النيرب

بدعوة من اللجان الناشطة في الدفاع عن حق العودة في مخيم النيرب بحلب، تم تنظيم مسيرة أطفال يوم ٢٠٠٩/٥/١٥. حمل فيها الأطفال لوحات كتب عليها أسماء المدن والقرى الفلسطينية ومفاتيح العودة وأعلام فلسطين وروايات الفصائل الفلسطينية، وجابت المسيرة شوارع المخيم.

كما أقيم اعتصام جماهيري في ساحة جنين في المخيم وألقى الرفيق يحيى عزام كلمة باسم اللجان الناشطة في الدفاع عن حق العودة كلمة دعا فيها إلى التمسك بحق العودة ورفض التوطين كما دعا إلى ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام وضرورة أن تتوجه كل الجهود إلى مواجهة سياسة الاحتلال والاستيطان.

..وسيرة أطفال في «حندرات»

أقامت اللجان الناشطة في الدفاع عن حق العودة في مخيم حندرات (حلب) مسيرة أطفال يوم ٢٠٠٩/٥/١٥. حمل فيها الأطفال الشعارات الوطنية وأسماء المدن والقرى الفلسطينية التي جرى تدميرها، وأعلام فلسطينية وروايات الفصائل الفلسطينية جابت المسيرة شوارع المخيم، وردد المشاركون الشعارات الوطنية والتمسك بحق العودة ورفض التوطين والدعوة إلى الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام ■

Digitized by Birzeit University Library

بين تعقيدات الحوار الوطني والاستحقاقات الوطنية العاجلة

فهد سليمان
عضو المجلس المركزي في م.ت.ف. / عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

■ ١ - تحتدم المنافسة وصولاً إلى الصراع على النظام السياسي الفلسطيني وحول قواعد واسس تطويره، ان لم يكن إعادة صياغته في بعض المجالات. ويدور هذا الصراع على عدد من القضايا الرئيسية، تتصل بنسقي هذا النظام، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بتمايزهما واستقلالهما عن بعضهما البعض، لكن ايضا بتداخلهما المؤسسي في مفاصل رئيسية، ضمن إختصاصات محددة وتراتبية واضحة، تفرد للمنظمة مكانة المرجعية السياسية العليا للشعب الفلسطيني بأسره وللسلطة الفلسطينية في أن، ومن هنا تصدر المنظمة لهذا النظام. كما تفرد للسلطة الفلسطينية مسئولياتها في الادارة السياسية وفي الشأن الحياتي بنطاق ولايتها على الشعب والارض في الضفة والقطاع، وإن كانت هذه الولاية – إذا اعتدلنا في التعبير – منقوصة بقيود واكراهات الحكم الذاتي المرازح تحت الإحتلال.

بالنسبة للمنظمة فإن الصراع يدور حول إعادة بنائها على اسس ديمقراطية وتعددية، من خلال تفعيل وتطوير هيئاتها ومؤسساتها. والبوابة الاهم لهذا كله هي إنتخاب مجلس وطني جديد في الوطن وحيث أمكن في الشتات، بالاعتماد على قانون إنتخابي يقوم على النسبية الكاملة. والامر نفسه ينطبق على السلطة الفلسطينية من بوابة إنتخابات رئاسية وتشريعية بسقف ٢٠١٠/١/٢٥، ايضا بواسطة قانون التمثيل النسبي الكامل. دون ان ننسى انجاز إنتخابات المجالس المحلية والبلدية سواء تلك التي انقضت ولايتها او التي لم تجرها اصلا. وتعميم التمثيل النسبي الكامل على سائر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الوطن والشتات، وبخاصة الاتحادات الشعبية والمهنية والنقابات ومجالس الطلبة وغيرها.

كما يدور الصراع حول اسلوب إستعادة وحدة المؤسسات الفلسطينية التي انقسمت على نفسها بفعل إنقلاب ٢٠٠٧/٦/١٤، والصيغة التي سترسو عليها، فدراليه في إمتداد الشرخ السياسي والجغرافي، ام موحدة حقا بتجاوز صيغ الانقسام الساهر او المقنع.

صراع على السلطة

٢ - هذه القضايا وغيرها شكلت جدول اعمال مؤتمر الحوار الوطني الرابع الذي انطلقت اعماله في القاهرة على ست جولات حتى الآن، افتتحت في ٢/٢٦ وتواصلت في ١٠-١٩/٣ و ٢/٤ و ٢٧-٤/٢٨، و١٦-٢٠٠٩/٥/١٧. وان سجلت جولتا الحوار الاولى والثانية تقدما في عدد من القضايا المطروحة، فقد راوحت الجولات الاخرى في المكان، لا بل تراجعت جولة ٢٧-٤/٢٨ عن اهم إنجازات ما سبقها عندما شرع وفدا فتح وحماس في بحث درجة التنازل عن التمثيل النسبي المجمع عليه فصائليا (باستثناء حماس) وعند المستقلين، لصالح إعتماد قانون إنتخابي مختلط (دوائر + تمثيل نسبي).

• إن الصراع بين فتح وحماس، من زاوية معينة، هو صراع على السلطة.. وقد تراجعنا في جولة ٢٠٠٩/٤/٢٧ عن الاجماع الوطني على اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات لصالح النظام المختلط بين الدوائر والتمثيل النسبي

إن وقائع الجولات الحوارية المتعاقبة مممة وباتت معروفة، بما في ذلك إقتصار الجولات الاربع الاخيرة على فتح وحماس بخلاف شمولية التمثيل في الجولتين الاسبق، الامر الذي عزز نزوع هذين التنظيمين إلى حل المشكلات الوطنية العالقة وكانها مشكلات ثنائية، وباسلوب التوافقات التي تقود إلى صفقات تحاصصية ثنائية (بمثال إتفاق ٢٠٠٧/٢/٨ الذي قاد بعد شهور قليلة إلى إنفجار ٢٠٠٧/٦/١٤)، صفقات تجمد الصراع ظاهريا بينهما على القشرة إلى حين، قبل استنزافه بعنف مضاعف بعد فترة وجيزة.

وفي حقيقة الامر، فإن المنافسة الصراعية الناشبة فصولاً على إعادة صياغة النظام السياسي لا تقتصر على فتح وحماس، بل تشمل مكونات اخرى في الحالة الفلسطينية واتجاهات (سياسية كما مجتمعية) لا يستهان بنفوذها، تنطلق من ضرورة تجاوز المضمون السلطوي للصراع، وتضغط من اجل وضعه خلف الظهر، التماسا لمضمون ديمقراطي حقيقي يرقى بمستوى النظام السياسي لجهة توسيع التمثيل وتوحيد الشعب والمجتمع وتعبئة افضل لطاقاته ومواهبه وتظهير اوضح لافضلياته الوطنية والإجتماعية في شتى المجالات.

إن الصراع الدائر بين فتح وحماس، من زاوية معينة، هو صراع على السلطة، صراع منحاه من يمسك بالسلطة في إطار النظام السياسي الفلسطيني، ما يقود تلقائيا إلى تسليط الضوء على بعد آخر، مختلف تماما، من الموضوع، يتصل بموقف اوسع القوى (السياسية والمجتمعية) التي تناضل من اجل إصلاح هذا النظام من منطلقات ديمقراطية حقيقية، تعبر عن تطلعات الطبقة العاملة واوسع الفئات الشعبية وطلائعها المنظمة، وطموحات الفئات الوسطى ونخبها شديدة التاثير في المجتمع، وتصل إلى شرائح معينة من البورجوازية الوطنية تدرك سلبيات ومخاطر الصراع الثنائي على السلطة في حال استمراره، وكما في حال حسمه، فنموذج «الحكم» السابق للانقلاب، كما نموذج «الحكم» الذي تلاه – رغم الاختلاف النوعي بينهما، وهذا امر بين- لا يزكي اي منهما بالنسبة للاوساط الاجتماعية المذكورة.

الصراع على السلطة هو الذي يفسر نزوع فتح وحماس لعقد الصفقات الثنائية، وفحواها تقاسم السلطة باعتبار انه ليس بمقدور اي منهما –في المدى المرئي- ان يحسمها لصالحه، مع الاشارة إلى ان هذا النزوع اكثر ثباتا عند حماس، القوة الصاعدة.. واقل ثباتا عند فتح، القوة المتراجعة.. التي تجد مصلحتها في الاستعانة بتحالف منظمة التحرير للحفاظ على مواقعها في مؤسسات نسقي النظام السياسي (المنظمة والسلطة)، دون ان يعني ان حماس –بدورها- لا ترعى تحالفاتها الخاصة.

• صراع فتح وحماس على السلطة يفسر نزوعهما نحو الحوار الثنائي لتقوم الحلول على مبدأ المحاصصة بديلا للشراكة السياسية الشاملة

.. وصراع من اجل التطور الديمقراطي

٣ - الصراع من اجل التطوير الديمقراطي للنظام السياسي، بنسقيه، هو الذي يحدد بالنسبة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين درجة التلاقي مع او الإبتعاد عن طريق الصراع على السلطة، فالجبهة الديمقراطية ليست من انصار الوقوف على نفس المسافة الستاتيكية الجامدة من طريفي الصراع، ومواقفها حيال اي قوة سياسية – وهذا ما ينطبق بالتاكيد على طريفي الصراع على السلطة – يحدده الموقف السياسي لهذه القوة من القضية المطروحة، إقترابا منها او إبتعادا عنها. والاولوية التي تحكم سياسة الجبهة الديمقراطية، باستمرار، هي اولية إستخلاص الجامع الوطني المشترك بين اوسع القوى. وفي هذا الاطار يجب التاكيد ان الجبهة الديمقراطية انما سعت بكل طاقتها في إطار مشاركتها بمؤتمر الحوار الوطني من اجل تقديم حلول مبدأية وواقعية لحل قضايا الخلاف التي مازالت تعترض سبيل التوصل إلى حل يعبر عن الإجماع الوطني، والجبهة الديمقراطية ستبقى تناضل من اجل:

• إقرار قانون إنتخابي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبدون عتبة حسم. وباقصى الحالات يمكن القبول بنسبة حسم لا تتعدى الواحد (١٪) او الواحد والنصف (١,٥) بالمئة، وذلك من اجل ضمان اوسع مشاركة سياسية ومجتمعية ممكنة في الاطر التشريعية (المجلس الوطني + المجلس التشريعي) توطيدا للوحدة الوطنية واسترشادا بالتجارب المتقدمة للشعوب (جنوب إفريقيا الخ..).

• إجراء إنتخابات للمجلس التشريعي ولرئاسة السلطة حتى موعد اقصاه ٢٠١٠/١/٢٥ إلتزاما بالاستحقاقات المحددة قانونا، وإفساحا للمجال امام الشعب، بعيدا عن ترهات ان هذا التنظيم او ذاك لم يأخذ فرصته في «الحكم» كاملة، لكي يجدد الشعب الولاية لمن يعتقد انه افضل من يعبر عن رايه ويدافع عن مصالحه.

• توحيد فعلي للاجهزة والمؤسسات المنقسمة على نفسها يأخذ بالاعتبار البعدين الإجتماعي (عدم رمي الموظفين في مجهول البطالة) والقانوني (قانون الخدمة) للمسالة.

• حل ميداني وعملي لإشتراك نواب الشعب المعتقلين في سجون الإحتلال بأعمال المجلس التشريعي، بما في ذلك التصويت على مشاريع القرارات والقوانين الصادرة عنه، وذلك من خلال رفض منحى الاقصاء التام للنواب المعتقلين، كما ورفض بدعة التوكيلات التي تكشف التشريعي على طعون في مكانته التمثيلية والقانونية. وعليه تقترح الجبهة الديمقراطية صيغة حل تجمع ما بين إقرار ميثاق شرف بعدم الإستغلال الحزبي والسياسي لواقع إعتقال النواب من اجل فبركة اكثريات عددية من جهة، ومن جهة اخرى إعتماد الية للتعويض تقوم على الإستبدال المؤقت للنواب المعتقلين من بين المنتخبين اصلا على القائمة النسبية – وليس الدوائر – .

• إنتخابات فورية للمجالس المحلية والبلدية التي إنقضت فترة ولايتها او التي لم تنتخب اصلا، وضد سياسة التعيين التي تسعى بعض الاوساط لفرضها.

• إصدار قانون إنتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني على قاعدة التمثل النسبي الكامل، وبالتوازي مع هذا تفعيل سائر مؤسسات منظمة التحرير.

• تشكيل حكومة وفاق وطني لفترة انتقالية وإلى حين إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية بما لا يتجاوز ٢٠١٠/١/٢٥. اما البرنامج السياسي لهذه الحكومة، ومن اجل تجاوز الخلاف القائم – والمفتعل إلى حد ما - بين صيغتي الالتزام بالاتفاقيات التي وقعت عليها قيادة منظمة التحرير او إحترام هذه الإتفاقيات، فبالإمكان الدفع باتجاه صيغة تنطلق من التاكيد على كون المنظمة هي المرجعية السياسية العليا للسلطة الفلسطينية، وبان اللجنة التنفيذية هي المعنية بادارة العملية السياسية (التفاوضية)، وعليه تساند حكومة الوفاق الوطني تلك المساعي السياسية التي تؤدي إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

• اما بالنسبة للمفاوضات التي تجددت انطلاقتها مع إنعقاد مؤتمر انابوليس (٢٠٠٧/١١/٢٧)، فمن الواضح انها لم تؤد إلى

الحوار الثنائي: نزاع على السلطة

حكومة فياض: تسيير اعمال..

حكومة هنية: جرى ترميمها خلافا للقوانين

• إن تجربة الحوار الوطني الممتد ولا سيما جولاته الثنائية الإقصائية لا تنبئ بإمكانية التوصل سريعا إلى اتفاق حول قضايا الخلاف

تجميد الإستيطان الذي تسارعت وتيرته رغم المثابرة على خط التفاوض، ما يعني المطالبة بوقفها لعبثيتها وربط استئنافه بتجميد كلي ونهائي لإستيطان الضفة وبناء الجدار وتهويد القدس.

هذا هو موقف الجبهة الديمقراطية حيال القضايا الخلافية التي نشأت في مجرى الحوار الوطني والتي لم تجد حلا لها حتى الان، وهي التي تشكل بالنسبة لنا مقياس التعامل السياسي مع القوى الفلسطينية، فنلتقي مع من يلتقي معنا عليها، وفي الوقت نفسه نواصل الجهد لتوسيع دائرة القوى التي تتقاطع مع هذه المواقف او بعضها.

إن تجربة الحوار الوطني الممتد، لا سيما جولاته الثنائية الاحتكارية والاقصائية، لا تنبيء بإمكانية التوصل سريعا إلى إتفاق حول القضايا المثارة، خاصة إذا اخذنا بالاعتبار التداخل القائم بين ملف الانقسام الداخلي الفلسطيني وملف الانقسامات العربية التي لم تجد طريقها بعد إلى الحل بافق استعادة التضامن العربي.

حكومة.. وحكومة

٤ - إن هذا لا يعني ولا يمكن ان يعني إسقاط الحوار الوطني والاهمية الفائقة له، إن لم يكن اولوية بذل كل الجهود الممكنة للإمساك بجميع الفرص المتاحة من اجل مواصلة الحوار الوطني، مهما بلغت مشقاته ومهما طال الزمن.

لكننا في الوقت عينه، لا يجب ولا يمكن ان نقبل بتراجع الإهتمام بالقضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمها الإحتلال وما يقدم عليه الاحتلال يوميا من ممارسات استيطانية للضفة، وتهويدية للقدس، وضم وإلحاق من خلال الجدار وقضم من خلال الإعتداءات المتمادية على الضفة والقطاع والحصار الظالم المفروض على ابناء الشعب الفلسطيني في غزة. ومن هنا ضرورة التاكيد على مواجهة الإحتلال بكافة تجلياته عبر تجاوز تداعيات الانقسام السياسي، رغم معرفتنا بالتاثيرات السلبية لهذا الانقسام على تعبئة الطاقات وتوحيدها في مجرى النضال اليومي ضد الإحتلال والاستيطان.

٥ - أما فيما يتعلق بالحكومة، فالواضح تماما أن حكومة الوفاق الوطني المنشودة ستكون ثمرة لمسار حواري يتكلل بالنجاح، فما العمل خلال الفترة الإنتقالية التي تفصلنا عن هذا الإستحقاق والتي قد، لا بل من شبه المؤكد انها قد تستغرق شهورا للاسباب التي سبقت الاشارة اليها في اكثر من مناسبة، عدم توفر نسبة قوى داخلية تسمح بتجاوز العقبات، وعدم توفر حالة محيطة – رغم التحسن الطفيف الذي طرا عليها في الشهور الاخيرة – تجير لصالح معالجة الإنقسام الفلسطيني بدلا من إدامته او حتى تعميقه.

كما انه من الواضح ان الحكومة الحالية التي قدمت إستقالتها مع بداية الحوار الوطني، وهي حكومة غير فصائلية من حيث التشكيل بعيدا عن سياستها التي لم تخرج عن دائرة السياسة المقرة من قبل رئاسة السلطة. ومع أننا لسنا بصدد تقييم أعمال هذه الحكومة التي تشكلت إثر إنقلاب ٢٠٠٧/٦/١٤ إنفاذا لحال الطوارئ التي أعلنت في حينها، والتي تحولت إلى حكومة تسيير اعمال بعد اربعة اسابيع من تشكيلها بعد ان فشلت – او افشلت – المساعي الرامية لمثول هذه الحكومة برئاسة د. سلام فياض امام المجلس التشريعي، ومع ذلك نورد باختصار ما استخلصته بهذا الشان دورة اللجنة المركزية الاخيرة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مطلع شهر ايار (مايو) ٢٠٠٩:

«عدم نجاعة السياسة الداخلية التي انتهجتها السلطة في الضفة الغربية، ممثلة بحكومة سلام فياض، وبخاصة على الصعيدين الاقتصادي والامني، واخفاقها في احداث اختراق حقيقي في تحسين مستوى حياة المواطنين. على الصعيد الاقتصادي، إن السياسات النيوليبرالية التي اعتمدتها حكومة فياض نجحت في تحريك السوق ولكنها عجزت عن إحداث نمو اقتصادي يمكن من معالجة ملموسة لمشكلتي الفقر والبطالة. أما على الصعيد الامني فإن التقدم الذي احرز في إنهاء مظاهر الفوضى والفلتان الامني في الشوارع فقد ميزته في اعين المواطنين لكونه اقترن بالتنامي الخطير للميول والممارسات الاستبدادية والسلطوية التي تمس بحريات وكرامة المواطنين وحقوقهم الديمقراطية، وتشجع النزوع نحو تغول السلطة التنفيذية وتفلتها من اية رقابة شعبية وبرلمانية وبخاصة في ظل شلل المجلس التشريعي. ويزيد من وطاة هذه الممارسات كونها تاتي في سياق سياسة تشدد على الالتزام، ولو من جانب واحد، بالتعهدات التي تفرضها الاتفاقيات إرضاء للراعي الامريكي».

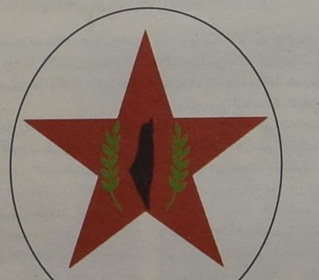

«الديمقراطية»: برنامج للإصلاح الوطني والديمقراطي

في معنى الاعتراضات

٦ - انطلاقا من هذا نجد انفسنا امام حوار وطني يراوح في المكان وحكومة تصريف اعمال غير فصائلية تدور في الفلك السياسي للسلطة ودون مستوى المعالجة الناجعة للفي الإقتصاد والامن الداخليين. كما نجد انفسنا امام حكومة امر واقع - على الجهة الاخرى – اعادت تشكيل نفسها عمليا من جديد بعد إنقلاب ٦/١٤ وآخرها في ٢٠٠٩/٥/١٢ بترميم وتعديل واضافة وزير داخلية جديد، ودون اي اهتمام بالحوار المقرر في ٢٠٠٩/٥/١٦ بين فتح وحماس، بعد ان إنخفضت الى ٤ وزراء ليس الا، إثر خروج وزراء فتح وفصائل المنظمة منها إلى جانب وزراء حماس المقيمين في الضفة الغربية. وهذا الوضع – في حال إستمراره – ينذر بمزيد من التاكل في الحالة الوطنية، وبمزيد من التراجع في مكانة حكومة تصريف الاعمال ودورها التي لم يعد بالإمكان اصلا ان تستمر في تحمل مسئولياتها وحتى تعميقه.

إن الحل الواقعي، في ضوء تعذر تشكيل حكومة وفاق وطني في المدى المرئي، يكون بتشكيل حكومية جديدة تحت سقف منظمة التحرير وبمشاركة من فصائلها، حكومة مؤقتة تضطلع بمسئولياتها لفترة إنتقالية إلى ان تنشا حالة فلسطينية اخرى بنتيجة الحوار الوطني ومن خلاله، جاهزة مرة اخرى للتلاقي بين مختلف اطرافها على ارضية مشتركة وتحت راية ما تتفق عليه.

• يجب الا نقبل، تحت وطاة الانقسام، بتراجع الاهتمام بالقضايا الوطنية الكبرى، وهي كلها تتمحور حول الصراع مع الاحتلال والاستيطان والتهويد

وليس ثمة تعارض بين هذه الحكومة ومواصلة الحوار الذي انطلق اصلا ضمن حالة حكومتي الامر الواقع وتصريف الاعمال. وبالقدر نفسه لن تشكل هذه الحكومة عائقا يعترض سبيل تكلل الحوار الوطني بالنجاح، فكما استقالت الحكومة الحالية عند مباشرة الحوار بإمكانها ان تستقيل عند إختتامه بالنجاح. اما الإعتراضات التي انتصبت في وجه التمهيد لاعلان تشكيل هذه الحكومة المؤقتة لفترة إنتقالية، فإنها إنطلقت من اعتبارات متباينة فيما بينها، لا بل متناقضة في بعض الاحيان:

• فهناك إعتراض أوساط فتحاوية ترى بأن تشكيل حكومة من فصائل المنظمة تقتضي ان يتراسها قيادي من حركة فتح، وان تضم عددا وافرا من وزراء الحركة باعتبارها الفصيل الاكبر من المنظمة. إن هذا الإعتراض يعبر إلى جانب طموح التنظيم لرعاية مصالحه، عن صراعات داخلية حول تقاسم إمتيازات السلطة ومغانمها.

• وهناك إعتراض من قوى داخل المنظمة بدعوى ان تشكيل حكومة جديدة يعمق الانقسام ويفاقم المشكلة ويعطل التقدم نحو إنجاز التسوية الوطنية. وفي هذا مبالغة واضحة بدليل ان كلا من الإنقسام والحوار تجاورا مع حكومتين على إمتداد سنتين كما جرت الإشارة. والواقع يقول إن وجود حكومتين هو إنعكاس لحال الانقسام وليس سببا له وان استمرار الإنقسام هو الذي يعمقه وليس تشكيل حكومة او تعديل حكومي إمتدادا لما سبق. ولقد اكدت نتائج جولة ١٥-٢٠٠٩/٥/١٦ ان الفشل ليس سببه تشكيل حكومة جديدة، بل سببه امور اخرى سبق وان اشرنا إلى معظمها. ومن الواضح ان لدى بعض من يتبنى هذا الموقف إعتبارات لا يفصح عنها، ليس اقلها عدم رغبته في تعريض علاقاته الفنوية الخاصة مع بعض القوى الفلسطينية والاقليمية إلى التوتر والاهتزاز.

• وهناك إعتراض من موقع القطب الآخر في الصراع الداخلي المحتدم بينهما حيث من المتوقع ان يحمل «خصمه» – إذا جاز التعبير – مسئولية اي خطوة يقدم عليها في سياق الحملة السياسية – الاعلامية شبه اليومية التي تدار من على منابر الفضائيات ومنابر إعلامية اخرى.

إن موجة الاعتراض هذه – على تباين جهاتها والتناقض فيما بينها – من المتوقع ان تنحسر تحت وطاة الاعتبارات الوطنية والعملية التي تملي تشكيل حكومة مؤقتة لفترة إنتقالية تحت سقف المنظمة وبمشاركة اكبر عدد ممكن من فصائلها، لتجاوز ما امكن من ثغرات وتقصيرات وتجاوزات حكومة تصريف الأعمال، بحكم الرقابة المتبادلة التي نفترض انه سيكون بوسع الفصائل المشاركة ان تجريها على اداء بعضها البعض، والنضال لتصحيح سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية وفق وصفات البنك الدولي ووصفات صندوق النقد الدولي، وكذلك لتوفير شروط تسمح بمواصلة الحوار بطموح اختزال الوقت اللازم لإنجاز الإتفاق الوطني الشامل والإنتقال إلى حكومة الوفاق الوطني المامولة ■

• إن الحل الواقعي، في ضوء تعذر حكومة وفاق وطني، يكون بتشكيل حكومة جديدة تحت سقف م.ت.ف، وبمشاركة فصائلها تضطلع بمهماتها، بديلا لحكومة تسيير الاعمال المستقبلية، إلى ان يصل الحوار الى نتائجه النهائية

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيون في مصر:
خـــارج رعـــاية المجتمع الدولي.. والدولـــة المضيفـــة

بيسان عدوان
صحافية وإعلامية فلسطينية - القاهرة

■ يواجه اللاجئون الفلسطينيون في مصر العديد من العقبات بما فيها القيود الكبيرة التي تفرض على سفرهم والحصول على أذون (تصاريح) إقامة مؤقتة، بجانب عدم حصولهم على الخدمات الحكومية الأساسية مثل التعليم المجاني، والخدمات الصحية بالإضافة إلى الحق في العمل وحرية الحركة وفقا للقرارات الدولية والاقليمية الخاصة بشأن اللاجئين.

يقول أشرف الميلاد، وهو متخصص بشؤون اللاجئين في المفوضية العليا بمكتب القاهرة «ينقسم الفلسطينيون في مصر إلى فئات طبقا لسنة القدوم ونوع الاقامة بموجب القرار رقم ٢٨ الصادر عن الجامعة العربية بشأن وثائق سفر وأذونات الاقامة».

وأضاف، «يحمل الفلسطينيون الذين هجروا عام ١٩٤٨ وثائق سفر من فئتي (أ) و(ب) اللتين تمنحهما إقامة كل خمس سنوات،وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين من فئة (ج) الذين قدموا إلى مصر عام ١٩٥٦».

وأكد ميلاد أن أكثر الفئات المهمشة قانونياً، وغير المستقرة هم الذين ينتمون للفئتين (د) و (هـ) وهم اللاجئون الذين قدموا إلى مصر عام ١٩٦٧،وأن تلك الفئة تحصل على إقامة ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات».

من جانبه قال عبد القادر ياسين الكاتب والمؤرخ الفلسطيني «إن المشكلة الفلسطينية في مصر بدأت في أواخر السبعينيات، وأصبحوا بعد ذلك رهينة السياسات المصرية المتقلبة.. واتسمت أوضاعهم حتى يومنا هذا بالهشاشة القانونية وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح وجود الفلسطيني مرهونا بموافقة الجهات الأمنية المختصة ووفقا لتقديراتها الأمنية واستيفاء عدد من الشروط».

أكد ذلك، محمود اجميعان المحامي والناشط الحقوقي الفلسطيني المقيم في القاهرة، قائلا «بجانب التعسف الأمني لحملة الوثائق المصرية وموضوعة بالإقامة، هناك الكثير من القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، حيث يمكن للفلسطيني مغادرة الإقليم المصري وقتما شاء لكنه لا يمكنه العودة إلا بإحدى طريقتين: أن تكون عودته قبل ٦ أشهر من تاريخ المغادرة أو تقديم إثبات على العمل في الخارج أو الالتحاق بالدراسة وذلك ليمنح فيزا عودة لمدة سنة واحدة علما بأن أي تأخير في العودة يؤدي إلى حرمانه من دخول الأراضي المصرية».

بحسب الباحثين، تضم مصر أكبر عدد من النازحين من قطاع غزة، حيث بلغ عددهم ٨٩ ألفا، بالاضافة إلى عدد لم يتم حصره بدقة ويتراوح ما بين ١٠ و٢٠ ألفا، موزعين في ريف مصر وقراها.

من جهتها، رفضت المصادر الرسمية التي توجهنا لها للكشف عن الأعداد الحقيقية للاجئين في مصر، بينما أشارت مصادر رسمية فلسطينية أن العدد التقريبي لحملة الوثائق المصرية خارج القطر هو ٣٠ ألفا يقيم معظمهم في دول شمال أفريقيا والخليج العربي.

وأضافت أن أولئك ممنوعون من دخول مصر كزيارة أو ترانزيت إلا بعد الحصول على تأشيرات وموافقات أمنية، بينما يمنع الرجال دون الـ ٥٠ عاما من التقدم بطلب تأشيرة دخول أو طلب إقامة سياحية.

وينتظر رامي أبو السرحد (١٤ عاما) رؤية والده الذي يقيم في ليبيا منذ مولده ، يقول عن ذلك «أبي يعمل في ليبيا مدرس رياضيات، ومنذ مولدي وأنا انتظر أن يسمح له بالقدوم إلى مصر والحصول على إقامة مؤقتة والعيش معنا، فهو يقيم هناك، ونحن نعيش في مصر، وكلانا لا يستطيع لقاء الآخر».

وفيما يختص بالعمل في مصر، أوضح يوسف محمود النمنم، رئيس الفرع المحلي لاتحاد العمال الفلسطينيين أن اللاجئين الفلسطينيين «كانوا يتمتعون بدعم سخي من الدولة أيام نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، خاصة في موضوعة العمل ، في حين وضعت بعد ذلك قوانين العمل المصرية شروطا تعجيزية. فالقانون (٣٧) لعام ١٩٨١ لا يسمح للأجانب بممارسة مهنهم إلا بعد الحصول على تصريح تصدره وزارة القوى العاملة والتدريب بالإضافة إلى إذن إقامة.

وأضاف النمنم «إن هناك قرارات غير منصفة تزيد من العقبات أمام الفلسطينيين مثل قرار وزير العمل الرقم (٢٥) للعام ١٩٨٢ الذي يحدد عدد الأجانب العاملين في القطاع الخاص حيث لا يجب أن تتجاوز تلك الحصة عن ١٠٪ من إجمالي عدد الموظفين في أي مكان من أماكن العمل».

اعتصام تضامني مصري مع الشعب الفلسطيني

بجانب الإقامة والعمل، فإن توفير التعليم للفلسطينيين تأثر بتداعيات الأحداث السياسية عام ١٩٧٨، وصنفوا بعد السبعينيات بأنهم «أجانب، يقيم هناك، ونحن نعيش في مصر، وكلانا لا يستطيع لقاء الآخر».

وفيما يختص بالعمل في مصر، أوضح يوسف محمود النمنم، رئيس الفرع المحلي لاتحاد العمال الفلسطينيين أن اللاجئين الفلسطينيين «كانوا يتمتعون بدعم سخي من الدولة أيام نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، خاصة في موضوعة العمل ، في حين وضعت بعد ذلك قوانين العمل المصرية شروطا تعجيزية. فالقانون (٣٧) لعام ١٩٨١ لا يسمح للأجانب بممارسة مهنهم إلا بعد الحصول على تصريح تصدره وزارة القوى العاملة والتدريب بالإضافة إلى إذن إقامة.

وأضاف النمنم «إن هناك قرارات غير منصفة تزيد من العقبات أمام الفلسطينيين مثل قرار وزير العمل الرقم (٢٥) للعام ١٩٨٢ الذي يحدد عدد الأجانب العاملين في القطاع الخاص حيث لا يجب أن تتجاوز تلك الحصة عن ١٠٪ من إجمالي عدد الموظفين في أي مكان من أماكن العمل».

أوضحت انتصار بدر وهي باحثة بشؤون المرأة أن الاستثناء الواقع على الفلسطينيين من أم مصرية يتناقض مع مواد قانون الجنسية الجديد الذي يقوم على التمييز ضد الأم المصرية، كما أنه مخالف لما ورد في المادة ٤٠ من الدستور المصري بشأن المساواة بين المواطنين.

وأضافت بدر «هذا بجانب السلطة التقديرية الممنوحة لوزير الداخلية بشأن منح الجنسية لمن ورد الحق له في اكتسابها وفق قانون العام ١٩٧٥ الخاص بالجنسية المصرية».

من جهته، أبدى المحامي الفلسطيني أجميعان استغرابه من مبررات الحكومة المصرية في حماية الهوية الفلسطينية، في الوقت الذي تستمر في إتباع سياسات تمييزية ممنهجة ضد الفلسطينيين في مصر، وتحللها من التزاماتها في حماية ومساعدة اللاجئين». متسائلا «إذا كانت الدول العربية ومصر منها أو حتى جامعة الدول العربية حريصة على حماية الهوية الفلسطينية كما تدعي، فلماذا لا ترفع عنهم تلك السياسات المجحفة؟ ولماذا لا تعمل جامعة الدول العربية على مراقبة الانتهاكات التي تمارسه الدول الاعضاء أعضائها بحق اللاجئين الفلسطينيين».

يذكر أن اللاجئين الفلسطينيين لا يخضعون لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مصر، ولا يتلقون أية خدمات من وكالة الغوث للاجئين (أونروا)، فهم غير مشمولين بالحماية أو بالمساعدات الواجب توافرها طبقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ■

عن الموقع الإلكتروني لـ «المجموعة ١٩٤»، (٢٠٠٩/٥/١٧)

الأردن: موظفو الأونروا يؤكدون عدالة مطالبهم

■ أصدرت مجالس العاملين الأربعة في وكالة الغوث بالأردن (٢٠٠٩/٥/١٨) بيانا صحفيا عبروا فيها عن استيائهم من رسالة المفوض العام التي لم تكن مناسبة في صيغتها والتي تصف ملاحظاتهم بغير المتحضرة وتفسر الخلاف مع إدارة الوكالة شخصيا وتزرع اليأس في نفوس العاملين بعدم زيادة الرواتب وتحقيق المطالب العادلة.

وأوضح البيان بأنه كان من الأجدر بالمفوض العام أن لا يقف مع طرف دون الآخر نظرا للمسؤولية الملقاة عليها بأن تكون للجميع مشيرين إلى أنهم تحلوا بأعلى درجات المهنية والعقلانية والنزاهة والكياسة والنضج والفهم سواء في الحوار مع الإدارة أو في الاتصال مع الآخرين. وأكدوا حرصهم على تقديم أفضل الخدمات للاجئين معتبرين الاضرابات التي جرت ليس إلا احتجاجا على عدم تلبية مطالب عادلة..

وقالوا «نهيب بإدارة الوكالة عدم المساس بالخدمات المقدمة للاجئين والبحث عن موارد مالية لحل مشاكلنا جميعا والتي تدل على عدالة المطالب وأهمية الحقوق التي نسعى إليها في الحصول عليها بعد نفاد طرق الحوار والوسائل التي تعاملنا فيها مع إدارة الوكالة قبل الوصول إلى هذا الإجراءات».

وأوضحوا أن لقاء ٥/١٢ كان نتيجة وساطة قادها رئيس مؤتمر العاملين محمد العكلوك والذي نتج عنه التزام إدارة الوكالة بإعلان نتائج مسح الرواتب في موعد أقصاه السابع والعشرين من الشهر الجاري وطرح عطاء للتأمين الصحي في بداية شهر حزيران / يونيو إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الشركة الحالية وتعويض الأيام التي تم التوقف عن العمل فيها بالتوافق مع مدير العمليات على طريقة التعويض والاحترام المتبادل بين الطرفين.

وأضافوا «تمت مناقشته تعويض الشهرين عن نهاية الخدمة مع فريق العمل ووعدت إدارة الوكالة بالرد على ذلك في النصف الأول من الشهر المقبل خلال مؤتمر اتحاد العاملين بعد تزويدها بالوثائق اللازمة من كافة الأقطار حيث سيصدر بيان خاص عن المؤتمر في هذا الشأن في الأيام القادمة.

واعتبر رؤساء اللجان هذه الالتزامات من قبل إدارة الوكالة إيجابية في حال ظهرت النتائج النهائية حيث من المقرر أن يكرس إجتماع المجالس القادم للرد على وعود الإدارة والتباحث فيما سيتم إقراره.

مصادر مطلعة تؤكد أن الإدارة لن يصدر عنها قرارات تلبي مطالب العاملين نتيجة العجز المالي الكبير في ميزانية الوكالة وبيروقراطية تنفيذ القرارات في الإدارة العليا مما سينعكس سلبا على ثقة العاملين بلجانهم ومجالسهم العمالية.

ومن المتوقع أن يكون نتائج مسح الرواتب هو الشرارة التي يمكن أن تشعل الخلاف مجددا بين رؤساء المجالس وإدارة الوكالة في الوقت الذي أوكل فيه تعويض الشهرين لرؤساء لجان الأقاليم الخمسة الذين تولوا الدفاع عن هذه القضية ■

حق العودة يبطل «قانون العودة»

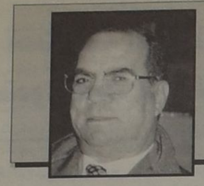

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري - القاهرة]

■ أبدت صحف إسرائيلية اهتماماً بالبيان الذي أصدره مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني يوم ٥/١٣ بشأن عدد السكان العرب في فلسطين من البحر إلى النهر (أي في أراضي ١٩٤٨ والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة) والذي توقع أن يتساوى عدد أبناء الشعب الفلسطيني بعد ٧ سنوات مع عدد السكان «اليهود».

وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين اليوم يصل إلى ٥,٢ مليون نسمة مقابل ٥,٦ مليون يهودي وتعيد هذه الأرقام فتح ملف معروف في الكيان الصهيوني يسمونه «الخطر الديمغرافي» أو السكاني.. والصهاينة بشكل عام، وسواء في داخل إسرائيل أو في خارجها، تؤرقهم الزيادة السكانية الطبيعية الفلسطينية (أي الفرق بين المواليد والوفيات). ويعتبرون ذلك مبرراً لرفض حق العودة الفلسطيني، أي عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨، ولرفض فكرة الدولة الواحدة ذات القوميتين..

وإذا كان البيان الفلسطيني قد حدد إعادة فتح هذا الملف الإسرائيلي، الذي لم يغلق نهائياً في أي يوم، فإن الصحف الإسرائيلية نفسها التي أبدت اهتمامها ببيان مكتب الإحصاء الفلسطيني، اعترفت في اليوم نفسه بأن الاستيطان يتوسع من الضفة الغربية المحتلة، وأن خطة توسيع مستوطنة «معاليه أدوميم» مستمرة بهدف قطع الاتصال بين جناحي الضفة الغربية (١).

وتزامن هذا كله مع الحديث المكرر المعاد عن تعديل «المبادرة العربية» من أجل إسقاط حق العودة، وبرز هذا بشكل خاص في الأسبوع الذي سبق اللقاء الذي جرى (٥/١٤) في واشنطن، بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وتعددت وتضاربت التحليلات والتسريبات من الجانب الإسرائيلي في هذا الشأن، لدرجة أن بعض كبار الصحفيين الإسرائيليين حاولوا أن يوحوا بأنه إذا «أزيل حق العودة من المبادرة العربية، سيكون هناك ما يمكن الحديث فيه» (٢) وهذه محاولة مكشوفة للإغواء والإغراء، خاصة وأن حق العودة الفلسطيني والأرض الفلسطينية هما جوهر القضية الفلسطينية، وإذا جاز لزعيم أو آخر أن يساوم حول جزء أو آخر من الأرض، فإن حق العودة غير قابل للمساومة، فهو أساساً حق فردي، لا يملك أحد أن ينوب عن مالكه الأصلي، ولذلك تعددت منذ ١٩٤٩ قرارات الأمم المتحدة حول هذا الحق، حق العودة، الذي لم تحصل إسرائيل على عضوية الأمم المتحدة إلا بناء على التزامها بهذا الحق، طبقاً للقرار رقم (١٩٤) الصادر عن المنظمة نفسها في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ والذي نص على انه «تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وتكرر مضمون هذا القرار حتى بعد عدوان ١٩٦٧، فقد نص القرار ٢٤٢ على «تسوية عادلة» لقضية اللاجئين، وتكرر هذا بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ومنذ ذلك التاريخ ربطت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق العودة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... (٣)

وفي مواجهة ذلك، رفضت إسرائيل ولا تزال ترفض حق العودة الفلسطيني، ساندتها ولا تزال أيضا الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، ومع أن إسرائيل اعترفت بهذا الحق من قبل، فقد ناورت في جميع محادثات التسوية لإسقاطه، وبحيث لا يمتد إلى أي لاجئ فلسطيني تم طرده على أيدي الصهاينة من وطنه وأرضه ودياره في ١٩٤٨، علما بأن هناك كتابات إسرائيلية موثقة أثبتت أن عمليات الطرد والترحيل أو «الترانسفير» كانت عمليات مخططة ومتعمدة.

وفي ظل محاولات مكثفة تجري اليوم ومنذ سنوات لإسقاط حق العودة الفلسطيني، فإن إسرائيل نفسها تواصل وأمام أعين الجميع استيراد المزيد من المهاجرين «اليهود»، تطبيقا لقانون العودة الذي أصدرته في ١٩٥٠ والذي يمنح جنسيتها لأي يهودي بمجرد وصوله إلى «أرض إسرائيل»، ومنذ سنوات، تتحدث إسرائيل وتخطط لإحضار مليون مهاجر جديد حتى العام ٢٠٢٠. (٤)

فهل هي مصادفة أن يخرج اليوم «جلعاد شارون»، ابن رئيس الوزراء الإسرائيلي ليجدد الدعوة في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في ١٢ أيار (مايو) الحالي إلى إحضار مليون مهاجر في غضون خمس سنوات، ويبرر ذلك بأن الجانب السكاني يعتمد عليه في الغلبة السكانية في الحرب من أجل الطابع اليهودي للدولة..

ويرى ابن شارون أن عدم إحضار هؤلاء «اليهود» إلى إسرائيل سيؤدي إلى ذوبانهم في الشعوب التي يعيشون بينها، ويتجاهل هو والصهاينة وأنصارهم سؤال من أحق بالعودة إلى فلسطين، ابنها الذي تم طرده من أرضها أم ذاك الذي ربما لم يرها يوما؟

لقد طرح «حق العودة» في المفاوضات متعددة الأطراف، ولكن الجانب العربي اقترب منه على استحياء، ولم أعرف يوما دبلوماسيا عربيا وضع بقوة «حق العودة» مقابل «قانون العودة»، ألا يجب وقف سريان هذا القانون؟ وإذا جادل الصهاينة في حق العودة فعليناً أن نطالب بإسقاط «قانون العودة» منذ صدوره وإعادة تهجير أي يهودي وصل إلى فلسطين منذ ١٩٥٠ فإن لم تقبل إسرائيل هذا، فإن حق العودة ليس موضوعا لنقاش، بل هو حق واجب التطبيق، ولن يسقط بالتقادم ■

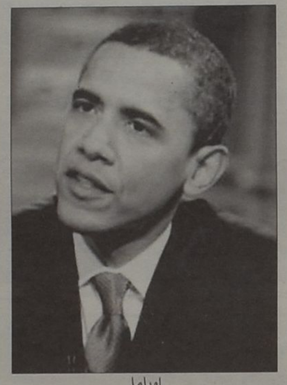
نتنياهو

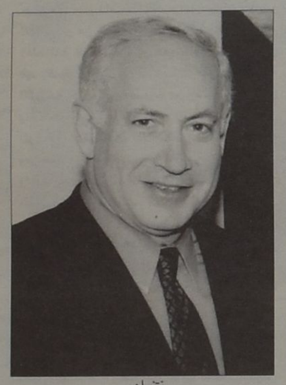
اوباما

هوامش:

١. ٢٠ صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في ١٤- ١٥ -٢٠٠٩.

٢. رمضان بابادجي (وآخرون): حق العودة للشعب الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٥٧، ١٥٨.

٣. كارم يحيى: رهان المليون السابع، دون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

ســـورية وتركيا: تصور استراتيجي لتطوير التعاون وخلق «عقدة ربط» بين المنطقة والعالم

■ في تصريحاته الصحافية التي أعقبت زيارته لسورية التي اختتمها في ٥/١٧، أكد الرئيس التركي عبد الله غل على وجود «إرادة قوية لدى البلدين لتطوير نطاق التعاون القائم بينهما، والتنسيق الدائم بين مسؤولي البلدين في المحافل الدولية».

وأفادت مصادر سورية أن زيارة غل أثمرت عن اتفاق لتأمين حاجات سورية من الموارد المائية من نهري الفرات ودجلة و«درس آلية للتعاون الإقليمي المشترك بين سورية وتركيا في مجال الزراعة والري واستصلاح الأراضي الزراعية وتأمين احتياجاتها اللازمة، «تختلف كثيرا عن سابقتها وإنها مهتمة بشؤون الشرق الأوسط، وبأنه يتوجب على دول المنطقة «الإفادة من هذا التغيير من خلال ترتيب وتوحيد الصفوف والمواقف، لافتا إلى «أهمية المصالحة العربية - العربية».. ونوه بالمصالحة بين سورية والسعودية، مشيرا إلى ضرورة أن تمتد إلى العلاقة بين سورية ومصر، مشيرا إلى جهود تركية تبذل في هذا الاطار، وقال، «المصالحة السورية - المصرية حيوية للغاية لتوحيد الصف الفلسطيني».

وخلال الزيارة، التي استغرقت ثلاثة أيام، حرص الرئيسان السوري بشار الأسد والتركي عبد الله غل على افتتاح المنتدى الاقتصادي السوري - التركي لتأكيد وجود «إرادة سياسية، كي تحقيق السلام في الشرق الأوسط «في حال وجود شريك إسرائيلي، مؤكدا أن الجانب السوري «صادق ومخلص وجاد، في السعي إلى تحقيق السلام و«الانفتاح على الغرب، وأن دمشق «مستعدة للعودة إلى طاولة المفاوضات في حال توافر الشريك».

كما أعرب غل عن سروره البالغ بما «تحظى به تركيا من ثقة لدى المسؤولين العرب، الأمر الذي «يسهل لتركيا القيام بدور بناء» في الشرق الأوسط.

واعتبر غل أن الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة باراك أوباما «تختلف كثيرا عن سابقتها وإنها مهتمة بشؤون الشرق الأوسط، وبأنه يتوجب على دول المنطقة «الإفادة من هذا التغيير من خلال ترتيب وتوحيد الصفوف والمواقف، لافتا إلى «أهمية المصالحة العربية - العربية».. ونوه بالمصالحة بين سورية والسعودية، مشيرا إلى ضرورة أن تمتد إلى العلاقة بين سورية ومصر، مشيرا إلى جهود تركية تبذل في هذا الاطار، وقال، «المصالحة السورية - المصرية حيوية للغاية لتوحيد الصف الفلسطيني».

وخلال الزيارة، التي استغرقت ثلاثة أيام، حرص الرئيسان السوري بشار الأسد والتركي عبد الله غل على افتتاح المنتدى الاقتصادي السوري - التركي لتأكيد وجود «إرادة سياسية، كي يكون التعاون الاقتصادي بمستوى العلاقات السياسية وتنفيذ رؤية ثنائية طموحة للمستقبل برفع مستوى التبادل التجاري من ١,٨ إلى خمسة بلايين دولار، وإقليميا، بالتحول إلى «عقدة ربط» بين المنطقة والعالم.

وقال الرئيس السوري بشار الأسد إن سورية وتركيا «ممر مهم بالنسبة إلى آسيا وأوروبا والعالم العربي في مجال النقل والطاقة والمجالات المختلفة الأخرى، وعلينا أن نستخدم هذا الموضوع لكي نتكامل»، كما أكد غل أن «سورية بوابة بلاده إلى العالم العربي، وبدا أن هناك تصورا استراتيجيا كي تكون هاتان الدولتان «العقدة الإجبارية لكل العالم في الاستثمار والنقل، لدى تنفيذ مشاريع للربط بين البحور الأربعة، المتوسط وقزوين والأسود والخليج العربي».

وكان نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري قال إن «هناك مشاريع بكلفة تصل إلى ٥٠ بليون دولار لربط شبكات وخطوط الغاز والنفط والكهرباء والنقل وسكك الحديد بين سورية والعراق وإيران وتركيا، إضافة إلى ربطها مع شبكتي الكهرباء والغاز العربيتين مع العمل لتكون سورية عقدة ربط مع أوروبا» ■

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات الكويتية

المرأة تحت قبة البرلمان.. و«الإسلاميون» فقدوا نصف تمثيلهم

فؤاد محجوب

دخول المرأة الكويتية إلى البرلمان لأول مرة، تراجع «الإسلاميين» السنة، مقابل تقدم نظرائهم من الشيعة، تعزيز الحضور الليبرالي في صفوف البرلمان، ودخول وجوه جديدة إليه (نحو ٢٠ من أصل ٥٠ نائبا)، مع بقاء الأسئلة المعلقة حول مستقبل العلاقة بين البرلمان الجديد والحكومة المقبلة؛ تلك هي أبرز ملامح التركيبة الجديدة للبرلمان الكويتي بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في ١٦/ ٥، وهي الثالثة خلال ثلاث سنوات.

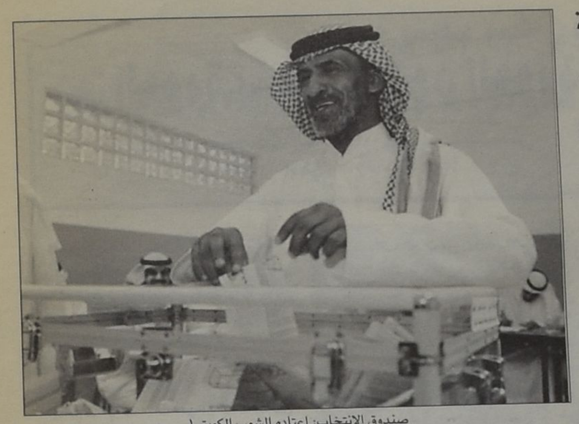
صندوق الانتخاب: اعتاده الشعب الكويتي!

انتصار المرأة

وقد سجلت المرأة الكويتية انتصارا تاريخيا في هذه الانتخابات، إذ أنها لم تدخل البرلمان للمرة الأولى منذ إطلاق الحياة البرلمانية عام ١٩٦٢ فحسب، بل فازت بأربعة مقاعد برلمانية دفعة واحدة، في وقت كانت الاستطلاعات لا ترجح فوز أكثر من امرأة واحدة فقط، علما أن أغلب الفائزات يحسبن على التيار الليبرالي، وحققن فوزهن بدعم منه أيضا. أما التيار الإسلامي، الذي يعارض دخول المرأة المعترك السياسي، فقد شن حملة ضد بعض المرشحات وصلت حد إصدار بيانات بأن من يصوت لامرأة فهو «آثم!».

وشكل هذا الفوز، خطوة جبارة، فعلا، كما قالت أسيل العوضي، التي حلت ثانية بين عشرة فائزين في الدائرة الثالثة، بينما حلت معصومة المبارك (الوزيرة السابقة في ثلاث حكومات) الأولى في دائرتها الانتخابية، كما فازت أيضا كل من رولا دشتي وسلوى الجسار.

ومثل هذا الفوز تطورا نوعيا بالقياس إلى الانتخابات السابقة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، حين أخفقت المرشحات فيها بالفوز بأي مقعد برلماني، بعد أن أصبح يوسع المرأة الكويتية الترشح، إثر صدور المرسوم الأميري بمنحها حقوقها السياسية في العام ٢٠٠٥. علما أنه سبق للمرأة وتمثلت في أكثر من حكومة، وكانت الحكومة الحالية تضم إمرأتين.

وتشكل النساء في الكويت أكثر من ٥٤٪ من الناخبين البالغ عددهم نحو ٣٨٥ ألف شخص، ونحو ٤٤٪ من القوة العاملة الكويتية، وهي أعلى نسبة في دول الخليج. وقد أكدت الفائزات على أنهن سيعملن على حصول المرأة الكويتية على حقوقها المدنية والاجتماعية، مركزين على التشريعات التي تنظم حقوق النساء الاجتماعية، إضافة إلى السعي من أجل إرساء الاستقرار في الكويت بعد سلسلة الخضات السياسية التي شهدتها البلاد على مدار السنوات الثلاث السابقة.

ورأى مراقبون أن تمثيل المرأة الكويتية في البرلمان يمكن أن يساهم في تغيير مفاهيم اجتماعية كبيرة، على طريق تمكينها من لعب دور أكبر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكويت.

تراجع «الإسلاميين»

أما «الإسلاميين، السنة فقد تلقوا صفعة قوية في هذه الانتخابات، حيث تراجعت حصة «التجمع السلفي» من أربعة مقاعد في البرلمان السابق إلى مقعدين، كما تراجعت «الحركة الدستورية» المنبثقة عن «الإخوان المسلمين» من ثلاثة مقاعد إلى مقعد واحد. وحافظ «الإسلاميون، المستقلون على مقاعدهم بصعوبة.

وبشكل عام تراجعت قوة «الإسلاميين السنة، بجناحيهم ومؤيديهم من نحو ٢١ مقعدا في البرلمان السابق إلى ١١ مقعدا فقط في المجلس الجديد. وبدلا من الحلول في المراكز الأولى بين الفائزين، كما كانت الحال في الانتخابات السابقة، حل عدد منهم في المراتب الأخيرة بين الفائزين.

وبالمقابل، فقد ضاعف تقريبا «الإسلاميون، الشيعة من حضورهم وفازوا بتسعة مقاعد مقارنة بخمسة في البرلمان المنحل. وذكرت مصادر كويتية أن المرشحين «الشيعة، اخترقوا دوائر ذات أغلبية «سنية، وبأن أغلب الفائزين لا ينتمون إلى التيار المحسوب «فكريا، على إيران، والذي حقق نتائج متواضعة.

كما عزز «الليبراليون، حضورهم، عبر فوزهم بمقعد إضافي، وباتوا يسيطرون الآن على ثمانية مقاعد.

وجوه جديدة

وضم المجلس الجديد ١٩ وجها جديدا من أصل ٥٠ نائبا، جاؤوا خصوصا من المناطق القبلية، وفاز مرشحو القبائل بنصف عدد المقاعد (٢٥ مقعدا)، مع العلم أن بعضهم مقرب من «الإسلاميين، أيضا.

وكان نواب سابقون أحجموا عن الدخول في الانتخابات احتجاجا على المشهد السياسي برمته، ومن أبرزهم محمد الصقر، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، كما أرغم بعضهم على الخروج لأسباب حزبية، مثل نائب «الإخوان، المخضرم ناصر الصانع، أو من خلال الانتخابات الفرعية القبلية (المخالفة للقانون)، وأبرزهم نائب رئيس المجلس فهد المليع. وفضلا عن ذلك تشهد القوى السياسية الكويتية حالة غير مسبوقة من التشرذم والتمزق والتناحر الداخلي، تمثل بعض ذلك بخوض كثير من المرشحين للانتخابات بالاستقلال عن تنظيماتهم، ومن دون موافقتها، وأحيانا كان مرشحون من لون واحد يخوضون المعركة ضد بعضهم بعضا داخل الدائرة الواحدة نفسها.

كما تميزت الانتخابات بتشابه الخطاب السياسي لكثير من المرشحين بصرف النظر عن ألوان الطيف السياسي التي ينتمون إليها، إضافة إلى عمومية الأجندات الانتخابية وعدم تميزها عن بعضها بعضا.

أزمات متكررة

لكن ورغم تغيير تركيبة المجلس الجديد بنسبة تفوق الثلث، إلا أن هذا ليس كافيا للتفاؤل بفرص فتح صفحة جديدة تنهي مسلسل الأزمات المتكررة التي سادت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأعوام الثلاثة الأخيرة، كما أن من بين الوجوه التي احتفظت بمقاعدها عدد من أبرز منتقدي الحكومة ومقدمي الاستجوابات (أو من يسمون بنواب التأزيم) على رغم أن النتائج التي حققوها سجلت تراجعا في شعبيتهم.

وكانت الخلافات السياسية هيمنت على المشهد السياسي في الكويت في السنوات الثلاث السابقة، على خلفية مواجهات شبه مستمرة بين الحكومة والنواب، وهو الأمر الذي أجبر خمس حكومات برئاسة الشيخ ناصر المحمد، وهو ابن شقيق الأمير، على الاستقالة، وقيام الأمير بحل البرلمان ثلاث مرات، وهو ما طرح تساؤلات قوية حول الحاجة إلى إصلاح النظام السياسي القائم في الإمارة.

والكويت هي أول دولة خليجية تبنت نظاما برلمانيا ودستورا منذ العام ١٩٦٢، إلا أن مجلس الأمة (البرلمان) حل أو علق منذ ذلك الحين ست مرات فانتخابات ١٩٦٧ تعرضت للتزوير ثم أبطل المجلس، وعلق الدستور عام ١٩٧٦ ثم في عام ١٩٨٦، وجرى حل المجلس دستوريا في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. أي أنه لم تكمل سوى خمسة مجالس من أصل ١٢ مجلسا ولايتها العادية الممتدة على ٤ سنوات، مع تراجع مستمر في فترة بقاء كل منها، فمجلس ٢٠٠٨ مثلا لم يعمر سوى عشرة أشهر. ويخشى مراقبون من أن يكون عمر المجلس الجديد أقصر من سابقيه، ما لم تجد العلاقة المستعصية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حلا.

ويعد النظام الديمقراطي الكويتي فريدا من نوعه، وغالبا ما يوصف بـ«نصف ديمقراطية»، إذ أنه يحظر قيام الأحزاب، إلا أنه توجد في البلاد نحو ١٢ مجموعة سياسية، قامت على أساس جمعيات، لكنها تلعب دور الأحزاب بحكم الأمر الواقع، وتتراوح توجهاتها السياسية والإيديولوجية بين الليبرالية والقومية والإسلامية.

ويعطى النواب صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، حيث يحق لهم استجواب الوزراء بشكل فردي، وحجب الثقة عنهم إفراديا، لكنه لا يحق للبرلمان أن يحجب الثقة عن الحكومة ككل. كما أنه ليس لهم أي دور في تشكيل الحكومة التي يرأسها تقليديا عضو من الأسرة الحاكمة. وقد أطلقت دعوات في السنوات السابقة إلى السماح بتشكيل الأحزاب، إضافة إلى دعوات بأن يرأس الحكومة شخص من خارج الأسرة الحاكمة.

ويعتقد عدد من المراقبين أن الانتخابات الجديدة لن تجلب الاستقرار السياسي المنشود، ولن تضع حدا للخلافات المستحكمة والتي أدت إلى الأزمات المتكررة، فأسبابها ما زالت قائمة، كما أن قواعد اللعبة أيضا ما زالت هي هي ولم تتغير. وقد يفاقم الأزمة ما شهده الموسم الانتخابي من أحداث غير معتادة في الكويت، مثل اعتقال عدد من المرشحين وحبسهم أياما على ذمة التحقيق بسبب انتقادات وجهوها إلى أقطاب في الحكومة والأسرة الحاكمة، وساهمت هذه الاعتقالات في زيادة شعبية بعض المعتقلين، وخصوصا من القبليين.

وبالمقابل يرى آخرون أن النتائج المحققة ستزيد من حال الانقسام بين الكتل البرلمانية، مما قد يمكن الحكومة بسهولة من تحقيق غالبية في أكثر المواضيع الملحة ومنها قانون الاستقرار الاقتصادي.

ولعل القضية الأساسية التي يمكن أن تطلق شرارة التأزم في البرلمان المقبل هي «قانون الاستقرار الاقتصادي»، والذي هو بمثابة حزمة إجراءات اقتصادية، تتوخى الحكومة منها الحد من تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الكويتي، وتبلغ كلفتها أكثر من خمسة مليارات دولار. وهذا القانون أصدرته الحكومة وأدخلته حيز التنفيذ، بعد حل البرلمان، من دون أن يقره.

وينص القانون الكويتي على إحالة القانون إلى المجلس الجديد، الذي يملك القدرة على رفضه، وكان مرشحون ونواب سابقون تعهدوا التصويت ضده، معتبرين أنه يسيء استخدام المال العام من خلال دعم رجال الأعمال والأثرياء، وليس الفئات الأفقر في المجتمع ■

السودان وتشاد على عتبة المواجهة العسكرية

■ أعلن وزير الدفاع التشادي «٥/١٧، أن الجيش التشادي انسحب من السودان بعدما قام بـ«تطهير كل جيوب المتمردين، في وقت اكتفت فيه الخرطوم ونجامينا حتى ما قبل هذا التاريخ بالحديث عن شن غارات جوية.

وأضاف الوزير التشادي في تصريحات صحافية، «لقد طهرنا كل جيوب المرتزقة داخل السودان بعمق يراوح بين ٤ و٤٠كم، لقد دمرنا سبعة مواقع تجمع للمتمردين.... وتعامل الطيران مع فارين وتم الأمر من دون أي أضرار إضافية».

وتصاعد التوتر بين السودان وتشاد بعدما اعترضت الخرطوم على غارات جوية تشادية في دارفور، معتبرة أن الغارات «عمل من أعمال الحرب، وتوعدت «برد قاس، مؤكدة أن نجامينا «ستندم كثيرا، وستدفع ثمن أفعالها». وأشار مسؤول سوداني إلى أن «ما جرى في تشاد أمر داخلي ليس للسودان دور فيه، في حين كانت تشاد اتهمت السودان بدعم هجوم قام به متمردون في الرابع من الشهر الجاري استمر لمدة أسبوع قبل أن يتمكن الجيش التشادي من دحره.

ونقل عن مسؤولين سودانيين قولهم إن «الوجود الإسرائيلي بدأ يتنامى في تشاد في محاولة لضرب العالم العربي من حدوده الجنوبية، متهمين تشاد بأنها «تحاول دائما خرق أي اتفاق معها».

وتتبادل الجارتان منذ سنوات اتهامات بدعم كل دولة لتمردي الأخرى، وفشلت ستة اتفاقات مصالحة في إنهاء التوتر بين البلدين، كان آخرها اتفاق وقع في الدوحة مطلع الشهر الجاري.

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية السودانية قال بعد الغارات التشادية إن «الجيش السوداني مستعد للرد لكنه ينتظر توجيهات».

ونقل عن مصدر دبلوماسي في نجامينا أن هناك خطر تصعيد فعليا، وأن هذا مصدر قلق للدوائر الغربية التي «تراقب الوضع عن كثب».

من جهته، ناشد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط السودان وتشاد ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب مواجهة عسكرية محتملة، وقال إن مثل هذه المواجهة «لن ينجم عنها سوى المزيد من التعقيد في العلاقات بين البلدين، وإضافة عراقيل جديدة أمام جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور».

وأكد أن مصر تقوم بإتصالات عاجلة مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لمحاولة احتواء الأزمة، محذرا من عواقب وخيمة يمكن أن تهدد بزيادة حالة عدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام ■

الانتخابات الهندية.. تفويض كبير لتحالف اليسار العلماني

كتب محرر الشؤون الدولية:

■ حقق حزب المؤتمر الحاكم في الهند وحلفاؤه فوزا كبيرا فاق التوقعات في الانتخابات التشريعية التي جرت بين ١٦ نيسان (ابريل) الماضي و١٣ ايار (مايو) الجاري، على خمس مراحل.

وشكل هذا الفوز تفويضا من الناخبين لابقاء التحالف التقدمي المتحد بقيادة حزب المؤتمر (يسار الوسط، العلماني) في سدة الحكم، بعد ان حصل على ٢٦٠ مقعدا من أصل المقاعد الـ٥٤٣ التي يتألف منها مجلس النواب أو «لوك سابها»، أي أقل بقليل من الأغلبية المطلقة، بينما جاء «التحالف الديمقراطي الوطني، المعارض بقيادة حزب الشعب الهندي «بهاراتيا جاناتا، (قومي هندوسي) في المرتبة الثانية بحصوله على ١٦٠ مقعدا.

وحصد حزب المؤتمر وحده ١٩٠ مقعدا، وهي أفضل نتيجة يحققها منذ العام ١٩٩١ وبهذه النتائج يكون التحالف «اليساري، قد أضاف نحو ٢٠ مقعدا جديدا إلى تمثيله البرلماني، مقارنة بالانتخابات السابقة في عام ٢٠٠٤، خلافا لتوقعات المراقبين الذين كرروا الإشارة في الآونة الأخيرة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الهندي، الذي بدا يشهد تباطؤا في معدلات نموه، وذلك لأول مرة منذ خمس سنوات، وبهذا الفوز أيضا يكون رئيس الوزراء مانموهان سينغ (وهو من السيخ) قد حقق التميز، حيث سيصبح أول رئيس وزراء في البلاد ينهي ولايته، ويعاد انتخابه منذ ٤٠ عاما تقريبا، أي بعد جواهر لال نهرو في الستينات من القرن الماضي.

وبالمقابل، ساد جو من التوتر في مقر حزب الشعب الهندي، الذي كان يأمل مناصروه في غسل العار الذي لحق بهم إثر هزيمتهم المفاجئة في انتخابات العام ٢٠٠٤ في مواجهة حزب المؤتمر.

وقال مسؤول في الحزب إن هذه الهزيمة الجديدة لليمين الهندوسي بقيادة لال كريشنا أدفاني (٨١ سنة) «لا بد أن تحل وهي مخيبة للآمال...»

وقد سعى «بهاراتيا جاناتا، إلى استعمال «ورقة الإرهاب، وتقديم حزب المؤتمر على أنه ضعيف في مواجهة تهديدات جماعات المسلحين الموجودة في باكستان المجاورة، وخصوصا بعد أحداث مومباي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، إضافة إلى استغلال قضية «التباطؤ الاقتصادي، والاتفاق النووي مع واشنطن، الذي كاد يطيح الحكومة في العام الماضي.

الأداء الاقتصادي

بيد أن الأداء الاقتصادي لحكومة تحالف حزب «المؤتمر، كان نقطة القوة الرئيسية في برنامجه الانتخابي، بعد خمس سنوات من النمو الاقتصادي الذي وصل في بعضها إلى نحو ٩٪، والمشاريع التي استهدفت المناطق الريفية الواسعة في الهند، حيث يعيش أغلبية السكان، وحيث يقول معظم الناس إنهم يهتمون بالمدارس أكثر من الأمن، وكانت الأزمة الاقتصادية احدى أهم قضايا الحملة الانتخابية للتحالف الحاكم، الذي ركز على إبراز أفكار رئيس الوزراء سينغ وسياساته الرامية لضمان استمرار النجاحات الاقتصادية في ظل الأزمة العالمية، والحفاظ على حقوق الفقراء، وقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكان سينغ بدأ الإصلاحات الاقتصادية في الهند منذ عين وزيرا للمالية في أوائل التسعينيات، في حكومة رئيس الوزراء ناراسيمها راو، وحينها كانت الهند على وشك الإفلاس، فانتهج سينغ سياسة انفتاح اقتصادي غير مسبوق في الهند، مستهدفا تحرير الأسواق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والعمل على محاربة البيروقراطية، وتبسيط نظام الضرائب، وإلغاء القيود الأخرى.. فانتعش الاقتصاد، وتطورت الصناعة، وتقلص التضخم، وتراجعت البطالة، وزادت معدلات النمو.

وخلال ولايته الأولى، ركز سينغ على الحد من العجز المالي، وتوسيع البرامج الاجتماعية، والنهوض بقطاع السياحة، ومع تنامي الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الهند، قدم سينغ حزمة مالية تقدر بـ١٥ مليار دولار لتخفيف عبء الديون عن المزارعين الفقراء، وشجع واحدا من أكبر نظم الرعاية الاجتماعية في العالم، لتوفير وظائف وفرص عمل أمام سكان الريف، كما لعب دورا أساسيا في وضع بند «الحق في الغذاء، في برنامج الحزب الانتخابي لعام ٢٠٠٩.

الدبلوماسية الناجحة

وعلى صعيد السياسة الخارجية عزز سينغ علاقات بلاده الخارجية مع الولايات المتحدة (الاتفاق النووي)، وروسيا (صفقات الأسلحة)، ودورها في أفغانستان، واتجاهها نحو تسوية الملفات العالقة مع كل من باكستان والصين. لكن كثيرين، حتى من داخل التحالف الحاكم، انتقدوا تنامي علاقات حكومة سينغ مع تل أبيب، وقد وقع سينغ على اتفاق نووي مدني مع الولايات المتحدة ساعد على إنهاء ثلاثة عقود من «العزلة النووية، للهند، سامحا لها باستيراد الوقود النووي، والمعرفة التقنية اللازمة لتطوير برنامجها النووي في الشأن المدني. وكاد هذا الاتفاق أن يعرض حكومة سينغ للانهيار بعد أن سحب شركاؤه الشيوعيون المعارضون للاتفاق تأييدهم لها.

وقد جدد حزب المؤتمر في الأيام الأخيرة دعواته لحلفائه السابقين الشيوعيين، الذين تخلوا عنه في تموز (يوليو) الماضي، لتشكيل حكومة قوية ومستقرة، متوقعا أن «تدفن كل الأحزاب العلمانية خلافاتها السابقة بروح من التضامن، (يذكر أن الشيوعيين يسيطرون على ولايتين من أهم الولايات الهندية، هما ولاية البنغال الغربية وكيرالا، من خلال قيادتهم لتحالف من القوى اليسارية يحقق الفوز منذ عقود في الانتخابات المحلية للولايات).

المصاعب والتحديات

وتزيد الحاجة إلى حكومة قوية متماسكة في الهند في ظل التحديات والأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعانيها البلاد بعد فقدان الملايين من الوظائف، فعاشر اقتصاد في العالم يسجل تباطؤا بسبب الانكماش القادم من الغرب، ما سيؤدي إلى انخفاض معدل نموه بمستوى النصف تقريبا (من ٨-٩٪ كمعدل وسطي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ إلى ٥٪ كما هو متوقع للعام الحالي).

وتبقى الهند أيضا بلد التفاوتات الاجتماعية الصارخة، مع نحو ٦٢٠ مليون شخص يعيشون على الأقل من دولارين في اليوم. وهو الحد العالمي لمستوى الفقر، كما تواجه توترات دينية بين الغالبية الهندوسية (٨٠,٥٪) والأقليتين المسلمة (١٣,٥٪) والمسيحية (٢,٣٪).

ومن التحديات التي ستواجهها الحكومة المقبلة أيضا إيجاد موارد تمويل لبرامج التنمية من دون زيادة العجز في الميزانية، خصوصا أن حزب المؤتمر بنى حملته الانتخابية على وعود تنطوي على إنفاقات ضخمة، من غير المرجح أن يتخلى الحزب عن تنفيذها.

وفي السياسة الخارجية، ستضطر الحكومة لإعطاء أولوية للوضع في دول الجوار في ظل الاضطرابات التي تعيشها نيبال وسيريلانكا، وتنامي التشدد الإسلامي في أفغانستان وباكستان.

ولكن يبقى وجود سينغ (السيخي) على رأس الحكومة الهندية، ومن قبله امرأة، ومن قبلها مسلم في المنصب نفسه، دليلا على مستوى النضج الذي أحرزته الهند في تجربتها الديمقراطية والعلمانية ■

السياسة تطغى على أعمال «المنتدى الاقتصادي العالمي» في الأردن

■ خيمت السياسة و«عملية السلام، في المنطقة، على أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالشرق الأوسط، الذي اختتم أعماله (٥/١٧) في الشونة على شاطئ البحر الميت غربي الأردن، بالتأكيد على التزام المشاركين فيه من قادة سياسيين واقتصاديين وممثلي منظمات المجتمع المدني، على «العمل من أجل التغيير والتنمية في المنطقة».

وعلى هامش المؤتمر الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام تحت عنوان «آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الشرق الأوسط، استراتيجيات نابعة من الداخل للنجاح، بمشاركة ١٣٠٠ شخصية من ٨٠ دولة، التقى الملك الأردني عبد الله الثاني الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، حيث أكد الأول للثاني على «أهمية التحرك السريع لإطلاق مفاوضات تؤدي إلى حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس حل الدولتين في سياق إقليمي لتحقيق السلام الشامل، بينما حاول بيريس التركيز على عرض تصوراته للتنمية الاقتصادية الإقليمية لدعم «عملية السلام».

مستقبل السلام

وفي الندوة الحوارية التي عرضت لمستقبل السلام في الشرق الأوسط، التي عقدت في اليوم الأخير للمنتدى، خلص المتحاورون إلى أن المطلوب هو «فعل يقود إلى نتائج ملموسة وخطة واضحة لمفاوضات شاملة والتزام العمل حتى التوصل إلى حل نهائي وفق قرارات الشرعية الدولية». والتقى المتحاورون على أن المنطقة لن تعرف «السلام الحقيقي والشامل، ما لم يعلن الشريك الإسرائيلي جديا، «انخراطه في العملية السلمية وتجميد مسلسل الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، معتبرين ذلك شرطا مسبقا لأي مفاوضات مستقبلا مع الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وأطلق الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى تصريحات قوية ضد إسرائيل، حيث اتهمها بعدم الجدية في السعي إلى السلام، وهدد على نحو واضح وصريح، بالتصعيد عربيا ضدها، لافتا إلى حضور خيار «دعم المقاومة الفلسطينية ما لم يحصل سلام حقيقي».

كما سعى إلى إحباط محاولة الإسرائيليين توجيه الأنظار إلى الخطر النووي الإيراني، إذ شدد على أن مصلحة الدول العربية وأمنها «لا تكمن في نزع الخط الإيراني وجعل سكان المنطقة مكشوفين أمام أخطار سلاح إسرائيل النووي»، كما أكد أن الحديث عن شرق أوسط خال من السلاح النووي «لا بد أن يشمل إسرائيل».

واقترح موسى إحلال السلام الشامل مع سوريا ولبنان، بما يوفر لإسرائيل أمنا حقيقيا وتطبيعا واسعا مع ٥٧ دولة عربية وإسلامية. لكنه شدد، في الوقت ذاته، على أن الاجتماع مع نتنياهو «لن يتم من دون وقف الاستيطان، الذي يستهدف تغيير ديمغرافية الأرض وجغرافيتها، وتفكيك المستوطنات، وتأكيده قبول حل الدولتين».

ورفض موسى محاولات بيريس وتنياهو التركيز على البعد الاقتصادي، ورأى فيها التفافا على استحقاقات السلام. ودعا إلى جعل العام الحالي ٢٠٠٩ عاما حاسما للسلام في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن «نافذة الفرصة لا يمكن أن تظل مفتوحة إلى الأبد».

ومن جانبه أكد رئيس وزراء الأردن نادر الذهبي على «ضرورة أن تمارس الولايات المتحدة دورها كشريك إستراتيجي للسلام والبدء بإجراءات للعمل على الحل».

كلفة الصراع

وفي جلسة أخرى حول «كلفة الصراع، تحدث فلسطينيون وإسرائيليون عن أفق السلام وكلفة الحروب التي تعصف في المنطقة منذ ستة عقود. وتوقعت «مجموعة التحليل الاستراتيجي، الهندية للدراسات، أن تكون الكلفة ناهزت ١٢ تريليون دولار، نموا اقتصاديا ضائعا خلال العقدين الماضيين فقط، وتساءلت في ما «إذا كان الأطراف المتخاصمون في المنطقة مستعدين لتكبد ما يعادل هذا الثمن الباهظ في العقدين المقبلين أيضا؟».

ورأى رئيس شركة «إسرائيل القوية، إفرايم سنيه، أن الحل الممكن يرتكز على نقطتين، الأولى أن تتكفل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتسديد ثمن خروج المستوطنين الإسرائيليين من الضفة الغربية إلى إسرائيل بمبلغ يعادل نحو ٢٠ بليون دولار على مدى ٥ سنوات، مقابل تعهد الدول العربية الغنية بتقديم المبلغ ذاته أيضا خلال خمس سنوات، لإعادة بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني وتوفير التعليم وفرص العمل والسكن اللائق للفلسطينيين.

وبالمقابل، شكا المستثمر الفلسطيني من نابلس منيب المصري من أنه «يركض وراء سراب السلام منذ ثلاثين سنة، مذكرا بأنه عاد إلى الأراضي الفلسطينية مع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. وقال «كنت غبيا لأنني سادت أوسلو. وأضاف بأن أبناءه «فقدوا الأمل بالسلام، ويتهمونه الآن بالكذب، بعد أن وعدهم بأن السلام آت».

كما رفض صائب عريقات، رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوضات مع إسرائيل، تحويل المشكلة إلى إيران، وقال إن «الخطر الحقيقي هو غياب السلام».

وفي الجانب الاقتصادي ركزت الكلمات على أهمية تعزيز القدرة التعليمية للشباب، الذين يشكلون ٦٠ ٪ من سكان العالم العربي، وتوسيع مجالات العمل المتوافرة لهم، وترشيده استهلاك المياه، ولفتت إلى توافر الطاقة الشمسية في المنطقة. وضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية. وأكدت على أهمية دور القيادات في تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتعزيز التنمية ■

Digitized by Birzeit University Library

مرجعية اليسار في مستقبله (٢/٢)

حميد باجو
مقرر لجنة الهوية في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. الرباط / المغرب

قد تكون النظرية الماركسية كما عرفناها لحد الآن متجاوزة بالفعل، ولا معنى لما بقي يسمى بالاشتراكية العلمية. وفي هذا الإطار، إن ما ذهب إليه أحد المتدخلين في النقاش، بتعريفه لعلمية هذه الأخيرة في كونها تستخدم منهج «علمي» هو المتمثل في نظره، في المادية الجدلية والمادية التاريخية لتحليل الواقع، أو ما قد يعبر عنه بصيغة لينين: التحليل الملموس للواقع الملموس. نحن نعتبره مجرد ادعاء ليس هناك ما يثبته، لأن السؤال يذهب أبعد من ذلك، هو إن كانت هذه المادية التاريخية أو الجدلية نفسها، التي لا زال عدد من الماركسيين يعظمون من شأنها، تمثل حقا منهجا علميا يخضع لقواعد العلم المتعارف عليها، أو ذلك مجرد تعدي على المفهوم الحقيقي للعلم؟ أليس المشكل مع هؤلاء هو نفسه المشكل الذي طرح مثلا مع الأصوليين سابقا حين كانوا يلوحون بمنهجهم القديم المعروف بالقياس؟

• أثبتت الثورات العلمية الحديثة في الفيزياء والبيولوجيا والذكاء الاصطناعي ... ، أنه ليس هناك من مسار معروف أو يمكن التنبؤ به مسبقا لتطور التاريخ مستقبلا

الشيوعيون : تراث الماضي وأسئلة المستقبل

3

لكن هل هذا يعني أنه يجب غسل يدينا من كل ما له علاقة بالماركسية؟

لقد أشرت في مداخلتي خلال النقاش، أن الثابت الحقيقي في هذه الأخيرة، لم يكن لا المنهج الذي ابتدعته لتحليل الواقع، أي المادية التاريخية والجدلية، باعتبار أن المناهج نفسها هي عرضة للتطور والتجاوز، ولا أيضا النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه المادية، ولكن بالأساس تلك النزعة الإنسانية النبيلة، الرافضة والمتمردة على كل أشكال الظلم الاجتماعي، والطامحة لتحقيق مجتمع العدل والسعادة لكل أفراد البشرية. وكما هو معروف أن هذه النزعة لم تكن من إبداع الماركسية أو مقتصرة عليها، ولكن هي نزعة قديمة قدم المجتمعات البشرية نفسها ومصاحبة لها في مختلف مراحل تطورها، بحيث كانت قد اتخذت في السابق شكل ديانات جديدة أو حركات إصلاحية اجتماعية.

غير أن ما أبدعه ماركس وأضافه لهذه النزعة، هو نجاحه في ربطها من جهة، بعلوم عصره وقمة ما وصلت إليه المعارف آنذاك، ومن جهة أخرى، بالقوة الاجتماعية الأكثر حراكا في عصره المتمثلة في البروليتاريا. وهو بهذا الإبداع عمل على تحرير تلك النزعة أخيرا من قبضة الإطار اللاهوتي الذي كثيرا ما هيمن عليها في السابق، وفي نفس الوقت كان يعمل على تكبيلها، وقام بإعادة صياغتها في شكل مشروع اشتراكي ظهر للايين البشر كيوتوبيا أو حلم قابل للتحقق.

• الثابت الحقيقي في الماركسية هو تلك النزعة الإنسانية النبيلة، الرافضة والمتمردة على كل أشكال الظلم الاجتماعي

إن قوة الماركسية إذن أو إبداعها الأساسي، إنما كانت في هذه اليوتوبيا الاشتراكية بالذات، وليس في شيء آخر. ولهذا فالسؤال الذي يطرح هنا، هل تسقط هذه اليوتوبيا هي أيضا في نفس الخلل الذي قضى كل اليوتوبيات الإنسانية القديمة، أي أن تجد نفسها بعد مدة، وقد أصبحت أسيرة لظروف نشأتها الأولى أو «الأصول» التي تأسست عليها، وغير قادرة على مسايرة ركب التاريخ؟ فاليوتوبيا الإسلامية مثلا كمشروع تحرري متقدم في عصره، سرعان ما أفرغت من طابعها الإنساني المتميز بعد مرحلتها التأسيسية، وأصبحت متجاوزة بسبب الأحداث التاريخية الرهيبة التي طرأت لاحقا.

• المرجعية الحقيقية لليسار ليس في ماضيه وحسب، ولكن في مستقبله، أي في ذلك الحلم الذي جعلناه بوصلتنا حتى لا نضيع في متاهة البراغماتية من جهة و لا نبقى مكبلين داخل أصولية ماركسية من جهة ثانية

وإذن أليس التشبث الدوغمائي بالماركسية كما لا يزال يقوم بذلك عدد من الماركسيين، هو الخطر الأكبر الذي يهدد اليوتوبيا أو المشروع الاشتراكي الذي نحلم به في عصرنا؟ ألا يقوم هؤلاء بتكرار نفس الخطأ الذي قام به فقهاء الإسلام سابقا، حين كانوا يدافعون عن الإسلام النقي أو إسلام السلف الصالح، يتوهمون أنهم يخدمونه فإذا بهم يقتلونه؟

في الحقيقة ما أثارني لأن أكتب هذه الملاحظة بالذات، هو تصرفات بعض المجموعات المحسوبة على الماركسية، وهي تتعامل مع النصوص الماركسية المؤسسة، تماما بنفس الطريقة التقديسية التي تعاملت بها الطوائف الإسلامية القديمة من شيعة وخوارج وسنة مع نصوص الإسلام المؤسسة.

ففي اعتقادي أن تكون ماركسيين حقا في القرن الواحد والعشرين، ليس أن نتشبث بما كتبه ماركس من نصوص، ولكن أن نستعيد ذلك الإبداع الكبير الذي تميز به، وهو إعادة ربط اليوتوبيا الاشتراكية بعلوم ومعارف ومناهج عصرنا من جهة، ثم بالقوى الاجتماعية الجديدة الأكثر فعالية ونشاطا في المرحلة التاريخية الراهنة من جهة ثانية.

على هذا المستوى، أعود لأحد التساؤلات التي طرحها عياد في آخر النقاش، هل غيرت التطورات العالمية الكبرى شيئا من صلاحية الإطار النظري العام للماركسية؟ وأجيبه أن هناك فعلا أشياء حاسمة يجب أن تتغير داخل هذه النظرية، إن كنا حقا لا نريد لها أن تتحول إلى مجرد أصولية جامدة من بين أصوليات أخرى، وأكتفي هنا بمثال واحد، هو تصورها الحتمي والغائي للتاريخ، الذي أخذه ماركس عن هيجل، و مفاده أن هذا الأخير يسير حتما نحو تحقيق المجتمع الاشتراكي الخالي من الاستغلال، وعند هيجل نحو تحقيق الفكرة المطلقة. فقد أثبتت الثورات العلمية الحديثة في الفيزياء والبيولوجيا والذكاء الاصطناعي ...الخ، أن ليس هناك من مسار معروف أو يمكن التنبؤ به مسبقا لتطور التاريخ مستقبلا، بل وثبت علميا أن ذلك من المستحيل لأحد أن يقوم به. لذلك فلم يعد من معنى للقول بحتمية تحقق المجتمع الاشتراكي، بل أن هذا التحقق يبقى مجرد سيناريو أو احتمال من بين احتمالات أخرى متعددة في مسار التاريخ، أو أن تحقيقه يبقى مرتهنا فقط بمدى قدرة وإرادة الفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في ذلك.

من هذه الخلاصة، أعود إلى عنوان المقالة، للتأكيد على أن مشروعنا الاشتراكي الذي نحلم ونناضل من أجله، ليس معطى حتمي تفرضه علينا قوة متعالية أو غاية ما يسير نحوها التاريخ، ولكنه فقط اختيار لنا نحن، الذين فضلناه على خيارات أخرى كلها ممكنة، وذلك بنفس مستوى خيارات ومشاريع مجتمعية أخرى انحاز لها آخرون. وقد جاء خيارنا لهذا المشروع فقط لأنه الأقرب في نظرنا والأكثر تأهيلا لأن يكون في المرحلة الرأسمالية الراهنة، هو الحامل لتلك النزعة الإنسانية النبيلة المتجذرة في جزء من البشرية نفسها.

فنحن الذين نختار كيساريين، أن ندافع عن المشروع الاشتراكي، ونجعله كحلم وأفق لنضالنا السياسي والاجتماعي، وكان ممكنا مثلا ألا يوجد في بلادنا أي يساري أو قوة يسارية لتحمل هذا المشروع، كما هو حادث في عدة مجتمعات مشابهة.

لهذا السبب نحن نعتبر أن المرجعية الحقيقية لليسار ليس في ماضيه وحسب، ولكن في مستقبله، أي في ذلك الحلم الذي ربطنا به نضالنا السياسي، وجعلناه البوصلة التي نهتدي بها في ممارساتنا، وذلك حتى لا نضيع في متاهة البراغماتية أو ما يسمى بالواقعية السياسية من جهة، على حسب دعوة العلام، وأن لا نبقى مكبلين داخل أصولية ماركسية من جهة ثانية، حسب ما قد تفيد به أطروحة محمد عياد ■

حكاية جانبية اسمها «الحوار»

غسان زقطان - رام الله

■ مثل حكاية جانبية خارج السرد تمضي جلسات الحوار في القاهرة، حكاية بطيئة محمولة على التذكر والحنين بينما الأحداث الرئيسية تجري في مكان آخر تماما، حكاية قديمة تمت رواياتها شفاها لأشخاص لا يتمتعون بجاذبية «صديق البطل» وحيوية أدائه وقدرته على تمهيد الحقائق ووضعها في اللحظة الأخيرة على الطاولة مكشوفة وصادمة!

وسيكون من الصعب إطلاق عناوين من نوع «الحوار الوطني» أو «حوارات الوحدة الوطنية» على لقاءات «حماس» و«فتح» الثنائية، وسط غياب الفصائل وغياب المستقلين وغياب الوضوح... ولن يتمكن «حضور» الفصيلين من تعويض كل هذه الغيابات ولن يكون بديلا له، إلا إذا اعتبرنا أن ما يجري هو «مصالحة» بين «حماس» و«فتح»، «مصالحة» لا أكثر ولا أقل، وهي مهمة دون شك، ولكنها ليست حاسمة ولن تتمكن من إغلاق ملف الانقلاب والانقسام وثلاث سنوات طويلة من التنكيل بالمشروع الوطني والناس، على اختلاف انتماءاتهم!

مياه كثيرة جرت في النهر منذ انقلاب «حماس» في غزة وانتزاع «السلطة» وتفكيكها ومطاردة «فتح» ونفوذها هناك إلى منع مسيرات يوم النكبة في «القطاع».

تبدل مزاج الناس واهتزت ثقتهم قبل أن يواصلوا حياتهم فيما يشبه تعايشا مع الوضع، تراجعت إلى حد لافت قاعدتا الفصيلين ونشأت حقائق جديدة على الأرض وفي الإقليم وبدا أن إصطفافات جديدة تتشكل على مدى العالم. وصل أوباما إلى البيت الأبيض ووصل ليبرمان إلى وزارة الخارجية في إسرائيل... إلى آخر ذلك من أزمة الاقتصاد العالمي إلى انهيار الإسلاميين في الكويت.

ورغم ذلك يواصل وفدا الفصيلين إجراء حسابات المصالحة وكان شيئا لم يحدث منذ عشية الإنقلاب، مصالحة بشروط زمن لم يعد موجودا!

ولعل هذا ما يفسر «الاندفاع» المدهش لمواجهة اقتراح تشكيل الحكومة برئاسة د. سلام فياض ووضع الحفر في طريق «التشكيل الجديد»، بحيث انصبت التصريحات على «فياض» وليس على التشكيلة المقترحة، وهو ما يفسر أيضا التجاهل الغريب للاستحقاق «الانتخابي» الذي يطرق الأبواب ويشكل، بالنسبة للاغلبية الساحقة من الفلسطينيين، بداية الحل والاستفادة، بالقدر الممكن، من الحقيقتين الديمقراطيتين: انتهى عصر الإجماع وعلينا أن نتعلم كيف نتقبل الهزيمة ونحترم الفوز! ■

عن «الأيام» الفلسطينية (٢٠٠٩/٥/١٨)

أبو القاسم الشابي... عصف حياة خاطفة!

بسام الهلسه

«ليت لي قوة العواصف، يا شعبي
فالقي إليك، ثورة نفسي»
«أبو القاسم الشابي»

■ نجم تونس الشعري «أبو القاسم الشابي» الذي علا وأضاء خلال سنوات قليلة، لم يخب وينطفيء -ثبات الكثيرين والكثيرات غيره من نجوم الشعر والأدب- مع عمره القصير (١٩٠٩م-١٩٣٤م) الذي كان برغم قصره كافيا لتقديمه وتخليده كواحد من ألمع شعراء الرومانسية العربية الذين حفظتهم ذاكرة الأمة ورددت الأجيال أشعارهم أمثال: جبران خليل جبران وعلي محمود طه وإبراهيم ناجي...

•••

وتتبدى لنا أهمية وجدارة الشابي اليوم، بعد مئة سنة على مولده وخمسة وسبعين عاما على وفاته، ليس من كونه لم يزل نابضا حاضرا متداولا فقط، بل بالنظر إلى إصراره المثابر على الصمود ومواصلة العطاء المغاير للموروث والسائد الشعري، متحديا بيئة ثقافية واجتماعية تقليدية محافظة واجهته بالانكار والمقاطعة، فيما وفرت بيئات مصر والشام والعراق والمهجر ظروفا أفضل وأكثر مواتاة لشعرائها حملة لواء التجديد الرومانسي المتمردين على تقاليد الشعر القديم ومثليه شعراء الأحياء: البارودي وشوقي وحافظ...

وكانت مصر -الدولة العربية الأولى في النهضة والتحديث- هي المولدة والحاضنة الأهم لقوى وتيارات التجديد الأدبي والفني. وعلى صفحات مجلة «أبوللو» التي كان يرأس تحريرها الشاعر «احمد زكي أبو شادي» نشر الشابي قصائده ومن بينها «لحن الحياة» التي عرفت في المشرق العربي باسم «إرادة الحياة»:

إذا الشعب يوما أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي
ولا بد للقيد أن ينكسر

التي كرسها لتمجيد الحياة والتنديد بالذل والخنوع وتحريض الشعب على النهوض لمقاومة الاستعمار الذي كان يبسط سلطانه على تونس وعموم البلاد العربية.

وقد ذاعت القصيدة واشتهرت، خاصة بعد الاستقلال، حين رددها الطلبة العرب في المدارس وغناها المغنون وضمنت أبياتٌ منها (البيتان السابقان) في النشيد الوطني التونسي.

•••

على أن مقاومة الاستعمار لم تكن وحدها شاغل الشاعر الذي تلقى دروسه الأولى على أبيه القاضي الشيخ الأزهري «محمد الشابي» ثم تابعها ليتخرج من «الزيتونة» و«مدرسة الحقوق»...

خلقت طليقا كطيف النسيم
وحرا، كنور الضحى في سماه
فما لك ترضى بذل القيود؟
وتحني لمن كبلوك الجباه؟

•••

فمثل الشعراء الرومانسيين الذين سبقوه وجايلوه ولحقوه صدم الشابي بمدى وعمق الجهل والرجعية المهيمنة على الحياة العربية. وهي عوامل رأى فيها أسباب التخلف والبؤس والهوان، فكتب مرارة حارقة يعرفها كل من واجه الواقع العربي باقتراحات ودعاوى القيام والتغيير:

إني أرى فأرى جُموعاً جمّة
لكنها تحيا بلا ألباب
يدوي حواليها الزمان كأنما
يدوي حوالي جندل وتراب

ومع غياب الحركة الشعبية العامة الواعية الحاملة لمشروع المقاومة والنهضة، وسيطرة الجمود على العقول والمشاعر، كانت الذات الفردية المتمردة بعواطفها المتدفقة وخيالها الجامح وغنائيتها التلقائية الحزينة وتأملاتها في الوجود والحياة وتعلقها بالطبيعة، هي الروح التي نبع منها شعر الشابي وأطلقته.

وبقدر ما ثاق الشابي للحرية ودعا إلى انبعاث الشخصية الوطنية، بقدر ما سخط وثار على خمول الشعب المستكين لأوضاعه وكأنها قدر بدل أن يصنع هو قدره ومصيره، فتساءل مستنكرا:

لكن هل هذا يعني أنه يجب غسل يدينا من
كل ما له علاقة بالماركسية؟

لقد أشرت في مداخلتي خلال النقاش، أن
الثابت الحقيقي في هذه الأخيرة، لم يكن لا
المنهج الذي ابتدعته لتحليل الواقع، أي المادية
التاريخية والجدلية، باعتبار أن المناهج نفسها
هي عرضة للتطور والتجاوز، ولا أيضا النتائج
المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه المادية،
ولكن بالأساس تلك النزعة الإنسانية النبيلة،
الرافضة والمتمردة على كل أشكال الظلم
الاجتماعي، والطامحة لتحقيق مجتمع العدل
والسعادة لكل أفراد البشرية. وكما هو معروف
أن هذه النزعة لم تكن من إبداع الماركسية أو
مقتصرة عليها، ولكن هي نزعة قديمة قدم
المجتمعات البشرية نفسها ومصاحبة لها في
مختلف مراحل تطورها، بحيث كانت قد اتخذت
في السابق شكل ديانات جديدة أو حركات
إصلاحية اجتماعية.

غير أن ما أبدعه ماركس وأضافه لهذه
النزعة، هو نجاحه في ربطها من جهة، بعلوم
عصره وقمة ما وصلت إليه المعارف آنذاك، ومن
جهة أخرى، بالقوة الاجتماعية الأكثر حراكا
في عصره المتمثلة في البروليتاريا. وهو بهذا
الإبداع عمل على تحرير تلك النزعة أخيرا
من قبضة الإطار اللاهوتي الذي كثيرا ما هيمن

أخبار ثقافية

«القدس.. ماضيها وحاضرها»

■ في إطار فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠٠٩، أعادت الحملة الأهلية السورية للاحتفالية، توزيع كتاب «القدس.. ماضيها وحاضرها» لمؤلفه الأب د. جوزيف موسى حجار.

وكان هذا الكتاب صدر عن مطابع ألف باء الأديب - دمشق، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٩٥.

يتحدث الكتاب عن تاريخ مدينة القدس منذ عصور ما قبل الميلاد، وحتى وقتنا الراهن. وهو يقع في ٨٠ صفحة من القطع الصغير ■

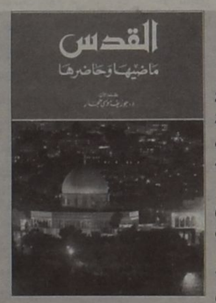

لوحات الركوعي في صوفيا

■ افتتح في العاصمة البلغارية صوفيا (٢٠٠٩/٥/١٧) معرض الفنان التشكيلي الفلسطيني محمد الركوعي، وذلك ضمن برنامج إحياء القدس عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٩.

ويأتي افتتاح المعرض بدعوة من وزارة الثقافة البلغارية والمركز الثقافي الروسي وسفارة دولة فلسطين لدى بلغاريا، وبحضور ممثلين عن وزارة الخارجية البلغارية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وعدد من الشخصيات الثقافية والإجتماعية البلغارية وإلاجنبية، والمعرض هو الأول من نوعه في سجل الفعاليات الثقافية الفلسطينية في بلغاريا.

وقد اختار الفنان الركوعي أكثر من ٦٠ لوحة وعدة أعمال حرفية خشبية وصدفية من انتاج مركزه الثقافي، لعرضها أمام الجمهور البلغاري.

افتتح المعرض الدكتور أحمد المذبوح السفير الفلسطيني لدى بلغاريا بكلمة رحب فيها بالفنان الركوعي، ونوه إلى مكانته في الرسم والفن التشكيلي الفلسطيني ■

Digitized by Birzeit University Library

الشعر كيوتوبيا إنعتاق تتجاوز إنغلاق الهويات

د. خالد الحروب

■ ما للهوية والشعر؟ أو ليس الشعر، وكذا حقول عدة من إبداعات البشر، ما ترسخت سوى على خلفية توترها ضد إكراهات الهويات المسيقة. وما تفرد الشعر وأخواته إلا لتمرده على الأحكام والمنظومات المكتملة المحيطة بالافراد والجماعات التي تحدد لهم كيف يفكرون، ويحكمون ... ويتنفسون؟ كل منهما ينتمي إلى عالم مختلف: الهوية عالمها القيد، والشعر عالمه الانعتاق. لا تحاول الهوية، بكونها برنامجا مصمتا مكتملا، وليست حالة مفتوحة سرمديا، احتلال حيز الشعر نحطه وتقتل روحه. تفرغه من طاقته الروحية الأهم وميزه الاسمى: التوق المتأبد لانعتاقات جديدة، ويوتوبيات غير منجزة. الهوية مشروع الواقع المناقض عن مكاسب القومية، والدين، والجغرافيا. الشعر (الصافي) مشروع الخيال والمثال، الروح الراحلة إلى ما هو أبعد من حدود الاقوام والاديان والجغرافيات. الشعر الطافح بالشوفينيات المتقاتلة، وطبقات التعصبات، ليس هو الشعر الذي يتم الحديث عنه هنا، فهو بعيد عن الشعر الصافي. هو ليس شعرا حتى لو تسمى قسرا بذلك.

الاستثناء الوحيد المسموح به دخول الهوية إلى روح الشعر حالة أن تكون جزءا من مشروع حرية، ومكونا من مكونات انعتاق اكبر. دخولها الاستثنائي لا يعني منحها قبولا ابديا في روح الشعر، بل إقرار ظرفي بالتقاء مؤقت في زمن وتاريخ ما مع التوق الاكبر والدائم نحو التحرر من العبوديات او المظالم او الاستعمارات. ترك «الهويات» تعبث في معنى الوجود الإنساني ينطوي على خطر كبير في السياسة والاجتماع والثقافة ينبغي التحوط له. عبثها بالشعر (الصافي)، وبالوان الإبداع الادبي حري بأن يُستزاد التحوط منه وضده أضعافا وطبقات.

لكن، أليس في ما سبق تهويمات مثالية وغير واقعية؟ من أين يأتي الشعر والشعراء اولا واخرا؟! الا ياتون من بيئات وحيوات تشكلها سياسة واقتصاد ونظم ثقافة وقيم وأديان وعلاقات مع «الاخر» وضده، كلها مجموعة تنتج هويات أو شظايا هويات تتسربل في دواخل الافراد ... والشعراء منهم. أليس من طبائع الاشياء أن تنعكس خبرات أولئك الافراد والبيئات التي أفرزتهم على نوع وذائقة وشكل ما ينتجون. من أين لهم بـ «منظور» اخر غير ذاك الذي أورثهم إياه تجربتهم الخاصة، الفردية والجماعية؟ الجواب على ذلك أن نعم: إن في إعلاء شان الشعر (الصافي) مثالية وتوق اقرب إلى التهويمات، ولانه كذلك فانه يريد دوما ان يفترق عن بشاعة الواقع. لكن الشاعر المتمرد على قوالب الهويات في شعره، يبقى في الآن ذاته معبرا عن التجربة الجماعية لمحيطه عن طريق «انا» الخاصة. فـ «انا» الشاعر هي المسبار الفردياني الذي انفلت من الجماعة، لكنه يظل يحوم حولها. علاقته معها أبعد من «هويانه» وأعقد تركيبا من تبعية آلية. «الانا» الذاتية للشاعر الغارقة في أحاسيسها الداخلية، وأنانياتها الفردية، ونقدها المستديم لما حولها، وتوقها لما هو غير منجز وما هو غير متاح، هي التعبير العميق عن فشل المجموع في الانتقال معا وكمجموع إلى حالة افضل من «الامر القائم». إن التقى المتفرد الشاعري الانعتاقي والغناء التوحدي البعيد عن النوتات، او النوتة، المصاغة سلفا، مع الجماليات العليا للفن الشعري، وروح الوجود الكامنة في الإيقاع الداخلي، يقترب المكتوب من حالة «الشعر الصافي». «أن أصل إلى كتابة الشعر الصافي» هذا كان جواب محمود درويش يوما ما على سؤال سالته: وماذا بعد، ماذا تحلم ان تكتب؟

تدلف «باب دوكاله» في السور القديم المحيط بالمدينة القديمة في مراكش وغشي يمينا ثم يسارا لتصل إلى «درب الدقاق» المنتهي إلى هذا النُزل الرائق: الثقافة والإمتاع رشفة شاي أخضر، متابعا حديثه حول «الحق في الشعر» وضرورة بقاء الشعر حاملا للمجهول، إذ كفانا ما تقوم به وسائل العلم الحديث والتمدن من كشف للمجاهيل. على جانبي بنيس، صاحب «نهر بين جنازتين»، شعراء ونقاد من سورية وفلسطين والمغرب وفرنسا وألمانيا وأسبانيا. كلنا في ضيافة الملتقى الشعري الرابع لـ « أبيات مراكش»، في هذا النزل الصغير حيث تتوسطه نافورة صغيرة وشجيرات صغار، فيما ترتاح الغرف الاندلسية الطراز متوسدة الجوانب الأربعة للنزل، مطلة أبوابها ونوافذها على الوسط حيث النافورة والحديقة الصغيرة. على بعد أقل من قصيدة من هنا تتمدد ساحة «جامع الفنا» الاشهر. في كل زقاق وزاوية تنام ألف حكاية في مدينة السحر هذه. فيها يُتاح لدعاة اليوتوبيا والشعر والانعتاق والتفلت من بشاعات الواقع ان يمارسوا تهويماتهم وبوهيمياتهم كيفما شاؤوا مسنودين بروح المدينة. رغم اللبوس السياحي الذي يعبث بمظهرها الخارجي، تظل روح مراكش تسخر من كل ما هو حديث، عصية على التغيير. في أزقة ساحة جامع الفنا وحيث تسير المغربيات بالزي التقليدي ذي الألوان المبهجة والحادة لا تملك إلا ان تبحث بعيونك في كل الاتجاهات باحثا عن محمد بندالي، الروائي المغربي ابن مراكش الذي رسم حياة هذه الأزقة ورشمها برائحة النعنع المغربي في كتابه الاسر «يوميات جزار»، وهو من كان يتفلت من «الجزارة» لملاحقة هؤلاء النسوة أيام مراهقاته وشبقه الشقي.

في الأمسية الشعرية والغنائية كان المتوسط بضفتيه يدندن شعرا ويتمايل طربا. فرانسوا غاشيه وزوجته لوسيل برنارد يملكان النُزل، وينظمان كل صغيرة وكبيرة حتى ينجح هذا اللقاء. الزوجان «تمغربا» بعد سنوات طويلة في مراكش، ابنتهما تزوجت مغربيا، وابنهما تزوج مغربية. الآن يغرق الزوجان في تنظيم لقاءات شعرية بعدة لغات، يواجهان التحدي الكبير في الترجمة.

في الشعر تقتل الترجمة نص روح النص الأصلي، واليوم سيقرأ شعراء بالعربية والفرنسية والالمانية. عند لوسيل إبداع إضافي: في الغناء. صوتها العذب يظل عالقا في سماء مراكش، كأنما إيديث بياف تمس روح المدينة هذا المساء، فتترك لوسيل صوتها معلقا في نجمة لامعة من منتصف ليل الأمسية وحتى الملتقى الشعري الذي سيلي في العام القادم. جاك انست وليزا كليغمان من فرنسا، والما راكوزا من ألمانيا، ومحيي الدين لاذقاني من سورية، وجميلة ايبطار، وياسين عدنان، والمغنية الرائقة سمية عبد العزيز مع العازفين خالد بدوي وخالد أصبح من المغرب، كلهم قدم وترا زربايا او حزمة من أبيات شعر. كلهم مدوا أذرع إيقاع من هذه «الرياض»، من ساحة الفنا، إلى كل المدن التي جاؤوا منها. كان الإيقاع يمر في سماء بعيدة، يتمايل ويختال في فضاء اليوتوبيا والاحلام، في فلك الخيال المتسع، حيث الدروب مرصعة بكواكب تفصلها عن بعضها البعض ملايين السنين الضوئية: بمثل ذلك الاتساع، كانت تلك الأمسية والليلة المراكشية العابرة. لكن على كرسي قصي تحت نور خفي كانت تجلس إحدى ساحرات مراكش، تدندن مع من يدندن بهدوء وصمت: جميلة حسون نقرأ شفاه الشعراء قبل نطقهم شعرهم، وتسوق لحن المغنين قبل أن يغنوا الجانهم. لولا مديرة قافلة كتب الريف هذه، الراحلة إلى عمق قرى جبال الأطلس، وصحراء ورزيزات، جنوبا إلى «غلوميم»، لما كان لانعتاق الشعر وحريته ويوتوبيته أن تسجل جميعا نصرا صغيرا اخر على وحل الواقع وتوحشاته. لها كان الشكر من الجميع ■

حزب مصري جديد معارض للحياة

د. أحمد الخميسي - القاهرة

■ حزب جديد معارض ظهر في مصر . لا يعارض سياسات ولا يطلب علاوات ، بل يعارض الحياة ذاتها . حزب يتزعمه الموت ، بلا صحيفة ، ولا كتاب ، ولا قراء ، شعاره الوحيد : الراحة الأبدية . حزب المتحررين الذين تتزايد أعدادهم بين الشباب العاطلين عن العمل . وقد رصد استجواب تقدم به أحد النواب الأسبوع الماضي لمجلس الشعب أن مصر شهدت انتحار ١٢ ألف شاب خلال الأربعة أعوام بسبب البطالة التي يعاني منها ما بين مليوني إلى ستة ملايين معظمهم شباب يظل بدون عمل أو أمل أو زواج حتى سن الأربعين فلا يبقى أمام العديد منهم سوى حزب معارضة الحياة ، الذي جدد الموت به شبابه ، حين طالت ثاني أعلى نسبة من المنتحرين أعمار الإبداع والطموح والحب ما بين ٢٥ إلى ٤٠ عاما . ويوما بعد يوم تتسع صفوف قاعدة حزب الراحة الأبدية بينما يتقلص وجود وتأثير الأحزاب التي نشأت بقرار علوي عام ١٩٧٦ كمنابر للرأي ، ثم كمنظمات . وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما تحولت أحزاب المعارضة – التي يفترض أنها تعارض الحكومة لكنها تتلقى دعما ماليا منها – إلى مؤسسات استثمارية وغدا زعماؤها في أفضل الأحوال ، أصحاب شركات وصحف خاصة من دون أن تتمكن من مراكمة أي وعي بأي أمل . أما حزب «معارضة الحياة» الجديد فقد أثبت جديته بعمل متصل راكم خلاله الوعي المؤسف بأنه ما من أمل . ولا يكاد يمر يوم دون أن نقرأ عن حوادث انتحار بسبب ضائقة ذات اليد والبطالة واليأس.

وقد نشرت الصحف في مطلع كانون الأول/ ديسمبر العام الماضي أن ربة منزل في قرية شريف باشا ببني سويف عثرت على جثة زوجها ملقاة داخل حجرته ، وقالت الزوجة صابرين محمد إن زوجها جابر سعيد ، البالغ من العمر ٤٥ سنة كان يعمل مدرسا ، لكن الديون كانت تطارده من كل مكان ، وبحث عن فرصة عمل إضافي فلم يجد ، ولم يكن راتبه (مائتي وخمسين جنيها) يكفي مصاريف بيته لاسبوع واحد ، واقترض من أقاربه ومن البنوك ، وعجز عن سداد ديونه . وفي أيار/مايو الحالي تنشر الجرائد أن مواطنا يدعى «البيلي» وقف عند كوبري طلخا بالدقهلية لمدة ساعة يحملق في المياه، ثم ألقى بنفسه إلى النهر . وشرحت أرملته فردوس عبد السلام الأمر بقولها « ربنا رزقنا بطفلين لكن كانت ظروفنا المالية سيئة ، وماكنش لاقي شغل من مدة». وتظل الضائقة الاقتصادية السبب الرئيسي وراء اتساع عضوية حزب الراحة الأبدية ، الضائقة التي تصبح البطالة أقسى إشكالها . وبينما تعلن الحكومة أن نسبة العاطلين لا تتجاوز ٩ ٪ ، فإن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء يرصد رقما اخر هو ١٢ ٪ ، بينما يجزم البنك الدولي بأن نسبة البطالة في مصر هي ٢٢ ٪ ، وترجح مصادر مستقلة أنها قد تصل لثلاثين بالمئة خاصة في الوجه القبلي . وفي ظل الضائقة لا يكون مستغربا أن ينشر أطباء مركز السموم بالقاهرة في أيلول / سبتمبر العام الماضي أن مدينة القاهرة وحدها شهدت العام الماضي أربع عشرة ألف حالة انتحار معظمها بين الشباب بسبب العجز المادي، والأزمات النفسية، وافتقاد الأمل في إمكانية تغيير تلك الأوضاع إلى الأفضل . ورصدت جهات مختصة أن أعلى نسبة في حالات الانتحار تتم في شهر رمضان والفترة التي تسبق دخول الأولاد المدارس نظرا لاحتياجات العائلات في تلك الأوقات والضغوط المالية التي تعاني منها .

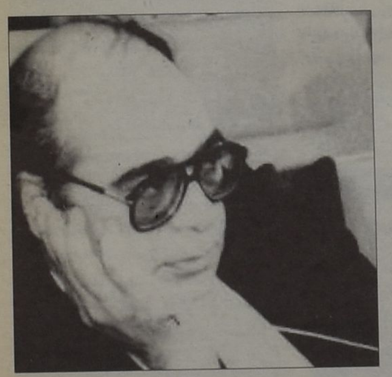

عام ١٩٧٦ صرح الرئيس السادات بإنشاء المنابر فالأحزاب ، واعتمد حزبا لليسار، وآخر لليمين ، وثالثا للوسط سرعان ما أصبح «الحزب الوطني» ، ثم ظهرت أحزاب عديدة كان من بينها حزب الأمة ، الذي تمسك رئيسه أحمد الصباحي بارتداء الطربوش ، ثم افتتح مدرسة لتفسير الأحلام وقراءة الطالع ، ثم أقام صالون خلاقة الشعر وآخر لتلميع الأحذية داخل مقر حزبه . وكان الصباحي في كل ذلك رائدا ، رأى مبكرا نهاية حزبه ، فبدأ بها . والآن بعد ثلاثين عاما من تجربة الحياة الحزبية التي يتباكى عليها أنصار الديمقراطية ، نجد أن حزبا جديدا يظهر ليعارض الحياة نفسها ، ويدعو لليأس والموت ، فيغدو أقوى الأحزاب من دون ترخيص أو صحيفة أو كتاب أو قراء ■

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكـــوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي
للصحافة والنشر
ص. ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق - سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥-٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب: ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

إيزيس النائمة

سلوى شحادة الجندي

■ ما زالت الأحلام متكئة على جدران سكنتها الرطوبة والقهر، والكل في قريتنا يحلم ولم يزر أي حلم من تلك الاحلام عقول الصغار منا، هؤلاء الذين يصنعون دروب الحياة بأفكارهم الفتية.

كانت عفراء مسكونة بارتداء ثياب الزمن القديم، ورغبت جدتها تخليصها من هذا القهر الملاصق ثيابها التي اختزقتها عيون الشمس ورسمت على جسدها الناحل بعض حكايا أجهز عليها الزمن الذي كان يظل كعيون صيصان وليدة تستوقف عبور الضوء من ثيابها لتنقل إليها ما خفي من عالم لم تعرف حدوده..

كانت عفراء مسكونة بارتداء ثياب الزمن القديم، ورغبت جدتها تخليصها من هذا القهر الملاصق ثيابها التي اختزقتها عيون الشمس ورسمت عينيها شررا يحرق الأخضرين، ويترك ندبا واضحة على ذهنها المسلوق بالوهم، وتشعر هي نفسها باطمئنان كبير لذلك الذي ارتدته ولم ترغب أن تنفصل عنه، وكان البحر هادئا ومطمئنا في ذلك الزمن ولما تهاجمه الأعاصير التي كانت تستبيح كل شيء حولها.. وكان يتغنى بأصوات حداء بعيد يحكي عن غربة وخراب حديث الولادة... لقد تغير كل شيء حولها ولم يبق لديها سوى صوت تلك الجدة العتية النظرات التي لا تؤمن إلا بالواقع الذي تمتد أذرعه بغير وينتغير ويلبس الأفكار أردية مختلفة... كانت إيزيس تنام على صوت الغناء القادم من المعبد ثم رحلت إلى غيبوبة.

وعفراء تسخر من أردية الأطفال وعيونهم المفتوحة على المحيط البعيد، وقد سكنت العتمة دهاليز عقلها المجمد، راحت تضطجع على وسائد. أحرق أحشاءها فوران الزمان بالسنة نيرانه - وما زال أطلس الذي حمل الكرة على رأسه ولم يتركها، لقد سمعت أثينا أنه عاف الماضي وذهب بكرته يبحث عن أرض يحافظ عليها أهلوها، وكلما زار مكان كانت الإحداث تقذفه ويقذفها كأكثر أمواج البحر شراسة وسموما، وأدرك وحده أن الحلم لا يكفي، وإن العالم حوله مسموم بالبؤس وقد تنقل في بلدان عديدة، ورأى الكثير مما لا يعجبه والكثير من الخزعبلات التي لم يحك عنها لسانه المقطوع الذي سقط مع اللهاث ولم يستعده إلى الآن، وترك جملة واحدة على صخور امتصتها وقذفتها من جديد، تقول: إن أوروبا ستكون أكثر خساسة فيما لو عمها الحلم...

وتسأل الجدة: وهل ينبت للشقاء عيون وأفواه في كل مكان!

وكانت تقرأ عمرها في الوجوه التي عرفتها ولم تتذكر أسماءها، ولماذا الأسماء إذا لم يعرف توجهات أحلامها، وهل من الضروري ذكر الأسماء بدون الأفعال! والأشجار لا تموت واقفة والأفراس ستبقى تناطح وتجمع بلا حلم.... ترى متى تنتقل عفراء من ذلك العالم الذي جعلته متكأه حيث راحته تتبدى من مسافات بعيدة تخنق الجديد من أحلام الأطفال ورغباتهم هل يأتي يوم تستمع عفراء إلى جدتها!... وكل البلدان التي زارها أطلس تتمطى تحت أقدامه ولم يلتفت يوما إلى الملكة ايزيس التي ما تزال تنام على صوت الغناء في المعبد المهجور.. والبحر لن يبقى هادئا مطمئنا إلى الأبد، ستقتنصه الأمواج وتلتحم بسرته هناك في الجنوب، وتنبت للأفكار عيون وشفاه مختلفة وأضلاع يمكن أن تسند عفراء الجديدة، والجدة تصرخ ، والحلم ينصت، وجارنا ينتظر عودة ولده الضائع!! ■

«عرس لفلسطين»..
مسرحية لمناسبة ذكرى النكبة في السويد

رشيد الحجة - أوبسالا

■ على خشبة مدرج مدرسة أبريكسباري في مدينة أوبسالا السويدية، وبمناسبة إحياء الذكرى الـ٦١ للنكبة الفلسطينية، قدمت الفرقة المسرحية التابعة لجمعية الشعب الفلسطيني في أوبسالا مسرحية «عرس لفلسطين»، وهي من تاليف أعضائها وإخراجهم.

في المسرحية تزوج أم فلسطينية ابنها الشاب، ردًا على ما يقوم به الإحتلال الإسرائيلي من قتل وسجن وتشريد لأبناء الشعب الفلسطيني بعد سرقة اراضيه وممتلكاته.

تظهر في المسرحية الأزياء الشعبية الفلسطينية وتخلل العرض عدد من الدبكات على إيقاع الإغاني الشعبية الفلسطينية والزغاريد التي ألهبت مشاعر الحضور، فلسطينيين وسويديين، الذين غصت بهم مدرجات قاعة العرض الكبيرة وممراتها.

واختتمت المسرحية بأن لبى الإبن العريس نداء الوطن بتشجيع من الأم التي قالت لابنها: «يا الأرض نادت رجالها وعليك تلبية النداء، وانا نادرتك للقدس يا، الله يرجعك بالسلامة مرفوع الراس ومنصور على عدوينك وعدوين وطنك يا».

وجوابا على سؤال للفرقة عن اختيارهم لمادة العرس الفلسطيني لمجريات المسرحية قالوا:

إننا ومن خلال هذا العرض نظهر أولا تمسكنا بلغتنا ولهجاتنا، وكذلك بلباسنا المطرز الجميل، وثانيا تمسكنا بعاداتنا وهويتنا وثقافتنا في مراسيم الزواج، والدبكة الجماعية، وكلمات أغانينا وزغاريدنا، رغم بعدنا عن وطننا بآلاف الكيلومترات.

ومن الناحية السياسية فإننا واعون بالرد على بن غوريون ومن تبعه، بأننا شعب لن ينسى وطنه وهويته عبر الحفاظ على رمزية العرس والتزاوج والخلفة، التي تعتبرها ساسة الصهيونية قنبلة ديمغرافية ستنفجر - وهي كذلك - في وجههم ذات يوم.

ونرجو بأن تكون مسرحيتنا ناقوسا يبعث في سياسيينا الخراء على نبذ الخلافات التي تؤرق مضاجعنا ونحن في الشتات، حيث نتابع أخبارها ساعة بساعة عبر القنوات الفضائية، آملين منهم الوحدة، فنحن شعب واحد وكلنا يعاني من عدو شرس له مؤيديه في كل بقاع الأرض، ولا يمكن دحضه إلا بتماسكنا ووحدتنا واستمراريتنا كبشر وكثقافة.

سبق المسرحية كلمات سياسية للدكتور جمال زحالقة، عضو الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، والسيد بيار شوري الوزير في الحكومات السويدية السابقة عن الحزب الإشتراكي الديمقراطي، وهو أكبر الأحزاب السويدية ويمثل حوالي ثلث سكان البلاد، وكلمة عضو البرلمان السويدي عن حزب اليسار السيد ياكوب يانسون. تطابقت الكلمات في معظم جوانبها وخصت مطالبها في إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، مع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حسب قرارات الشرعية الدولية.

كما لم نجم زيتونة فلسطين الزجال ابو عرب في باقة من الأغاني الوطنية التي قدمها رغم عمره الذي يفوق الثمانين عاما ■

(•) صحفي فلسطيني مقيم في السويد

وطن
عايدة عقلة

■ متكورا في أحشاء أمه الدافئ منشبث بالوطن الأم منشبث بوجوده هناك حينما تشكل في اللحظات الاولى كخيوط تنسج ليتكون نطفة صغيرة بحجم حبة الكرز فتكبر وتكبر بكل عوالمها وتركيبها لتشكل العالم الاكبر.. عالمه حياته في ذاك الوطن...

حنون ودافئ ذاك الوطن يتنفس من دمها يلوذ بلحمها يقترب.. يقترب منها.. يتغلغل في أجزاء أجزائها ويختلط عنده الدم فيكون دمها، جزء منها.. جزء من حياتها، كيانها، وجودها، بقائها، استمراريتها، يتداخل بها يأخذ من حركاته.. سكناته، لونها.. شعرها.. عيناها.. وربما صوتها الرخيم... وربما أفكاره وميوله وإحساسه العالي، فتركيبة الجنين عظيمة لا يعلمها إلا الخالق العظيم...

أيام وليال تمضي وهو في ذاك الوطن يسمع يصرخ.. يهدأ.. يتفاعل.. يتلقى الأحاديث ويذهب هنا وهناك ويسافر ربما مسافات... ويتلقى الضربات والوجعات من العالم الاخر. لا يستطيع أن يعبر عن غضبه عن رفضه.. عن استيائه.. لأنه حكر لذاك الوطن. ورغم ذلك فهو سعيد لا يستطيع الخروج إلا بميقات معين.. بساعة معينة، بأمر إلهي هل ترى سيصدر الأمر؟!

بغطرسته سمع أشخاصا يشكون ويتضجرون من ذاك العالم... يصرخون نريد هواء نظيفا غير ملوث، نريد بيئة نظيفة نهنأ نحن وأطفالنا بها.. يصرخون عبر العالم.. في الفضائيات والشوارع والطرقات والمساجد والمدارس والحارات... إلى أين سينتهي ذاك الذي يسمى «انفلونزا الخنازير».

كلهم يصرخون.. كلهم خائفون كادت أصواتهم تثقب أذنيه الصغيرتين.. لا يفهم معاني الكلمات بل يحس بها فيصمت قليلا وهاتف يهتف بخطورة الحدث، تغيرت مفاهيمه للحياة تبدلت أصبحت بلون قاتم أسود، أحس بعالمه المنتظر، عالم كله تلوث أجبر عن الخروج، عند بزوغ الفجر لديه، أسودت أيامه وليالية. رفض واضر على الرفض، فاختياره البقاء في ذلك الوطن أفضل لديه من أن يخرج إلى تلك الحياة الملوثة، فهذا رحم أمه الحنون مذ تشكل في اللحظات الأولى ■

Digitized by Birzeit University Library

النكبـــــة ٦١

مناطق ١٩٤٨

.. الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية

.. رام الله

.. في لندن

.. في مخيم شاتيلا

Digitized by Birzeit University Library